"ماذا حدث للمصريين؟"

د. جلال أمين

عصر التشهير بالعرب والمسلمين

نحن والعالم بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١

دار الشروق



تعرّض العرب والمسلمون لما تعرضت له سائر الشعوب التى خضعت للاستعمار الغربى، من حملات ضارية من التشهير والتحقير، ولكن أضيف إلى ذلك، فى الخمسين عامًا الماضية، حملات التشهير من جانب الصهيونية وأبواق الدعاية الإسرائيلية والعاملين فى خدمتها.

ثم حدث فى السنوات الأخيرة، خاصة فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أن تضاعف هذا التشهير، وزادت هذه الحملات قسوة وضراوة، فأصبح العرب والمسلمون أكثر شعوب العالم تعرضًا لحملات تشويه السمعة والاعتداء المعنوى.

وهذا الكتاب يتناول، من زوايا مختلفة، هذه الحملات الظالمة محللا وسائلها وأهدافها، أملا فى أن يساهم، ولو مساهمة متواضعة، فى وقف ما أصاب العرب والمسلمين بسبب هذا التشهير، من تدهور فى ثقتهم فى أنفسهم وفى عدالة قضيتهم.



6 221102 013307

دار الشروق
www.shorouk.com

جلال أمين

عصر التشهير بالعرب والمسلمين

نحن والعالم بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١

دار الشروق

عصر التشهير
بالعرب والمسلمين

نحن والعالم بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١

تعرّض العرب والمسلمون لما تعرضت له سائر الشعوب التى خضعت للاستعمار الغربى، من حملات ضارية من التشهير والتحقير، ولكن أضيف إلى ذلك، فى الخمسين عاماً الماضية، حملات التشهير من جانب الصهيونية وأبواق الدعاية الإسرائيلية والعاملين فى خدمتها.

ثم حدث فى السنوات الأخيرة، خاصة فى أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، أن تضاعف هذا التشهير، وزادت هذه الحملات قسوة وضراوة، فأصبح العرب والمسلمون أكثر شعوب العالم تعرضاً لحملات تشويه السمعة والاعتداء المعنوى.

وهذا الكتاب يتناول، من زوايا مختلفة، هذه الحملات الظالمة محللا وسائلها وأهدافها، أملا فى أن يساهم، ولو مساهمة متواضعة، فى وقف ما أصاب العرب والمسلمين بسبب هذا التشهير، من تدهور فى ثقتهم فى أنفسهم وفى عدالة قضيتهم.



دار الشروق
www.shorouk.com

عصر التشهير بالعرب والمسلمين

الطبعــة الأولــى
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م
الطبعــة الثـانيــة
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

٨ شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر - القاهرة - مصر
تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

د. جــلال امــين

عصر التشهير بالعرب والمسلمين

دار الشروقـــ

مقدمة

لابد أنه اكتشاف قديم، ثبتت فعاليته المرة بعد المرة، فاستخدمه الأفراد والشعوب والدول من قديم الزمن، ولا يزال يُستخدم حتى الآن : وهو أن إضافة الاعتداء المعنوى إلى الاعتداء المادى، تزيد به فرص الانتصار على الخصم. فإذا كان الاعتداء المادى يثير الرعب فى نفس الخصم وينهك قواه، فالاعتداء المعنوى يضعف ثقته بنفسه ويثبط همته، كما أنه يقلل من أنصاره ويشتت مؤيديه، فيصبح، وهو وحيد، ضحية أسهل مما كان وهو محاط بالأنصار والمؤيدين. وفى الوقت نفسه يزيد من أنصار المعتدى ويقوى قلوبهم.

هكذا نرى الشخص الذى يضرب آخر، كثيراً ما يقرن ضربه بإطلاق السباب والشتائم، على أمل أن مالا تصيبه اليد تصيبه الكلمة. واقترن هجوم قبيلة على أخرى، منذ القدم، أو دولة على أخرى، بإطلاق لسان الشعراء والخطباء فى تحقير القبيلة أو الدولة المعتدى عليها. وما أكثر ما اقترن الاستعمار القديم والحديث بتحقير الشعوب المراد استعمارها واستغلالها، واستخدمت فى ذلك مختلف الأساليب المجافية للمنطق والحس السليم، كالاحتجاج بفضل لون على آخر، أو جنس بشرى على سائر الأجناس، أو بتفوق ثقافة على غيرها من الثقافات، والتعلل بعدم أهلية الشعب المعتدى عليه لأن يحكم نفسه بنفسه، أو بعدم استحقاقه للحرية، أو بعدم استساغته لها أو رغبته فيها، أو بمنافاة دينه للقيم السامية ومعاداته لها.. إلخ.

وقد تعرض العرب والمسلمون لما تعرضت له سائر الشعوب التى خضعت للاستعمار الغربى لهذه الحملات من التحقير والاعتداء المعنوى، ولكن أضيفت إلى ذلك فى الخمسين عاماً الماضية، حملات التشهير المستمرة من جانب الصهيونية وأبواق الدعاية الإسرائيلية والعاملين فى خدمتها. واستمر ذلك دون

انقطاع منذ إعلان الدولة الإسرائيلية منذ نحو نصف قرن. ثم حدث فى السنوات الأخيرة ما ضاعف هذا التشهير وزاد هذه الحملات قسوة وضراوة، خاصة فى أعقاب أحداث ذلك اليوم المشئوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فأصبح العرب والمسلمون أكثر شعوب العالم تعرضاً لحملات تشويه السمعة والاعتداء المعنوى، وهى حملات لا تستهدف إلا تسهيل أهداف اقتصادية وسياسية منبتة الصلة بما تدور حوله حملات التشهير، كانعدام الصلة مثلا بين مضاعفة الأرباح من استغلال النفط العربى وبين وجود الديمقراطية أو عدمها فى البلاد العربية. فضلاً عن أهداف المشروع الصهيونى، وهى بدورها أهداف منبتة الصلة بما يقال فى الإساءة إلى سمعة العرب، كانعدام الصلة مثلا بين الرغبة فى طرد المزيد من الفلسطينيين من أراضيهم وبين ما إذا كان مركز المرأة فى الإسلام أفضل أو أسوأ منه فى الأديان الأخرى.. إلخ.

وهذا الكتاب يتناول، من زوايا مختلفة، هذه الحملات الظالمة للتشهير والإساءة إلى العرب والمسلمين، خاصة فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠٣، أملا فى أن يساهم، ولو مساهمة متواضعة للغاية، فى وقف ما أصاب العرب والمسلمين بسبب هذا التشهير من تدهور فى ثقتهم فى أنفسهم، وفى عدالة قضيتهم.

جلال أمين

القاهرة ١٤/ ٩/ ٢٠٠٣

(١)
القديم والجديد فى النظام العالمى
وموقع العرب والمسلمين منه

[١]

كان من الطبيعى، بعد أن سقط الاتحاد السوفيتى والنظام الاشتراكى فى دولة بعد أخرى فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، أن نتوقع بزوغ نظام عالمى جديد، يعاد فيه ترتيب العلاقات الدولية ومناطق النفوذ.

وقد حدث بالفعل خلال الثلاثة عشر عاما الماضية، ما يؤيد هذا التوقع، سواء فى صورة حروب جديدة، أو تسوية حسابات قديمة، أو ظهور ميادين لتوترات ومنافسات لم تكن قائمة من قبل، أو مناداة بشعارات وأفكار جديدة، ظهرت أولاً فى صورة كتب ومقالات، ثم تبناها متحدثون رسميون فى بعض الدول الكبرى، وجرى الترويج لها بإلحاح من مختلف وسائل الإعلام.

كل هذا يشير إلى بدايات بزوغ نظام عالمى جديد. ولكننا نعرف أيضاً أن لا شىء يختفى اختفاء كاملاً من الوجود، وليس هناك شىء جديد تمام الجدّة. والقول المأثور للفيلسوف اليونانى القديم (إنك لا تنزل إلى النهر الواحد مرتين)، وإن كان يريد التأكيد على التجدد المستمر والتغير الدائم، فإنه يشير أيضاً إلى «نهر واحد» ويخاطب «شخصا واحداً». صحيح أن النهر ليس هو بالضبط نفس النهر، والشخص الذى ينزل إليه ليس هو بالضبط نفس الشخص، ولكن كلا من النهر والشخص الذى ينزل إليه، فيه أيضاً القديم الثابت، بالإضافة إلى الجديد المتغير.

لابد إذن أن نتوقع أن يكون فى النظام العالمى الذى يتشكل الآن، عناصر ثابتة

لا تتأثر بسقوط نظام وصعود آخر، ولابد أن يكون فى النظام العالمى «الجديد»، أشياء قديمة، من المفيد فى رأيى التذكير بوجودها واستمرارها.

من أهم هذه الأشياء القديمة التى يجب أن نتوقع أن تستمر فى ظل النظام العالمى الجديد، غلبة المصالح الاقتصادية وقيامها بدور أساسى فى تشكيل السياسات والعلاقات الدولية. إن تاريخ العلاقات الدولية يؤكد الدور الحاسم لهذه المصالح، وليس هناك أى سبب يجعلنا نتوقع غير ذلك، فى المستقبل المنظور على الأقل. والظاهر أن الإنسان لم يستطع أن يشذ فى هذا الصدد عن سائر أعضاء المملكة الحيوانية، إذ تستبد به فى نهاية الأمر، الدوافع المادية البحتة وتتغلب على ما عداها من نوازع وبواعث، وأن ما أحرزه الإنسان من تقدم خلال القرون الثلاثة الماضية فى مضمار إشباع الحاجات الأساسية والارتفاع بمستوى المعيشة، لم يقلل من جشعه أو تطلعه إلى المزيد.

بل إن من الأشياء القديمة أيضاً التى يجب ألا نستغرب استمرارها فى النظام العالمى الجديد، استعداد الطرف الأقوى لارتكاب أبشع الأعمال إذا وجدها لازمة لتحقيق أهدافه. التاريخ كله، قديمه وحديثه، يؤكد أن الإنسان لم يتقدم كثيراً فى هذا الصدد أيضاً، وأن أربعة أو خمسة قرون من الحضارة الحديثة لم تمنع الدول الكبرى من شن حروب راح ضحيتها الملايين من الناس من أجل إعادة توزيع الموارد والثروات، أو لتسهيل الحصول على مادة أولية أرخص سعراً أو أقل نفقة، أو لفتح أسواق جديدة أوفر ربحا.. إلخ. وليس هناك أيضاً أى سبب يجعلنا نتوقع سلوكا مختلفا عن ذلك فى المستقبل المنظور على الأقل.

إذا كان الأمر كذلك فيما يتعلق بالأهداف الأساسية التى تحكم العلاقات الدولية، وكذلك فيما يتعلق بالوسائل التى لا تتورع الدول عن اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف، فلابد أن نتوقع أن يستمر أيضاً فى ظل النظام العالمى الجديد شىء قديم آخر ما أكثر ما تكرر حدوثه عبر التاريخ، وهو الميل المستمر إلى الزعم بغير الحقيقة فى الحديث عن الأهداف المتوخاة، أو عن الوسائل التى يجرى اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف. فعندما تكون الأهداف أهدافا مادية بحتة، وتتعارض مع أبسط مبادئ العدل كما يفهمها معظم الناس، وعندما تكون الوسائل المتبعة لتحقيقها متعارضة

بدورها مع أبسط المبادئ الأخلاقية والقيم الإنسانية، فإن اللجوء إلى الخداع والتمويه يصبح بدوره شيئاً لازماً وضروريا، لا تزول الحاجة إليه فى ظل أى نظام عالمى، جديداً كان أو قديماً. لابد إذن من إخفاء الدوافع الاقتصادية فى رداء من الشعارات النبيلة، والزعم بأن المقصود هو تحقيق هذه الشعارات وليس الكسب المادى. هكذا استخدمت فى الماضى شعارات نشر المسيحية أو الحضارة، أو الدفاع عن الأقليات أو عن الحريات أو عن سيادة القانون.. إلخ، ولابد أن نتوقع أن يكون لنفس هذا الغرض استخدام شعارات مثل حقوق الإنسان، أو القضاء على الإرهاب، أو استئصال مصادر إنتاج الأسلحة ذات الدمار الشامل.. إلخ.

كذلك لا يجب أن نستغرب أن تخترع أحداث قد تضفى المشروعية على استخدام وسائل لا يمكن أن يقبلها الضمير العام بسهولة. والتاريخ ملىء بهذه الأحداث التى تم ترتيبها لهذا الغرض ونُسبت إلى الطرف المراد إخضاعه أو استغلاله، ولابد أن نتوقع أن يستمر استخدام هذه الصورة من صور التمويه طالما استمرت الأهداف المتوخاة والوسائل المتبعة لتحقيقها على هذا المستوى من اللا أخلاقية.

إن الذى أقصده باختراع أحداث بغرض التمويه وإخفاء الدوافع الحقيقية، ولتبرير استخدام وسائل غير مشروعة، هو ما جرت عادة القائمين بهذا التمويه على تسميته «بالمؤامرة»، كما جرت العادة على وصف أى محاولة لكشفه وفضحه «بنظرية المؤامرة». وهذا الوصف نفسه لا يخرج بدوره عن عملية التمويه والخداع، للإيحاء بأن كل من يحاول أن يشكك فى صدق الشعارات المعلنة، أو فى حقيقة الأحداث التى تم اختلاقها وترتيبها، إنما يعانى من مرض عضال أقرب إلى المرض العقلى أو النفسى الذى يجعله يرى وراء كل حادث مؤامرة، ويرفض تصديق أى شىء يسمعه ولو كان هو الحقيقة كاملة. ومن ثم يصبح إطلاق وصف «نظرية المؤامرة» وسيلة لإخافة أى شخص من أن يحاول أن يستخدم عقله لفكّ الطلاسم والرموز، ولإزالة التناقض بين الأقوال والشعارات التى يسمعها وبين ما يراه بعينيه، ولمنعه من أن يحاول تقديم تفسير منطقى لمجرى الأحداث يتفق مع ما يعرفه من حقائق التاريخ وحقيقة الدوافع التى تحرّك البشر أو تحكم العلاقات الدولية.

هذا هو بعض القديم الذى لابد أن يبقى معنا حتى بعد سقوط المعسكر

الاشتراكى. ولكن هذا القديم اتخذ بالطبع صورا مختلفة فى العصور المختلفة، ولابد أن يتخذ أيضاً صورة جديدة فى النظام العالمى الجديد.

[٢]

لماركس عبارة شهيرة أعتقد أنها لازالت صحيحة حتى الآن، مثلما كانت صحيحة عندما قالها ماركس منذ أكثر من قرن ونصف.

يقول ماركس:

«العلاقات الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقوى الإنتاج، فعندما يحصل الناس على قوى منتجة جديدة يغيرون طريقتهم فى الإنتاج، وبتغييرهم طريقة الإنتاج، أى بتغيير طريقتهم فى كسب الرزق، يغيرون كل علاقاتهم الاجتماعية. إن طاحونة الهواء تعطيك المجتمع الإقطاعى، والطاحونة البخارية تعطيك المجتمع الرأسمالى».

ولكن المجتمع الرأسمالى الذى كان يعرفه ماركس فى منتصف القرن التاسع عشر لم يكن هو نفس المجتمع الرأسمالى الذى ساد فى أوائل القرن العشرين، أو المجتمع الذى عرفناه فى منتصف القرن العشرين، ثم فى أوائل القرن الواحد والعشرين. هذا إذا جاز استخدام نفس الاسم «المجتمع الرأسمالى» لوصف ما نراه الآن.

فى منتصف القرن التاسع عشر كانت بريطانيا وفرنسا قد عرفتا الثورة الصناعية ولكنهما لم يكونا قد احتاجا بعد إلى تصريف نسبة مهمة من إنتاجهما الصناعى فى خارج أسواق أوروبا نفسها، ولا إلى استثمار نسبة مهمة من رأس المال فى الخارج. فلما ظهرت هذه الحاجة، وزادت حاجتهما إلى مصادر جديدة لما تحتاجه مصانعهما من مواد خام، بدأ الهجوم الكاسح على دول العالم غير الصناعى فى الجنوب، وكان الأسلوب الملائم وقتها لفتح الأسواق، أمام السلع ورءوس الأموال، ولضمان تدفق المواد الأولية إلى المصانع فى أوروبا، هو الاحتلال العسكرى. ومن ثم كان يمكن لماركس لو كان قد كتب عبارته المتقدمة فى نهاية القرن التاسع عشر بدلا من منتصفه أن يضيف إليها قوله:

«أما مصانع المنسوجات الحديثة التى تفوق طاقتها فى الإنتاج وتوليد الأرباح وتراكم رأس المال، قدرة الأسواق الأوروبية على استيعاب السلع والاستثمارات الجديدة، فتعطيك الاستعمار فى صورة الاحتلال العسكرى».

ثم حدث فى منتصف القرن العشرين أن أسفرت نهاية الحرب العالمية الثانية عن صعود قوتين اقتصاديتين جديدتين، هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، شرعتا فيما بينهما فى اقتسام ميراث الاستعمار البريطانى والفرنسى. ولكن السلع التى أصبح من المطلوب تصريفها لم تعد سلعاً بسيطة كالمنسوجات، بل زادت هذه السلع تنوعا فشملت سلعاً استهلاكية عديدة، من السيارات إلى الكوكاكولا، وسلعاً إنتاجية مختلفة من الآلات إلى معدات البناء، وسلعا عديمة القيمة استهلاكيا وإنتاجيا، وإن كانت باهظة السعر، وهى الأسلحة. كما أصبحت المواد الأولية المطلوبة فى منتصف القرن أكثر تنوعاً بكثير مما كانت فى أوّله، فشملت منتجات معدنية وزراعية جديدة كان أهمها النفط.

كذلك فإن وسائل المواصلات وأساليب الاتصال وأنواع السلاح كانت قد تطورت إلى درجة جعلت من الممكن جداً، بل ومن الأفضل، أن تستغنى الدولة الاستعمارية عن أسلوب الاحتلال العسكرى، وأن تستعيض عن ذلك بالسيطرة على حكام محليين يحققون لهم نفس المطالب بأقل قدر من النفقات والتضحيات البشرية. وقد وجدت الدولتان من المفيد فى كثير من الأحيان، وفى ظل الظروف الاجتماعية والسياسية الجديدة، أن تعتمد على أسلوب الانقلابات العسكرية لتحقيق نفس الأهداف الاستعمارية القديمة.

فى هذه الظروف، وهى التى سادت العالم فى ربع القرن التالى لانتهاء الحرب العالمية الثانية، كان يمكن لماركس لو كان حياً وقتها، أن يضيف إلى عبارته السابقة

«وأما تجارة السلاح وتصريف فائض السلع الإنتاجية والفائض الزراعى الأمريكى، فتعطيك النظم العسكرية فى العالم الثالث، كما تعطيك شعارات التنمية الاقتصادية ونظام المعونات الأجنبية، بما فى ذلك مؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى».

على أن هذه المرحلة التى استمرت نحو ربع قرن (٤٥ ـ ١٩٧٠)، اتسمت أيضاً ببعض الظروف المواتية لدول العالم الثالث والتى سمحت لهذه الدول بدرجة من حرية الحركة لم تتمتع بها طوال المائة عام السابقة كلها. وأقصد بهذا ظروف الحرب الباردة من ناحية، وانشغال أوروبا واليابان بإعادة بناء ما دمّرته الحرب وتكوين الوحدة الاقتصادية الأوروبية من ناحية أخرى. تضافرت هذه الظروف لتخفيف حدة الضغوط التى مارستها القوى العظمى على دول العالم الثالث، وخاصة أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وجدت أمامها فرصاً متاحة للاستغلال والاستثمار فى داخل أوروبا نفسها، تمثلت فيما أتاحه الاندماج الاقتصادى الأوروبى من فرص مجزية للاستثمار أمام رأس المال الأمريكى، وما أتاحته دول أوروبا الشرقية من فرص مجزية للاستغلال أمام الاقتصاد السوفيتى.

فى هذه الظروف المواتية تمكّن كثير من دول العالم الثالث من تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية لا يمكن التقليل من شأنها، إذ سمح لها تخفيف الضغوط الخارجية عليها بأن تحظى خلال الخمسينيات والستينيات بحكومات وطنية قوية استطاعت أن تمارس درجة عالية من الحماية لصناعاتها، وأن تطبق إجراءات فعّالة لإعادة توزيع الدخل والتقريب بين الطبقات الاجتماعية، بل وأن تشرع فى تكوين تكتلات اقتصادية مع دول أخرى تشترك معها فى بعض المقومات الثقافية والتاريخية، وكانت تبشر بالنجاح لولا ما أصاب العالم كله من تغير منذ أواخر الستينيات، أسفر عن بزوغ نظام عالمى، وإن كان يحمل بعض السمات القديمة الثابتة التى أشرت إليها، فإنه يحمل أيضا ملامح جديدة مهمة.

ذلك أن تطور أساليب الإنتاج لا يقف قط عند حد. والنظام العالمى الذى كان يلائم مرحلة التطور التى بلغتها هذه الأساليب فى الخمسينيات والستينيات لم يعد بعد فترة ملائما.

لقد أدى التطور فى أساليب إنتاج السلع، وتقدم أساليب الاتصال والمواصلات ووسائل تخزين ونقل المعلومات وتحليلها، إلى تطور فى تقسيم العمل الدولى أدى إلى انتشار أجزاء العملية الإنتاجية الواحدة بين عدد كبير من الدول تتوزع مواقعها على مختلف أطراف الكرة الأرضية، وإذا بالتنظيم الملائم للإنتاج لم يعد هو الشركة

التى لا يتعدى الجزء الأكبر من نشاطها نطاق الدولة القومية التى تنتسب إليها الشركة، سواء من حيث الحصول على المواد الأولية أو العمالة اللازمة أو تسويق منتجاتها أو استثمار فائض مدخراتها، بل أصبح التنظيم الملائم هو ما عرف باسم «الشركات المتعدية الجنسيات»، التى ينتشر نشاطها عبر الكرة الأرضية كلها. فى ظل هذا التنظيم الجديد للإنتاج والتسويق لم يعد من الممكن أن يستمر تمتع دول العالم الثالث بما تمتعت به خلال تلك الفترة القصيرة التالية للحرب العالمية الثانية، من حرية الحركة والاستقلال النسبى. فإذا بالحواجز الجمركية التى أقيمت خلال هذه الفترة تنهار أمام موجة اتفاقيات الجات وإنشاء منظمة التجارة الدولية، وإذا بسلطة الدولة القومية فى التخطيط وإعادة توزيع الدخل تنهار أمام تدخل الشركات متعدية الجنسيات وضغوط الدول التى تنتسب هذه الشركات إليها، وأمام ضغوط المؤسسات الدولية العاملة فى خدمتها، وإذا بمشروعات الاندماج الاقتصادى بين مجموعات من دول العالم الثالث تنهار بدورها أمام نفس هذه الضغوط، بل وإذا بالاتحاد السوفيتى نفسه والكتلة الاشتراكية كلها تنهار أمام زحف نفس المصالح الاقتصادية .

إن هذا الذى حدث كان لابد أن يسمح لماركس، لو كان قد عاش حتى نهاية القرن العشرين أن يضيف إلى عبارته السابقة قوله :

«وأما قدوم الشركات متعدية الجنسيات وانتشارها فلابد أن يعطيك نظاماً عالمياً جديداً يقوم على مبادئ حرية التجارة والانفتاح الاقتصادى، وأفول الدولة القومية، وعودة التفاوت الطبقى الحاد إلى النمو من جديد».

[٢]

كان لابد أن يصاحب هذا التغيّر فى النظام العالمى، الاقتصادى والسياسى، تغير موازٍ فى الخطاب الإنشائى المستخدم لتجميل القبيح ولإبراز أحقر الغايات وكأنها أنبل الأشياء وأجدرها بالاحترام. كان للاستعمار القديم القائم على الاحتلال العسكرى خطابه وشعاراته التى كانت تروّج لمسئولية أوروبا عن نشر الحضارة من ناحية، وإن كانت من ناحية أخرى تشكك فى قدرة الشعوب الخاضعة للاحتلال على تحقيق

النهضة بسبب صفات راسخة فيها ترجع إلى الجنس أو الدين أو الثقافة أو المناخ . . إلخ . أما مرحلة الاستعمار عن طريق المعونات الاقتصادية والتوريط فى الديون فكان لها أيضاً شعاراتها وخطابها القائم على حتمية التنمية الاقتصادية وما سمى بثورة التطلعات وضرورة اللحاق بركب التقدم الصناعى . . إلخ . وأما مرحلة الانفتاح أمام الشركات متعدية الجنسيات فترفع شعارات العولمة والقرية العالمية الواحدة ونهاية التاريخ وأفول عصر الأيديولوجيات . . إلخ .

من بين الأساليب التى ثبت نجاحها فى الترويج لهذه الأفكار والشعارات ، اختراع عدوّ توجّه إليه نقمة الشعوب المراد كسب تأييدها ودعمها للأهداف المتوخاة وللوسائل المستخدمة لتحقيقها . ذلك أن من أكثر الأساليب ضماناً لتعبئة الناس وراء هدف معين إثارة الخوف فى نفوسهم ، وبث مشاعر الكراهية تجاه عدو مشترك تنسب إليه قدرات خارقة على ارتكاب الشر ، ويجرّد من كل صفات الإنسانية . إن بث مثل هذه المشاعر القوية من الكراهية والخوف لا يقتصر أثره على توحيد الفئات المتناحرة فى شعب متعدد الاتجاهات والنوازع ، وتسهيل مهمة الدعاية ، وتعطيل ملكة النقد والشك فى صحة ما يجرى ترويجه من أفكار ، ولكنه يضمن أيضاً إشاعة روح الولاء والطاعة فى تنفيذ أوامر قد لا يسهل ضمان طاعتها لو لم تقترن بمثل هذه الكراهية للعدو أو هذا الخوف منه .

فى مرحلة الاستعمار القديم القائم على إشعال الحروب والاحتلال السافر لأراضى الغير ، كان العدو جاهزاً وواضحاً فى صورة الدولة أو الدول الاستعمارية الأخرى والمتنافسة على النهب والاحتلال . لم يمكن من الممكن بالطبع الاعتراف بأن سبب العداوة الحقيقى (ولعله الوحيد) هو هذه المنافسة على نهب شعوب أخرى ، إذ كيف يمكن تجييش الجيوش وتعبئة الرأى العام وتهيئته لبذل كل هذه التضحيات بالنفس والمال إذا قيل للناس بصراحة أن الهدف هو تحقيق مكاسب اقتصادية تتمثل فى الحصول على مواد أولية أرخص سعراً ، أو عمالة أقل أجراً ، أو أسواق للبيع أو للاستثمار أكثر ربحاً ؟ .

الأفضل هو تصوير العدو ، سواء كان هو الشعب الخاضع للاستعمار أو الدولة المنافسة فى محاولة استعماره ، فى صورة أقرب إلى صورة الوحش المفترس منها

إلى الآدمى، حتى تصبح مهمة قتله أو تجويعه أو تدمير ممتلكاته أسهل على النفس بل ومبعثا على الفخر. هكذا صُور الألمان مثلا، ثم الألمان واليابانيون، فى أذهان الإنجليز والفرنسيين والأمريكيين خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولم تتخلص أذهان هذه الشعوب الأخيرة حتى الآن من بعض الآثار الباقية لهذه الصورة البشعة رغم مرور أكثر من نصف قرن. وفى ظل النظام العالمى الذى ساد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، والقائم على الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالى والشيوعى، حل العدو السوفيتى محل العدو الألمانى واليابانى، وحلت الشيوعية محل النازية والفاشية، وصُوّرت الشيوعية والحكم الشيوعى على نحو لا يختلف كثيراً عن صورة الحكم النازى أو الفاشى، وهو ما دفع خروتشوف إلى الصياح مرة فى جلسة من جلسات الأمم المتحدة بأنهم فى روسيا «لا يأكلون الأطفال». كان كل شىء مكروه أو يراد غرس كراهيته فى النفوس يوصف «بالشيوعى»، سواء كان شخصا أو حزبا أو جمعية أو كتاباً أو صحيفة أو حتى لوحة رسم. ولازالت آثار هذه الحملة التى لم يكن يراد بها إلا تخويف الدولة لشعبها فى الداخل، أو تخويف حكومات وشعوب أخرى يراد إخضاعها أو نهبها، أو تبرير إنفاق الأموال الطائلة على الأسلحة، باقية حتى الآن رغم مرور أعوام كثيرة على سقوط الاتحاد السوفيتى والنظام الشيوعى بأسره، وتحوّل الأعداء الألداء إلى أصدقاء حميمين.

[٤]

ولكن الذى يهمنا الآن بوجه خاص ما صحب التطور الأخير فى النظام العالمى فى أهدافه ووسائله وخطابه الإنشائى وشعاراته، من تطور مواز فى موقع العرب والمسلمين منه.

لقد سبق أن لاحظنا أن هذا النظام الجديد القائم على انتشار نشاط الشركات متعدية الجنسيات، وعلى عولمة الإنتاج وتقسيم العمل والتسويق ووسائل الاتصال ونقل المعلومات والأفكار، كان لابد أن يتطلب إعادة ترتيب للعلاقات الدولية بما يتفق مع الأهداف الجديدة للنظام ووسائله. فهناك مناطق ودول كانت أبوابها مغلقة أمام هذه الشركات ولابد الآن من فتحها. وهناك الكثير من

الحواجز الجمركية والسياسية والثقافية التى لابد من إزالتها أو إضعافها. وتعدد مراكز النمو السريع فى العالم، خلال الفترة السابقة، جعل الحاجة إلى مصادر جديدة لبعض المواد الأولية الأساسية (ومن أهمها النفط) أكثر إلحاحاً. وهناك من الدول مالا يسهل غزوها، اقتصاديا أو سياسيا أو ثقافيا، إلا بتجزئتها وتقسيمها. وهناك على العكس من الدول ما لا يسهل غزوها إلا بتجميعها فى كتل أكبر.

إن كل هذا قد تم تحقيقه بدرجة كبيرة مع الاتحاد السوفيتى والشعوب التى كانت خاضعة له، وبنجاح كبير منذ أواخر الثمانينيات. ولكن هناك أجزاء كبيرة من العالم تحتاج إلى عمليات مماثلة، ومن بينها بالطبع العالم العربى والإسلامى.

ولكن العالم العربى يثير نوعاً آخر من الاحتياجات الجديدة لا يثور مثله فى أى منطقة أخرى فى العالم، ويرجع ذلك إلى سببين أساسيين، يتعلق أحدهما بالنفط والثانى بإسرائيل. فالعالم العربى ليس مجرد منطقة كغيرها من مناطق العالم تصلح سوقاً لبيع السلع والخدمات وميدانا لاستثمار فوائض رءوس الأموال، بل هو أيضاً مستودع لأكبر مصدر للنفط فى العالم، كما أنه يضم مطمع المشروع الصهيونى وأهم ميدان لتحقيقه وتوسعه. وقد بلغت إسرائيل من النمو والقوة العسكرية والتكنولوجية ما يجعلها قادرة الآن على التوسع الجغرافى والاقتصادى ولو تطلب الأمر نقل أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى خارج الأراضى التى تحتلها بالفعل. ومزيد من النمو الاقتصادى فى إسرائيل يحتاج إلى أسواق جديدة ومصادر جديدة للطاقة والمياه والأيدى العاملة الرخيصة لم تعد إسرائيل ولا الأرض التى تحتلها كافية لتزويدها بها.

إن كلا الأمرين، النفط وإسرائيل، يتطلبان الآن إعادة ترتيب للمنطقة العربية بأسرها، وقد تشمل إعادة الترتيب هذه بعض أعمال الاحتلال الجديدة وتقسيم لبعض الدول العربية أو ضم لبعضها. وإسرائيل مستعدة بالطبع، مثلما كانت الحركة الصهيونية مستعدة دائما، لتقديم الخدمات اللازمة للقوة المسيطرة فى النظام الدولى، مقابل المكافأة المناسبة. وقد قدمت إسرائيل بالفعل خدمات جليلة للنظام العالمى الجديد بتسهيل عملية الانفتاح الاقتصادى فى بعض البلاد العربية، باستخدام التهديد الإسرائيلى من ناحية والقضية الفلسطينية من ناحية أخرى

كوسيلة لتحويل مسار السياسة الاقتصادية، كما حدث فى مصر مثلا، وكذلك بالمساعدة على تصريف المزيد من الأسلحة، بحجة مواجهة التهديد الإسرائيلى، كما حدث فى الدول العربية المجاورة وغير المجاورة لإسرائيل، بل وبتقديم ذريعة مهمة لبعض نظم الحكم العربية، التى تأتمر بأمر الولايات المتحدة، للاستمرار فى الحكم بحجة معاداة إسرائيل والتصدى لمطامعها. أما المكافأة التى تحصل عليها إسرائيل فى مقابل هذا فهى من ناحية، السكوت عما تفعله بالفلسطينيين، ومساعدتها فى إعادة ترتيب المنطقة العربية لصالحها على النحو الذى سوف ينكشف يوما بعد يوم فى المستقبل القريب.

[٥]

ما الذى يناسب ظروفا كهذه، سواء فيما يتعلق بأهداف النظام العالمى الجديد أو أهداف إسرائيل، أكثر من اختراع عدو جديد يسمى «بالإرهاب»، وعلى الأخص «الإرهاب الإسلامى والعربى» ؟

من الشيق جداً، وإن كان بالطبع محزنا للغاية، أن نلاحظ بعض أوجه الشبه وكذلك بعض الفوارق المهمة بين هذا العدو الجديد «الإرهاب»، والعدو السابق عليه مباشرة وهو «الشيوعية». ما أكثر ما أطلق وصف «الشيوعى» كما يطلق الآن وصف «الإرهابى»، بالحق والباطل، على من يستحقه ومن لا يستحقه. فما أكثر ما أطلق وصف الشيوعى على كل اشتراكى، أيا كان نوع اشتراكيته، ديمقراطيا أو شمولياً، ثورياً أو سلمياً، وعلى كل حركة وطنية تدعو للاستقلال أو التحرر، وعلى كل من ينتقد أى جانب من جوانب الوضع القائم أيا كانت أيديولوجيته. بل وأطلق وصف الشيوعى حتى على دعاة التجديد فى الأدب والفن، طالما كانت دعوتهم لا تعجب، لسبب أو آخر، المتربعين على قمة السلطة. هكذا يطلق الآن وصف «الإرهابى» دون تمييز. ومع هذا فهناك أيضاً فروق. كان وصف الشيوعى، على الأقل، وصفا له ملامح محددة وله دول حقيقية تمثله وتتكلم باسمه، وكانت له كتب مشهورة لها مؤلفون معروفون وذوو تاريخ مكتوب. أما «الإرهابى» فهو شخص عديم الملامح وليس له مكان محدد، ولا له أول يعرف أو آخر يوصف،

فملامحه تحدد كلها بعد اكتشاف الجريمة التى يراد نسبتها إليه وليس قبل اكتشافها. ومكانه يمكن أن يكون فى أى بقعة فى الأرض من نيويورك إلى إندونيسيا إلى استراليا (مما يلائم بالطبع عصر العولمة الذى نعيشه). ولكن مكان الإرهاب لا يوصف أبداً بالدقة الكافية، بل يظل مجهلا والوصول إليه مستحيلا، فيقال إن القبض عليه قد يستغرق يومين أو سنتين (مثلما تقول لنا ضاربة الودع)، وفى كل يوم نسمع إشاعة عن وجوده فى مكان يختلف عن مكانه المزعوم فى اليوم السابق. وهو مع ذلك يذيع بيانات من حين لآخر من محطة تليفزيونية حكومية، بل وتنتسب إلى حكومة صديقة للدولة التى تعتبر الإرهابى أخطر أعدائها، ولكنها مع ذلك لا تستطيع القبض عليه أو التعرف على مكانه. بل ووصف «الإرهابى» نفسه، بعكس وصف الشيوعى، لا يحمل أى دلالة على هدفه أو أفكاره أو تاريخه، بل فقط يشير إلى نتيجة أعماله، وهى إرهاب الناس أى تخويفهم. ومن ثم فهو وصف لا يكاد يختلف عن وصف شخصى لآخر بأنه «عدوه»، فإذا طلب منه تحديد هويته اكتفى بترديد القول بأنه مجرد «عدو»، أو بأنه «عدو خطير» أو «عدو شرير» دون أن يزيد معرفتنا قيد أنملة بطبيعته وأهدافه، هذه الأهداف التى لا يبدو أنه يحققها أبداً، بما يرتكبه من أعمال، بل ولا حتى يقترب من تحقيقها (رغم شراسته وألمعيته)، بل ولا يطالب حتى بأى شىء كشرط للامتناع عن القيام بها. إنه فقط «يُرهب»، من أجل أن يسمح للآخرين بما يريدون القيام به من أعمال باسم «القضاء على الإرهاب».

صحيح أن من المفهوم بصفة عامة، ومن المطلوب التسليم به، أن العرب والمسلمين أكثر استعداداً للقيام بالأعمال الإرهابية من غيرهم، ولكن العرب كثيرون، والمسلمون أكثر بكثير، وهم متعددو المشارب والمبادئ والاتجاهات، ولا يمكن أن يكونوا جميعاً ولا حتى أكثرهم من الإرهابيين، وهم منتشرون فى مختلف دول العالم فى الشرق والغرب، وكثير من هذه الدول دول صديقة للدولة التى تتزعم حركة مكافحة الإرهاب، فما الذى جعل هذه الدول الصديقة تغير سياستها وتنقلب فجأة على صديقتها وحاميتها ؟ كل هذا غير مفهوم، ولكن لا تبذل أية محاولة لشرحه وتفسيره.

أضف إلى ذلك أن العرب لم يكونوا دائما يُعتبرون من الإرهابيين أو المهددين

لسلام العالم وأمنه، ولا كان الإسلام يعامل دائما هذه المعاملة، حتى من جانب نفس الدول التى ترفع الآن شعار مكافحة الإرهاب. فالعرب، بل والقومية العربية نفسها، لقيت من الغرب كل تشجيع فى أوائل القرن العشرين، عندما كان المراد تفكيك أواصر الإمبراطورية العثمانية وضربها، فشُجعت الثورة العربية ضد الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى. ثم عادت القومية العربية فلقيت التشجيع وبعض الدعم، ولو لفترة قصيرة فى الخمسينيات، عندما كان المراد الوقوف ضد محاولات التوسع السوفيتى. واستخدم الإسلام نفس الاستخدام، حيث شاع توجيه تهمة الكفر لوصف كل معاد للغرب وصديق للاتحاد السوفيتى. فلما أدت القومية العربية، والإيمان بالله، الغرض منهما، وزال أو ضعف تهديد الاتحاد السوفيتى، شجّع الغرب من الكتاب والمعلقين من يقول إن القومية العربية كانت دائما خرافة، وأن العرب لا يمكن أن يتفقوا على شىء، كما شجع القائلين بأن الإسلام دين إرهابى بطبعه، وأنه يحمل فى طياته ميلا دفينا إلى التطرف والعنف والإجرام. وبعد أن كانت التهمة التى توجه لمن يهدد مصالح الغرب من المسلمين، فى أيام الشيوعية، أنه لا يؤمن بالله بالدرجة الكافية، أصبحت التهمة الموجهة إليه، فى عصر الإرهاب، أنه يؤمن بالله بدرجة أكبر من اللازم.

أيا كان الأمر، فإن المسلمين والعرب يتعرضون اليوم، فى عصر العولمة وإسرائيل، لحملة من التشهير والتحقير لا أظن أنهما قد تعرضا لمثلها فى تاريخهم الطويل. فالمرء يهوله أولاً مدى الاتساع الجغرافى للحملة، إذ تمتد من أمريكا غربا إلى الصين شرقا، مرورا بأوروبا الغربية والشرقية، ناهيك بالطبع عن إسرائيل. وهى لا تقتصر على وسائل الإعلام، بل تشمل تصريحات السياسيين أيضاً، من البيت الأبيض الأمريكى إلى رئيس الوزراء الإيطالى إلى الرئيس الصينى. ووسائل الإعلام المشتركة فى الحملة تشمل كل شىء، ليس فقط التليفزيون والإذاعة والصحف والكتب بل تشمل أيضاً جائزة نوبل للأدب، إذ تعطى الجائزة لرجل اشتهر بدأبه على إهانة المسلمين.

قد لا يكون كل هذا مدهشا بالنظر إلى ما سبق أن ذكرته من مصالح متعددة تساعد مثل هذه الحملة على تحقيقها. وإنما قد يكون المدهش حقاً موقف شريحة مهمة من المثقفين العرب إزاء هذا الهجوم الوحشى المفاجئ على العرب

والمسلمين. ففى غمار هذه الحملة العاتية إذا بلفيف من المثقفين العرب يعقدون الندوات والمؤتمرات لمناقشة موضوع : كيف يتسنى تحسين صورة الإسلام فى أعين الغرب ؟ وإذا بحكومات ومؤسسات عربية ترسل أعداداً من المثقفين إلى الدول الغربية، وبالذات إلى الولايات المتحدة، بهدف شرح حقيقة الإسلام ونفى الشبهات عنه. فهل يعتقد هؤلاء المثقفون العرب حقا أن ما يفعله الغرب بنا هو نتيجة «سوء فهم» أو «سوء ظن»، ومن ثم لا يحتاج الأمر إلى أكثر من«توضيح وتفهيم»؟ نعم، من الحسن دائما أن يعطى الإنسان، أى إنسان، صورة طيبة عن نفسه للآخرين، ولكن هل يعتقد مثقفونا حقاً أن صانع القرار فى الغرب لا تزال تنقصه المعرفة الجيدة بنا، وأنه لا يزال يسىء فهمنا على الرغم من مائة عام أو أكثر من الاستعمار قضاها كلها فى أراضينا معززاً مكرماً، وجمع خلالها، سواء عن طريق المستشرقين أو الدبلوماسيين أو الجواسيس، كل ما يستطيع جمعه من معلومات عن الإسلام والعرب، وعلى الرغم من عشرات مراكز البحوث والدراسات المنتشرة فى جامعاته ووزارات الخارجية فيه، والتى تقوم منذ فترة طويلة بدراستنا دراسة متعمقة ؟ هل يعتقد هؤلاء المثقفون أن كل هذا لم يكن كافيا وأنه لازال هناك بعض سوء التفاهم الذى يتطلب لتصحيحه إرسال بعثات لشرح حقيقة العرب والمسلمين ؟.

قد يقال أنه ليس هناك أى شىء مدهش فى هذا أيضاً. فهذه هى بالضبط شيماء الأمة الضعيفة، كما هى شيماء الشخص الضعيف : أن ترى الأمة نفسها بمنظار غيرها، وتصف نفسها بما يصفه به غيرها، بل وتبدى الاستعداد، عن طيب خاطر، لأن تعتبر مزاياها عيوبا وعيوب غيرها مزايا. وليس من الضرورى أن يكون موقف المثقفين فى هذا الصدد أفضل من موقف غيرهم، بل قد يكون مثقفو الأمة الضعيفة أسوأ حالاً من غير المثقفين، وأكثر استعداداً لامتهان النفس وتحقيرها، وللانضمام إلى صفوف الأجنبى وهو يمعن فى إيذاء أمتهم وإذلالها. ذلك أن لدى المثقفين بضاعة يرغب فيها الأجنبى ويعرض فى مقابلها ثمناً عالياً، وهى بالضبط أن يشترك المثقف، باعتباره شاهداً من أهلها، فى مهمة التحقير والإذلال هذه. إذن فالإغراءات التى يتعرض لها المثقف كبيرة، واتساع ثقافته لا يعنى بالضرورة قوة خلقه، فقد يقبل القيام بمهمة يأنف من القيام بها رجل الشارع البسيط، وقد يتنكر

لأهله وقومه حيث تستدعى أبسط مبادئ المروءة والشهامة الوقوف إلى جانبهم فى هذه المحنة.

ولا نهاية بالطبع لما يمكن أن يقوله المثقف الذى قرر أن يتكلم بلسان الأجنبى.

«الإرهاب حقيقة واقعة»، هكذا يمكنه أن يقول، حينما يكون أغلب ما يسمى بأعمال الإرهاب أو كله مصنوعا ومفتعلا. «والإرهابى فى الأساس عربى أو مسلم»، عندما يكون الأجنبى أكثر الناس إرهابا ولؤما، «والعرب ليسوا فقط فقراء ولكنهم أيضاً متخلفون، وهدفهم الأسمى هو اللحاق بالأجانب وسد الفجوة بينهم وبينه»، حينما يكون من بين هؤلاء الأجانب من هم أكثر الناس ضعة وأقلهم جدارة بالتقليد والاقتداء. أو أن يقول إن «أرفع صور الحرية هى الديمقراطية كما يمارسها الأجنبى» عندما يكون واضحا للقاصى والدانى أن هذه الصورة من صور الديمقراطية لا تجلب إلا حريات صورية ويكون أصحابها على استعداد للتنكيل بأبسط محاولة للاستقلال فى الرأى وحرية التعبير. والمرأة العربية يقال إنها «لا يمكن أن تطمح إلى أفضل مما حققته المرأة الأجنبية من حرية واستقلال»، حتى لو اشتملت هذه الحرية على التحرر من العائلة أصلا، وحتى لو كان الاستقلال هو فقط الاستقلال عن الرجل دون أن تحقق الاستقلال والحرية من ربقة نظام اقتصادى واجتماعى يحوّل المرأة إلى سلعة كما يحوّل الرجل.

ما أكثر إذن ما يمكن أن يقوله المثقف العربى أو المسلم للإمعان فى تحقير أمته طلبا لرضا الأجنبى عنه. فإذا كان هذا المثقف يتمتع أيضاً بالقدرة على الحديث بطلاقة بالإنجليزية أو الفرنسية، ويجيد عادات الأجنبى فى الكلام والمناقشة، فما أشد الطلب عليه وما أعظم مكافأته.

[٦]

لابد أن نعترف إذن بأن صورة المثقف العربى فى ظل النظام العالمى الجديد ليست صورة مبهرة أو باعثة على السرور، ولكن لابد أن نعترف أيضاً بأن خلاص العرب من ربقة النظام العالمى الجديد مرهون فى الأساس بموقف المثقفين. ولدىّ سببان

على الأقل للاعتقاد بأن مسئولية المثقف فى ظل النظام العالمى الجديد هى أكبر منها فى أى وقت مضى .

السبب الأول هو أننا نعيش فى عصر تحلّ فيه ، أكثر فأكثر ، مختلف صور القهر النفسى والعقلى محل القهر المادى ، وتحل فيه ، أكثر فأكثر ، أساليب الاستغلال المعتمدة على غسيل المخ أو تلويثه ، محل الاستغلال المادى القحّ الذى يعتمد على الإرغام على العمل لحساب الغير . نعم ، لقد عرف التاريخ دائما كلتا الصورتين للقهر والاستغلال ، وخضع الطرف الأضعف دائما لكلا النوعين ، منذ أن كان الرقيق يجبر على العمل لحساب مالكه تحت تهديد القتل أو الضرب بالسياط ، ويقال له فى نفس الوقت إنه من جنس أدنى من جنس مالكه ومن ثم فهو لا يصلح بطبعه إلا أن يكون رقيقا . والعامل فى ظل الرأسمالية كان يخضع لكلا النوعين من القهر ، القهر كمنتج ، حيث يقتطع الرأسمالى جزءاً من قيمة عمله لحسابه ، والقهر كمستهلك حيث يجبر على شراء سلع بأعلى من قيمتها الحقيقية ، وهو يقبل النوع الأول من الاستغلال تحت الضغط المادى أو الاقتصادى المتمثل فى خطر الجوع والبطالة ، وهو يقبل النوع الثانى من الاستغلال تحت الضغط العقلى والنفسى المتمثل فى حملات الترويج والدعاية لمختلف أنواع السلع . ولكننا نعيش الآن فى عصر تميل فيه أهمية قهر الناس كمنتجين أو عمال إلى الانخفاض بسرعة ، بينما تزداد أهمية قهرهم كمستهلكين . فالتقدم التكنولوجى أدّى من ناحية إلى التقليل من أهمية العمل العضلى ، ومن ناحية أخرى أدّى إلى زيادة الإنتاجية لدرجة رفعت بشدة من أهمية التسويق وزيادة الاستهلاك . كلا الأمرين أدّيا إلى زيادة أهمية تطويع المستهلك حتى يقبل على الشراء ، بالنسبة لأهمية تجويع العامل حتى يضطر إلى العمل لحساب الآخرين . لهذا أقول إن أساليب القهر النفسى والعقلى التى تستخدم لترويج السلع ولو بالكذب (بما فى ذلك اختلاق حرب لمجرد بيع الأسلحة) ونشر ثقافة استهلاكية تتحول الحياة فى ظلها إلى سوق كبيرة يعرض فيها كل شىء للبيع ، هذه الأساليب تحل أكثر فأكثر محل أساليب القهر القديمة التى تتخذ صورة إطلاق الرصاص على المتظاهرين من العمال أو إيداعهم السجون .

فى مثل هذا المناخ الجديد، من هو المؤهل لفضح الطبيعة الجديدة للنظام والكشف المستمر عن آخر الأساليب المتبعة لخداع الناس وتلويث عقولهم أكثر من المثقف، الذى يفترض أنه هو الأقدر من غيره على الغوص إلى أعماق الأشياء وعدم الاكتفاء بما يبدو على السطح ؟ .

والسبب الثانى الذى يجعلنى أعتقد أن مسئولية المثقفين هى مسئولية مضاعفة فى ظل النظام العالمى الجديد، أن المسافة الفاصلة بين ما يبدو على السطح وما يدور فى أعماق الأشياء لم تكن فى أى عصر من العصور أكبر منها اليوم. فعندما يحتل التسويق هذه الدرجة من الأهمية التى يحتلها اليوم، وتزيد القوة الإنتاجية إلى حد إنتاج هذا العدد اللا متناهى من السلع والخدمات قليلة الجدوى أو عديمة النفع، وعندما تتضاعف القدرة على نقل المعلومات والأفكار فى ظل ما يسمى بثورة المعلومات والاتصالات، بحيث يصبح من الممكن تحقيق أرباح خيالية من إعلان واحد ناجح، لمجرد أنه يصل فى نفس اللحظة إلى عدة ملايين من البشر، وعندما يصبح من وسائل الترويج والتسويق ليس فقط الكلمة المقروءة أو المسموعة، بل اقتران المقروء والمسموع بالصور المبهرة التى أصبح من الممكن توصيلها بأقل جهد ونفقة إلى مختلف أرجاء المعمورة، وعندما تشمل عملية الترويج والتسويق ليس فقط ترويج السلع والخدمات بل وأيضا المعلومات والأفكار والنظريات وأنماط الحياة، فى ظل هذا كله لابد أن يصبح من الصعب، أكثر فأكثر، التمييز بين الواقع والخيال، وبين الحقيقى والزائف، وبين الأهداف الحقيقية والمُدّعاة، ويصبح من السهل، أكثر فأكثر، إخضاع أعداد متزايدة من الناس لمشيئة المستفيدين من النظام والمتحكمين فى مسيرته.

فعلى مَنْ يمكن أن نعوّل فى تمييز الحق عن الباطل، إلا المثقف ؟ وعلى من غيره يمكن أن نعقد الآمال ؟ .

فإذا ركّزنا النظر على العالم العربى بالذات، نجد أن ما ذكرته الآن عن العالم ككل ينطبق على هذا الجزء من العالم، فى هذه الفترة المظلمة على الأقل، أكثر من انطباقه على أى جزء آخر فى العالم، على الأقل فيما يتعلق بالتمييز بين الحق والباطل، بين الأهداف الحقيقية والمزعومة. فالعرب والمسلمون يتعرضون الآن،

كما ذكرت، لعملية من التشهير والتحقير، أمام أنظار وأسماع العالم كله، لا يمكن أن نجد لها مثيلا في التاريخ، على الأقل إذا أخذنا في الاعتبار عدد المستمعين والنظارة. والحملة تُقاد بإلحاح وتصميم يندر أن نجد لهما سابقة، حتى أصبحت أعداد متزايدة من العرب والمسلمين أنفسهم معّرضين للسقوط كضحايا جدد لهذه الحملة، فيقبلون ما يقال ضدهم كحقيقة، ويبدون الاستعداد للاعتراف بنقائص ليست فيهم وبجرائم لم يرتكبوها. في ظل هذا المناخ يصبح على المثقفين العرب مسئولية تفوق بكثير تلك الملقاة على غيرهم من المثقفين. ويصبح تخاذل المثقف العربي أمام هذه المسئولية أكثر مدعاة للأسى من أي تخاذل قد يبديه المثقف في أي منطقة أخرى من العالم.

(٢)
الحملة الأمريكية / البريطانية على العراق

ما أكثر الفضائح التى تتكشف فى أوقات الكوارث. فالمفاجأة لا تترك لأحد الوقت الكافى لتغطية نفسه وإخفاء ما هو متورط فيه. والهزة الشديدة تسقط الأقنعة التى كانت تغطى الوجوه الدميمة فيظهر قبحها للجميع.

حدث مثل هذا فى مصر، كما حدث فى غيرها، أكثر من مرة. فعندما وقع الزلزال الكبير فى مصر فى سنة ١٩٩٢، ظهر فجأة كم من المدارس والمبانى الحكومية كانت قد بنيت بأسمنت مغشوش، وكم منها لم يجر ترميمه وصيانته لسنوات طويلة، رغم أن أموالاً كانت قد رصدت وقبضت من أجل الترميم والصيانة. وعرفنا كلنا كم من الناس كانوا يسكنون بيوتا غير صالحة للسكنى، بل وصدرت بشأنها قرارات بالإزالة، ومع ذلك استمروا فى الإقامة بها وهم يدركون أن من الممكن أن تقع على رءوسهم فى أية لحظة، لمجرد أنهم لا يعرفون أية طريقة للنجاة بأنفسهم فى ظل إمكانياتهم المادية القاصرة، وعجز الحكومة أو امتناعها عن مساعدتهم.

حدث مثل هذا أيضاً عندما وقع الحريق المأساوى لقطار الصعيد فى عام ٢٠٠٢م. إذ تكشف للناس فجأة بسبب هذا الحادث كيف تعيش نسبة لا يستهان بها من المصريين، وما يتعرضون له يومياً من أخطار يعرفونها جيداً، ولكنهم يئسوا تماماً من أن تتخذ الحكومة أى إجراء ينقذهم منها.

حدثت مثل هذه الفضائح أيضاً عندما هجم الجيش العراقى فجأة على الكويت فى عام ١٩٩٠، فتبين أن كل البلايين من الدولارات التى أنفقتها الكويت

والسعودية على الأسلحة، لم تجلب أى نفع إلا لبائعى هذه الأسلحة، إذ لم يوفر كل هذا السلاح أية حماية للكويتيين أو السعوديين عندما جدّ الجد.

وقبل هذا كشفت حرب فلسطين فى ١٩٤٨ عن فضيحة الأسلحة الفاسدة التى كانت تباع للجيش المصرى، وكشفت هزيمة ١٩٦٧ عن أن الطائرات المصرية، عندما وقع الهجوم الإسرائيلى، كانت لا تزال فى صناديقها على الأرض.

كان لابد أن نتوقع فضائح مماثلة عندما وقع الهجوم الأمريكى / البريطانى على العراق فى أواخر مارس وأوائل أبريل ٢٠٠٣. وعلى الرغم من أن الهجوم كان متوقعاً من جانب الكثيرين، ولم تكفّ الولايات المتحدة عن التهديد به يومياً لعدة شهور، فقد كان لابد أن يكون لحدث بهذا الحجم وهذه الخطورة مفاجآته وفضائحه، وأن تمتد المفاجآت والفضائح لتشمل القائمين بالهجوم والمعرّضين له على السواء. وهذا هو ما حدث بالفعل، وما أتناوله فى هذا الفصل، مكتفياً الآن بفضائح المهاجمين.

[١]

ولأبدأ بفضيحة بسيطة، كان المفروض أن يكون أمرها مكشوفاً حتى من قبل أن يبدأ أى هجوم، إذ لم يكن فى الحقيقة ليعجز عن كشفها أى تلميذ صغير فى مدرسة ابتدائية ولديه مستوى متوسط من الذكاء. وأقصد بذلك زعم الولايات المتحدة وأبواقها الدعائية أن الغرض من هجومها على العراق هو إرساء قواعد الديمقراطية والقضاء على الديكتاتورية. صحيح أن هذا الزعم قد تحوّل إلى فضيحة عندما رأينا ما أحدثته القوات المهاجمة من خراب وتدمير وقتل وتشريد، ثم عندما أخطرنا بعد إتمام الهجوم بأن الذى سيتولى الحكم فى العراق عسكريون أمريكيون بدلاً من العسكريين العراقيين، ولكن درجة العبثية وفساد الذوق فى هذا الادعاء، كان من المفروض أن تكون واضحة حتى من قبل أن يبدأ الهجوم. أما كيف بدت نسبة كبيرة من الشعب الأمريكى على استعداد لتصديق هذا الزعم فهو أمر مدهش كما أنه مؤسف للغاية، ويدل على أية حال على القدرة الشيطانية التى تحوزها وسائل الإعلام. فها هو مثال آخر على الحقيقة الآتية : وهى أنه مهما كانت الكذبة كبيرة،

فيكفى أن تكررها عدداً من المرات، وبإلحاح وصوت مرتفع، حتى يصدقك عدد كبير من الناس.

كان المفروض، من قبل أن نرى ما حدث من تدمير وخراب، أن نعتبر كل هذا الكلام عن العلاقة بين ديكتاتورية صدام حسين وبين الهجوم على العراق من قبيل اللغو من القول الذى لا يحتاج لأدنى جهد لتفنيده. فمنذ متى تقبل دولة كبيرة أن تضحى بالمال والعتاد، ناهيك عن أرواح أولادها، من أجل سعادة ورفاهية شعب صغير لا ينتسب إليها لا برابطة الدم ولا بالثقافة، بل ولا تكف هذه الدولة الكبيرة منذ زمن طويل، على تحقير ثقافته والإساءة إلى الأمة التى ينتسب إليها ؟ وتاريخ الولايات المتحدة فى تأييد نظم ديكتاتورية فى العالم الثالث أطول من أن يحكى، وكذلك تاريخها فى تدبير الانقلابات الدموية وغير الدموية لقلب نظم ديمقراطية من أجل مصالح مادية بحتة لشركاتها. كما أن الأدلة هى أكثر من أن تحصى على أن مثل هذه المصالح هى أيضاً وراء هذا الهجوم على العراق.

ثم فلنفترض جدلاً أن العراق كان قد بدأ تطبيق نظام ديمقراطى رائع منذ بضعة شهور، فهل كان هذا سيمنع الولايات المتحدة من الهجوم على العراق لاحتلال آبار البترول، أم كان من شأنه فقط أن يجعل هذا الهجوم وهذا الاحتلال أكثر صعوبة وأكثر دموية، مثلما حدث عندما قامت المخابرات الأمريكية بترتيب الانقلاب الدموى فى شيلى لقلب نظام الليندى الديمقراطى الذى لم تكن ترضى عنه الشركات الأمريكية ؟.

كل هذا كان من الممكن استنتاجه حتى قبل أن يقع الهجوم، ولكن الفضيحة الحقيقية حدثت بعد بداية الهجوم. إذ لم تستطع الشركات الأمريكية صبراً ولم تطق الانتظار حتى تنتهى الحرب ويتم إرساء قواعد الديمقراطية، ثم تبدأ بعد هذا بتوقيع الاتفاقات وإرساء العطاءات التى تعطى الشركات الأمريكية الأولوية على ما عداها فى اقتناص فرص الربح المتولدة عن الاحتلال، بل شرعت القوات المهاجمة فى توزيع العقود وإرساء العطاءات بمجرد دخولها أرض العراق، وأحياناً كانت تعطى عقد المقاولة الخاص بإعادة تعمير مرفق أو إصلاح منشآت أو أنابيب حتى قبل أن يتم تدميرها، خوفاً من أن تنازع هذه الشركات شركات أخرى غير أمريكية أو لا تتمتع بنفس الحظوة لدى المسئولين عن هذا الهجوم.

ثم اشتدت الفضيحة عندما رأينا القوات المهاجمة، وقد تم احتلالها لبغداد، تفرض حراسة مشددة على وزارة البترول العراقية، حيث الوثائق والرسوم والخرط الضرورية لإحكام القبضة على البترول، ولكنها تقف متفرجة لا تحرك إصبعاً وهى تشاهد الناس وهم ينهبون متحف الحضارة العراقية وتحرق المكتبة الوطنية فى بغداد (بترتيب خاص بلا شك مع المسئولين عن الهجوم، لما يحققه هذا النهب والإحراق من فوائد لا تقدر بثمن لإسرائيل على وجه الخصوص). وكأن إرساء قواعد الديمقراطية لشعب ما، شيء، وحماية الحضارة والتراث القومى لهذا الشعب شيء آخر، أو كأن تدمير نفسية الشعب بالحكم الديكتاتورى شيء وتدمير ذاكرة نفس هذا الشعب شيء آخر.

إننا لم نعهد مثل هذه الجرأة فى تجارب الاستعمار القديم، إذ كانت المصالح الاقتصادية (التى كان لها دور أساسى بالطبع) يجرى تحقيقها بدرجة أكبر من الحياء والتستر. الواضح إذن أن الخوف من الفضيحة قد أصبح أقل قوة بكثير مما كان منذ مائة عام.

[٢]

لاشك أن الفضيحة قد طالت أيضاً الأمريكيين فوكوياما وهانتنجتون صاحبى النظريتين الشهيرتين: نهاية التاريخ وصراع الحضارات. كان المفروض هنا أيضاً أن تكون النظريتان مفضوحتين من البداية، فالحقيقة أن منطقهما كان من الهزال والضعف بحيث إنه لم يكن يجدر بالمثقفين أن يعاملوهما بكل هذا الاحترام والاهتمام، وعلى الأخص لم يكن يجدر بمثقفى العالم الثالث، والعالمين العربى والإسلامى على وجه الخصوص، أن يقعوا بهذه السهولة فى هذا الفخ الذى نصب لهم، فيرددون مع غيرهم كل هذا الكلام الغريب عن نهاية التاريخ وصراع الحضارات.

كان المفروض أن يكون واضحاً من البداية أن الترويج لمقولة «نهاية التاريخ» كان بمثابة احتفال فكرى بانتصار الولايات المتحدة فى الحرب الباردة وسقوط المعسكر الاشتراكى، يقول فيه المنتصر إنه «ها قد اتضح أننى كنت دائماً على صواب، ولا مجال بعد الآن للشك فى أن نظام الحرية السياسية والاقتصادية

الذى أحمل لواءه هو النظام الأصلح، بل هو النظام الوحيد الصالح». ولكن حتى لو كان البعض قد انخدعوا بهذه المقولة فى نهاية الثمانينيات، عندما سمعنا عن نهاية التاريخ لأول مرة، فهل يجوز هذا الآن، بعد أن أخذت الولايات المتحدة تتصرف فى العالم وكأنها صبى أهوج مجنون، وتقيد الحريات وتراقب تصرفات الناس فى داخل الولايات المتحدة وكأنها قد عادت إلى أسوأ أيام المكارثية ؟ ثم ها هى تقوم بالهجوم على العراق غير عابئة باحتجاج ملايين المعترضين فى داخل الولايات المتحدة وخارجها، فى سبيل مصالح ضيقة لشريحة صغيرة جداً من الممسكين بمقاليد القوة والمال. هل يمكن لفوكوياما أن يقف الآن ويقول نفس الكلام عن «نهاية التاريخ» بنفس الثقة التى كان يقوله بها منذ عشر سنوات ؟.

أما عن «صراع الحضارات»، فأين هو بالضبط صراع الحضارات فى هجوم الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق ؟ إذ لو كان الذى حدث بينكم وبين صدام حسين هو حقا «صراع حضارات» أكان من الجائز أو المتصور أن تقفوا إلى جانبه وتصادقوه إلى هذه الدرجة وتدعموه بالسلاح والعتاد مادام يشن حروباً فى صالحكم، ثم تضربونه وتضعون نهاية لنظامه عندما تتطلب مصالحكم نظاماً مختلفاً؟ هل تسمية هذا الذى حدث «بصراع الحضارات» هى أنسب تسمية ممكنة، بينما الصراع هو عادة بين طرفين متقاربين فى القوة ؟ هل هو صراع حضارات ذلك الذى ينتهى بفقدانكم نحو مائة جندى وفقدان العراق لعشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال ؟ وأى شىء مما حدث من جانبكم أو من جانب العراق، كان يعبر يا ترى عن قيم حضارة بعينها ؟ هل كان ضربكم للعراق حماية للحضارة الغربية وتظاهر صدام حسين بالحرب حماية لحضارة عربية أو إسلامية ؟ أم أن إقحام لفظ «الحضارة» فى الأمر كان مجرد عمل من أعمال الدعاية استدرج إليه للأسف عدد لا بأس به من المهتمين بالشئون الثقافية ؟.

[٣]

لم يكن ما حدث فى العراق إذن أكثر أو أقل من هجمة استعمارية جديدة من

طرف مدجج بأحدث أنواع السلاح، على طرف تم التأكد من تجريده من السلاح قبل أن يبدأ الهجوم، ولأهداف لا تختلف قط عن الأهداف المعروفة والمشهورة لأى هجوم استعمارى عبر التاريخ، والتى تتلخص فى النهاية فى النهب والاستغلال الاقتصادى. ولكن هذا فى حد ذاته يشكل فضيحة أخرى لا يمكن أن يستهان بها. إذ هل كان أحد يتصور أن يعود الاستعمار على هذا النحو، وبهذه الصورة الفجة، وبهذه الغلظة، ولنفس الأغراض القديمة؟ ألم نكن نظن أن الاستعمار قد انتهى إلى غير رجعة منذ نحو خمسين عاماً، وحصلت البلاد المستعمرة على استقلالها وأصبحت تتمتع بكل مظاهر السيادة، وتعبر عن رأيها الحر المستقل فى الهيئات الدولية، وتقف موقف الند للند أمام الدول الاستعمارية القديمة فى المنظمات والمحافل الدولية؟.

المؤكد أننا خُدعنا فى هذا أيضاً، وأن الأمر كله يحتاج إلى إعادة نظر. فعندما ننظر إلى القرن العشرين بأكمله، فى ضوء تصرفات الولايات المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية، وعلى الأخص فى أعقاب حادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، نجد أن تاريخ ذلك القرن المنصرم يتخذ شكلاً مختلفاً إلى حد كبير عما كنا نتصوره من قبل. وهذا فى حد ذاته ليس بالجديد، فما أكثر ما تطلب حادث جديد إعادة النظر فى حقبة تاريخية بأكملها، وما أكثر ما ألقى حادث ما من ضوء جديد تماماً على أحداث ماضية. ولكن الذى نراه الآن، تحت هذا الضوء الجديد، ليس شيئاً ساراً بالمرة، وإن كان علينا - شئنا أم أبينا - أن نعد أنفسنا لقبوله.

ذلك أن ما سمى بحصول دول العالم الثالث على استقلالها فى منتصف القرن العشرين، أى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، يبدو الآن أنه كان صورياً إلى حد بعيد، وقصير العمر بأكثر مما نتصور، وأن الفرق بين حال الدول المسماة بدول العالم الثالث خلال النصف الثانى من القرن العشرين وبين حالها خلال النصف الأول، لم يكن يتعلق بالضبط باستقلال الإرادة أو فقدانها، بل كان يدور فى الأساس حول صور فقدان الإرادة، أو بعبارة أخرى حول الطريقة التى يجرى بها فرض إرادة على أخرى.

كان الاحتلال العسكرى، كما هو معروف، هو الطريقة الأساسية لفرض

الإرادة فى النصف الأول من القرن العشرين (وأواخر القرن السابق عليه)، ولكن هذا الاحتلال العسكرى لم يعد لازما أو ضرورياً فى النصف الثانى من القرن العشرين مع تقدم وسائل الاتصال وصور التهديد والوعيد، فأصبحت الانقلابات العسكرية، وتقديم ما يسمى بالمعونات الأجنبية أو منعها، طريقة فعالة لتحقيق نفس الأغراض القديمة. فبدلاً من الاحتلال العسكرى أصبح من الممكن الوصول إلى نفس النتائج عن طريق حكام محليين لهم كل سمات الحكم الوطنى المستقل (بل وأحيانا حتى التمرد على الاستعمار) وبمساعدة من بعض المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدولى.

استمرت هذه الطريقة فى إخضاع دول العالم الثالث طوال عمر الحرب الباردة التى انتهت قرب نهاية القرن العشرين، ولكن حدثت خلال هذه الفترة تطورات خطيرة ومذهلة أوجدت وسائل جديدة، ومذهلة بدورها، جعلت من الممكن تحقيق نفس الأهداف القديمة للاستعمار بطرق أقل كلفة فيما يتعلق بالأرواح (على الأقل أرواح جنود الدولة الاستعمارية)، كما أن نتائجها مضمونة أكثر، وأكثر ملاءمة لما حدث من تطور فى أفكار الناس وقيمهم. ربما كان من اللازم استخدام بعض التحركات العسكرية وبعض الصور المحدودة من الاحتلال العسكرى، وكذلك قد يكون من اللازم تنصيب حكومة عميلة تتلقى التوجيهات مباشرة من الخارج، ولكن الجديد فى وسائل التحكم عن بُعد هو ما أصبحت تتيحه ثورة الاتصالات والمعلومات بدرجة غير مسبوقة، خلال العشرين سنة الماضية، من قدرة على التحكم فى المعلومات والأفكار والمشاعر بدرجة عالية من الكفاءة والسرعة، عن طريق استخدام الصوت والصورة.

أنظر كيف سمح هذا التطور بتحقيق نفس الأهداف القديمة بطريقة أسهل وأرخص وذات نتائج مضمونة أكثر. كان إسكات رأى المعارضين للاستعمار (سواء المعارضين فى البلاد الخاضعة للاستعمار أو فى داخل الدولة الاستعمارية نفسها) يعتمد على استخدام السلاح استخداماً مباشراً: دك حصون البلاد المطلوب فتحها، وإطلاق الرصاص على المتظاهرين أو إيداعهم السجون. أما فى ظل «الاستقلال» الذى حصلت عليه دول العالم الثالث فى النصف الثانى من القرن العشرين، فلم تعد الدولة الاستعمارية فى حاجة، من أجل إسكات المعارضين،

إلى استخدام السلاح إلى هذه الدرجة، ولا إلى نقل الجيوش من مكان لآخر. كان إسكات المعارضين يتم عن طريق استخدام حكام محليين، يحققون للمستعمر نفس الأغراض القديمة ولكن فى ظل شعارات وطنية ومستقلة، ويجرى ترويضهم، عند اللزوم، بالمعونات الاقتصادية، كما يجرى عزلهم، عند الضرورة، بانقلاب عسكرى جديد. أما على الساحة الدولية، فقد كان الأمر يبدو فى صورة مشرقة تماماً: دول مستقلة تتعامل مع دول كانت استعمارية فى الماضى ولكنها لم تعد كذلك، والجميع لهم نفس الحق فى التصويت فى هيئات الأمم المتحدة وهيئات التمويل الدولية أو الهيئات المنظمة للتجارة العالمية.

كل هذه الوسائل القديمة لازالت مفيدة، بل وأحياناً لا تزال ضرورية، ولكن كلا منها أصبح الآن يتعرض لمصاعب ويخلق متاعب لابد من مواجهتها. فإرسال جيوش الاحتلال بأعداد غفيرة لم يعد أمراً مقبولاً بالدرجة التى كانت فى الماضى، إذ إن أرواح الجنود أصبحت أغلى على النفس وأعلى سعراً مما كانت، بل حتى أرواح الناس فى بلاد العالم الثالث نفسه أصبح ينظر إليها الآن نظرة مختلفة عما كان سائداً فى الماضى، مع انتشار الشك فى تفوق عنصر بشرى على عنصر آخر. أما استخدام حكام محليين لتأدية نفس الأغراض فهو أقل كلفة بالطبع من الاحتلال العسكرى المباشر، وهو وسيلة لا يمكن فى الحقيقة الاستغناء عنها، وإن كان من المفيد دائماً أن تصبح أكثر دقة ونتائجها أكثر إحكاماً.

لقد أتاحت ثورة المعلومات والاتصالات الفرصة لتحقيق هذه الدقة المطلوبة ولزيادة درجة الإحكام فى النتائج المرغوب فيها، مع الاحتفاظ بنفقات الاستعمار عند أقل مستوى ممكن.

فكما يحدث فى الفيلم السينمائى من استخدام حيل بصرية وسمعية تجعل من الممكن إيهام المتفرج بوجود آلاف مؤلفة من الناس فى ميدان واسع، بينما الحقيقة هى أن التصوير يجرى لعدد محدود من الأفراد، فى جزء صغير من الأستوديو، يمكن أيضاً الإيهام بقيام حرب ضروس يقع فيها ضحايا كثيرون، وتسال فيها أنهار من الدماء، مع أن الحقيقة لا تزيد على مقتل عشرة أو عشرين شخصاً من أفراد الجيش القائم بالهجوم (بعضهم أصيب برصاص أطلقته أيد «صديقة»)، وذلك

بالاستخدام الملائم لحيل صوتية وبصرية مما أصبح الآن متاحاً نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات. ولكن الأغرب والأفدح من هذا هو ما أصبح من الممكن صنعه مع «العدو» نفسه. إن وجود عدو أمر ضرورى بالطبع ولا غنى عنه، إذ كيف تبرر عملية الاعتداء كلها بدون وجود عدو؟ وهو عدو لابد أن يصور بأنه شرس وماكر إلى أبعد حد، وذو قوة أسطورية ويتحكم فى وسائل للدمار يصعب وصفها أو الإحاطة بتفاصيلها أو تحديد مكانها. هذا هو ما يجب قوله للناس، وإلا فكيف يبرر إنفاق هذه المبالغ الطائلة على السلاح والعتاد، وكيف تبرر الطلبات المتتالية إلى الكونجرس لاعتماد مبالغ طائلة جديدة يذهب معظمها بالطبع فى صورة أرباح للشركات ذات الحظوة والنفوذ؟ ولكن من المهم مع ذلك ألا يكون هذا «العدو» بهذه الشراسة والمكر وكل هذه القوة فى الحقيقة. إذ لو كانت له هذه الصفات بالفعل لأصبح الأمر أكثر صعوبة ولأصبحت تكاليف الاستعمار أعلى بكثير.

الأمر المذهل حقا هو أن نفس هذه الثورة فى المعلومات والاتصالات قد جعلت من الممكن جداً الجمع بين هاتين الصفتين المتناقضتين: الشراسة والمكر والقوة الأسطورية من ناحية، والوداعة والمسالمة وسهولة الانقياد من ناحية أخرى. إذ ماذا لو استطعنا التحكم فى تصرفات هذا «العدو» على نحو يجعله يأتمر بأمرنا فى كل كبيرة وصغيرة من ناحية، ونجعل صورته تبدو على الملأ وكأنه شيطان رجيم من ناحية أخرى؟ بهذا نتقى أى خطر قد يأتى من وقوع قتال فعلى وطبيعى بين الطرفين، ومن انحراف مسار الأحداث عن المسار المرسوم مقدماً، ونضمن فى نفس الوقت كسب رضا المتفرجين وتخفيض أصوات المعارضين إلى الحد الأدنى.

شيء شبيه جداً بهذا هو فى رأيى ما حدث فيما سمى «بالحرب» التى دارت فى العراق. لم يكن الطرفان فى الحقيقة إلا طرفاً واحداً يقوم بدورين مختلفين، كما يحدث أيضاً فى الفيلم السينمائى حيث يظهر الممثل الواحد فى صورتين مختلفتين وبردائين مختلفين، وكأنه شخصان يجلسان متجاورين ويحادث أحدهما الآخر. وقد توفرت للقصة كافة عناصر التشويق والإثارة المطلوبة، والتى تحقق فضلاً عن التشويق والإثارة بعض الأغراض الثانوية.

فقد أثير الحماس فى البداية وكأن القصة يمكن أن تنتهى بانتصار الطرف

الأضعف، ثم سرعان ما أنهى هذا الجزء من القصة خوفاً من أن يثير آمالاً من الخطر أن تزيد على حد معين، فإذا بالإحباط النهائي يفوق أي إحباط (إذ إن الإحباط الذي يأتي في أعقاب ارتفاع في مستوى الآمال يكون أشد منه عندما يكون الأمر ميئوسا منه في البداية). وهذا الشعور بالإحباط مطلوب لأنه يسهل مهمة ترسيخ الوضع الجديد الذي يعاد فيه ترتيب كل شيء.

أما «العدو» الأسطوري، الشرس جداً والماكر للغاية، وصاحب القوة الأسطورية وأسلحة الدمار الشامل، فقد ظهر أنه لم يكن ينوي القتال طويلاً، بل لا ينوي القتال على الإطلاق، مما لابد أن يثير الدهشة الشديدة لدى من لا يقبل التفسير المتقدم، إذ كيف يكون الرجل بتلك الدرجة الخارقة من الشجاعة قبل ساعات من بدء الحرب (بل وخلال أيامها الأولى)، ويدلي بتصريحات مدهشة عن المقاومة والصمود، ثم يكفّ هكذا فجأة عن عمل أي شيء مع أنه كان في مقدوره (مهما كان ضعفه الحقيقي) أن يفعل الكثير ولو على سبيل إنقاذ ماء الوجه؟.

ثم يختفي هذا «العدو» فجأة وكأن الأرض قد انشقت وابتلعته، ويزول كل أثر له، باستثناء بعض المقاعد الوثيرة التي جلس عليها بعض الجنود المهاجمين وهم يدخنون السيجار (وقد ظهروا في صورة أقرب إلى ما نراه في فيلم ذي جو كافكاوي مخيف، أو على المسرح في مسرحية بارعة الإخراج). كما يستمر ترديد اسم هذا العدو الشرير كرمز للشيطان نفسه، الواجب التصدي له والبحث عنه، كما حدث من قبل لرجل مماثل يسمى «أسامة بن لادن».

[٤]

أما الفضيحة الرابعة فهي تلك المتعلقة «بالحضارة الغربية»، لقد اقترنت الحضارة الغربية منذ نشأتها منذ نحو خمسة قرون بشن الحروب الاستعمارية بين الحين والآخر، جرياً وراء الربح، سواء كان الربح من وراء الاستيلاء على أراضي الغير وطرده منها أو إبادته، كما حدث في الفتح الأوروبي لأمريكا الجنوبية والشمالية، أو الحصول على أيد عاملة رخيصة، كشن الحملات على أفريقيا لاصطياد الآدميين وإرسالهم إلى القارة الأمريكية حيث يجري تشغيلهم كعبيد، أو الحصول على مواد

أولية رخيصة وفتح أسواق جديدة أمام فائض السلع الصناعية، كما هى الحال فى سائر الهجمات الاستعمارية الأوروبية والأمريكية على أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

لقد اقترنت الحضارة الغربية منذ نشأتها كذلك بالحروب فيما بين الدول الأوروبية نفسها، ثم انضمت إليها الولايات المتحدة فى القرن العشرين، سعياً وراء أهداف ليست أفضل من الناحية الأخلاقية من الهجمات الاستعمارية. ولم يعد خافياً على أحد أن الشعارات التى اقترنت بها هذه الحروب أو تلك كانت دائماً شعارات زائفة تستخدم لإخفاء أهداف دنيئة.

لم يعد أحد الآن يصدق أن استعمار بلاد أفريقيا أو آسيا كان بغرض تمدين أهالى هذه البلاد، أو نشر الحضارة بينهم أو حماية الأقليات، كما لم يبق كثيرون الآن ممن يصدقون أن الحربين العالميتين فى القرن العشرين كانتا بغرض الانتصار للديمقراطية ودحر النازية والفاشية، أو أن الحرب الباردة فى ذلك القرن كانت منافسة شريفة بين أيديولوجيتين : الرأسمالية والاشتراكية. وإنما يعرف الجميع الآن، أو يجب أن يعرفوا، أن كلتا الأيديولوجيتين كانت تستخدم لتغطية أهداف أخرى تتعلق إما بالكسب الاقتصادى أو توسيع مناطق النفوذ.

كان كل هذا يلقى بظلال كئيبة وقاتمة للغاية على الحضارة الغربية دفعت عدداً من الكتاب والمفكرين الغربيين أنفسهم إلى التعبير عن شعورهم بالإحباط الشديد وخيبة الأمل إذ يكون هذا هو مصير حضارة عُلقت عليها كل هذه الآمال الكبرى منذ حركات التنوير المتفائلة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وإذ يرون أن هذه النهاية العبثية هى منتهى ما وصلت إليه العقلانية فى الغرب، وأن يكون هذا التقدم فى إنتاج الأسلحة وإلقاء القنابل، بما فى ذلك القنابل النووية على شعب كان قد استسلم بالفعل، هو أقصى ما يمكن أن يتفتق عنه التقدم العلمى والتكنولوجى، وأن يكون نشر الأفكار النمطية واستخدام الدعاية الفجة هو أقصى ما يتفتق عنه كل هذا التقدم فى جمع ونقل المعلومات وفى تسهيل الاتصال بين الناس.

كان كل هذا هو ما دفع كتاباً ومفكرين من أمثال شبنجلر، وهـ. ج. ويلز، وهكسلى، وأورويل، وسارتر، وكامى، وبرتراند رسل.. الخ إلى التحذير من

مصير بائس للبشرية إذا استمر سير الحضارة الغربية فى هذا الاتجاه، وهو أيضاً ما جعل المهاتما غاندى يجيب ساخراً عن سؤال لصحفى بريطانى عن رأيه فى الحضارة الغربية، بقوله : «إنها لتكون فكرة طيبة جداً، لو كان بالإمكان تحقيقها !» (It would be a very good idea !) . ما الجديد إذن مما يمكن أن تكون قد جلبته هذه «الحرب» الأخيرة فى العراق ؟ .

هناك بالطبع ما سبق أن أشرت إليه من جرأة بالغة وغير معهودة وعدم اكتراث بالفضيحة، بالمقارنة بمحاولات أكثر جدية للتستر على فضائح الاستعمار فى الماضى. وهناك الفجاجة والركاكة اللتان يتسم بهما الخطاب الإنشائى وتقترن بهما هذه الهجمة الاستعمارية الجديدة بالمقارنة بالخطاب الاستعمارى القديم، وهو ما يشبه الفارق بين شخصية رئيس للولايات المتحدة من نوع جورج بوش (خاصة الابن)، وشخصية استعمارية أخرى ولكنها أقدم بنصف قرن على الأقل، مثل رئيس الوزراء البريطانى ونستون تشرشل.

ولكن كل هذا يهون فى رأيى بالمقارنة بشىء واحد أعتبره هو الطامة الكبرى فيما يحدث الآن، وقد ظهر بصورة بالغة الوضوح فى هذه الهجمة الاستعمارية الأخيرة على العراق، وهو ما يشكل فى رأيى أكبر فضيحة للحضارة الغربية الحديثة. وهو هذا الالتجاء غير المسبوق، فى سبيل تمرير الأعمال غير الأخلاقية، وفى سبيل إسكات أصوات المعارضين، إلى استخدام وسائل غسيل المخ والتلاعب بعقول الناس إلى هذه الدرجة الشيطانية. إن هذا هو الشىء المخيف حقاً : أكثر من سلب أموال الناس، وأكثر من الاستيلاء على أراضى الغير بالباطل، وأكثر من قتل الأبرياء. إن هذا الإصرار الشيطانى على خلط الحق بالباطل، وغرس الأكاذيب فى عقول الناس، ومحو ذاكرتهم، هو أسوأ ما تمخضت عنه هذه الأحداث الأخيرة فى العراق. والمرء يأمل أن يكون الأمر مجرد فضيحة، إذ الفضيحة يمكن على الأقل العمل على عدم تكرارها. أما إذا تمخض الأمر عن أن يصبح هذا الأسلوب فى مخاطبة الناس هو السمة الثابتة لوسائل الإعلام والاتصال، فإنه يكون بذلك قد تجاوز الفضيحة إلى ما هو أسوأ بكثير.

(٣)
ثورة معلومات، أم تلويث للمخ؟

لاحظت منذ يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أن كثيراً من الناس يقبلون الكثير مما تردده وسائل الإعلام عن الحادث، وعن المتهمين بارتكابه وأهدافهم من ورائه، على الرغم من أن جزءاً كبيراً مما تقوله وسائل الإعلام يتعارض تعارضاً صارخاً مع المنطق السليم، بل ومع بعض البديهيات. ولاحظت أن هذا الاستعداد للتسليم بما يتعارض مع البديهيات لا يستثنى منه حتى عقلاء الناس ومثقفيهم. فقد رأيت من هؤلاء مثلا، من يقبل كثيراً مما يقال عن أسامة بن لادن مما يصعب أن يقبله العقل، وكذلك عن هوية الأشخاص الذين تنسب إليهم عملية تفجير البرجين فى نيويورك ووزارة الدفاع فى واشنطن، وما يقال عن أهدافهم من هذه العملية.. إلخ، مع الفارق الشاسع بين ما يتطلبه هذا الحادث من قدرات وبين القدرات المتاحة لهؤلاء الأشخاص.

ثم لاحظت أشياء مماثلة فى موقف كثير من الناس من الأحداث الأخيرة فى العراق (التى لا أحب أن أسميها حرباً لأنها بعيدة كل البعد عن ذلك)، فوجدتهم أيضاً يصدقون الكثير مما يقال، ويصعب تصديقه، عن مواقف صدام حسين ودوره، وعن علاقته بالولايات المتحدة، وعن أهداف الإدارة الأمريكية من هذا الاعتداء.. إلخ.

وفى الحالين، أى حادث ١١ سبتمبر والهجوم الأمريكى على العراق، كان هؤلاء الذين يصدقون ما لا يجوز فى رأيى تصديقه، ممن يجلسون أمام شاشة التليفزيون ساعات طويلة، ويستمعون إلى مختلف القنوات الفضائية وغير الفضائية، ولا يفوتهم تعليق أو تصريح نشرته الصحف ولا أى تفاصيل مهما كانت صغيرة، تتعلق بما يدور من أحداث.

وقد أثار هذا فى البداية دهشتى، من أن تكون هذه طريقة تفكير أشخاص

يحوزون هذا القدر من المعلومات، وهو ما ظننت أنه يجب أن يحميهم من اعتناق هذه الأفكار التى أعتقد بخطئها. ثم خطر لى أن الأمر قد لا يكون داعيا للدهشة على الإطلاق، إذ قد تكون كثرة ما يتلقونه من معلومات هى نفسها سببا مهما فى الوقوع فى الخطأ. وكلما أمعنت فى تأمل هذا الاحتمال قوى ترجيحى لصحته. وسوف أبين للقارئ أسباب ذلك.

نحن لازلنا للأسف الشديد، نتعامل ما يرد إلينا من وسائل المعلومات وكأنها فى الأساس معلومات محايدة خالية من التحيز. ونميل إلى التمييز، بأكثر مما ينبغى، بين «التعليق»، الذى نعرف أنه قد يكون متحيزاً، و «المعلومة» التى نعاملها وكأنها محايدة.

والظاهر أن ميلنا إلى إضفاء هذه الميزة على المعلومة (أى ميزة الحياد وعدم التحيز) يزداد قوة كلما كانت وسيلة الإعلام التى تُبث بها هذه المعلومة أكثر «أبهة» و«فخامة»، أو كما قد يحب البعض أن يقول: أكثر «تقدماً». أنظر مثلا إلى طريقة تعاملنا مع الكلام المكتوب بخط اليد، فى رسالة شخصية مثلا يحملها لنا البريد، وموقفنا من نفس الكلام إذا كان مطبوعا فى كتاب أو حتى مكتوبا بالآلة الكاتبة أو الكومبيوتر. إن مجرد التقدم التكنولوجى الذى تتسم به وسيلة ما من وسائل الإعلام يضفى على الكلام الذى يصل إلينا من خلالها درجة أكبر من الحياد وعدم التحيز، أو هكذا نظن. هذه الظاهرة فى حد ذاتها تستحق التأمل، وقد يكون من بين أسبابها شىء شبيه باستعدادنا أحيانا لتصديق الكذبة الكبيرة أكثر من استعدادنا لتصديق كذبة صغيرة، إذ يرفض العقل أن يصدق أن يصل الأمر بالشخص الكاذب إلى هذه الدرجة من التدنّى، فيسمح لنفسه بأن يخترع كذبة بهذا الحجم. كذلك قد نكون على استعداد لتصديق كذبة تصدر من فم رجل يبدو محترما، ويظهر لنا كامل الهندام، وهو يلقى علينا نشرة الأخبار بمنتهى الثقة والاطمئنان من خلال جهاز مبهر كالتليفزيون، وأمام كل هذه الكاميرات والأجهزة الفنية المعقدة، أكثر من استعدادنا لتصديق رجل يقول نفس الكلام بدون ميكروفون، أو أجهزة تصوير، وهو جالس معنا بلحمه ودمه.

ولكن هذا الموقف مما تبثه وسائل الإعلام هو بلا شك موقف لا عقلانى بالمرة.

فالمعلومة التى يبثها إلينا جهاز كجهاز التليفزيون، حتى بفرض أنها معلومة صحيحة ابتداء، تمر بمراحل متعددة منذ وقوع الحادث وحتى وصول خبره إلينا، وفى كل مرحلة تزداد المعلومة تلوّنا وتحيزاً، حتى يكون أثرها النهائى، لدى وصولها إلينا، أبعد ما يكون عن الحياد والموضوعية. فحتى بفرض أن المعلومة لم تختلق اختلاقا، فإنها تتأثر أولاً بطريقة صياغتها، وهى صياغة قد تكون متحيزة فى اتجاه ضد آخر. ثم تخضع ثانيا، مع غيرها من المعلومات، لعملية اختيار تحدد ما الذى سوف يلقى به إلينا وما الذى يجرى استبعاده.

ثم هناك ثالثاً موضع الخبر من بين الأخبار الأخرى التى لم يجر استبعادها، هل سيذاع كخبر أول أو أخير؟ وهناك رابعاً الفترة الزمنية التى تخصص له فى نشرة الأخبار، هل سيحكى لنا بالتفصيل أم باختصار؟ ثم هناك طريقة إلقاء الخبر ودرجة الحماسة التى يلقى بها وعدد المرات التى تتكرر بها إذاعته.. إلخ.

المعلومة تصل إلينا إذن وهى «ملغّمة»، أى محملة بالألغام، فإذا زاد عدد المعلومات التى تحمل تحيزا بعينه على حد معين، فلابد أن ينتقل هذا التحيز، بدرجة أو أخرى، إلى متلقى المعلومات، وقد يفسد كل هذا ما قد يؤدى إليه الاستنباط البسيط بين عدد قليل من المعلومات المهمة التى لا شك فى صحتها. وإذا بالمشاهد أو المستمع بدلا من أن يكون، كما يظن بنفسه، مجرد متلق لمجموعة من المعلومات المحايدة، قد عرّض نفسه لسيل من التحيزات التى تقوم بغسل مخه غسلاً، أو بالأحرى تلويثه.

هكذا أفسّر مثلا ميل الكثيرين إلى تصديق ما يلقى من مسئولية على أسامة بن لادن عن أحداث ١١ سبتمبر، بل وإلى تصديق أن مجموعة من المسلمين والعرب الأشرار هم الذين دبّروا أو نفذوا هذا الحادث، مع أن هناك عشرات الأسباب الوجيهة للغاية للشك فى هذا وذاك، وتشير فى اتجاه مختلف تماماً. وهكذا أيضا أفسّر ميل الكثيرين إلى تصديق إحدى صورتين ذهنيتين لصدام حسين، شاع التأكيد على إحداهما أو على الأخرى فى وسائل الإعلام، مع أن هناك عشرات الدلائل على منافاتهما للعقل. إحداهما هى صورته كشيطان رجيم، ذى قوة خارقة، وله

مطامح وميول للسيطرة لا حد لها، لمجرد إشباع رغبات ذاتية. ناهيك عن تصوّر أن تصرفات صدام حسين فى مجالات ذات أهمية بالغة فى السياسة الدولية (كالهجوم على إيران ثم على الكويت. . إلخ) يمكن أن تكون مجرد نتيجة لهذه الصفات الشخصية لرجل غير طبيعى. هذه هى الصورة التى يميل إلى تصديقها كثير من الكويتيين مثلا، ولكن هناك كثيرين أيضاً غيرهم، خاصة فى الولايات المتحدة، ممن يصدقونها أيضاً.

والصورة الأخرى هى صورة رجل وطنى مخلص للعروبة والإسلام وكاره لإسرائيل والغرب ولا يهتم إلا باسترداد حقوق الفلسطينيين وتحقيق المجد للعرب. . إلخ. وهذه الصورة البعيدة بدورها كل البعد عما يمكن أن يقبله العقل، هى التى مال كثيرون إلى تصديقها أثناء حرب الخليج الأولى ثم الثانية، وكاد يعود إليها كثيرون خلال الأيام الأولى من الهجوم الأمريكى / البريطانى الأخير على العراق. وكلتا الصورتين لا تستقيمان البتة مع تاريخ الرجل ومجمل تصرفاته، ولا مع مقتضيات السياسة الدولية وقوانينها، ولا مع موقف الولايات المتحدة من صدام حسين طوال الثلاثين عاما التى حكم فيها العراق أو لعب دوراً مهما فى حكمه.

* * *

إن الخطر من استخدام وسائل الإعلام على هذا النحو ليس هو مجرد أنه يؤدى بالناس إلى اعتناق أفكار خاطئة، ولكنه يصل إلى حد تشكيل عواطف الناس وتوجيه هذه العواطف فى الاتجاه الذى يحقق مصالح المسيطرين على هذه الوسائل. فإذا أضفنا إلى هذا ما أصبحت تتسم به وسائل الإعلام من درجة لا يستهان بها من احتكار، إذ أصبح يهيمن على أهم ثلاث أو أربع شبكات تليفزيونية مركز واحد من مراكز صناعة الأفكار والاتجاهات السياسية، وأن هناك تداخلا بين هذه الشبكات التليفزيونية، على قلتها، يجعلها تكاد تعبّر عن نفس الاتجاه وتصب فى نفس المصالح، فإن الخطر الذى يتعرض له مشاهدو التليفزيون (بل وقراء الصحف والمجلات بدرجة متزايدة، مع تزايد درجة الاحتكار فى ملكيتها) أصبح خطرا شديداً حقا، إذ أصبح هؤلاء المشاهدون (والقراء) محكومين فى تحديد اتجاه

عواطفهم ودرجة التهاب هذه العواطف، بما يناسب المسيطرين على هذه المصالح ويحقق أهدافهم.

* * *

ها قد بدأ الهجوم العسكرى على العراق وانتهى، فماذا سمعنا ورأينا، نحن المشاهدين المساكين للتليفزيون والمثبتين كالتماثيل أمام شبكاته المختلفة، التى تقول نفس الكلام ولكن بطرق مختلفة؟ قالوا لنا، وبإلحاح منقطع النظير، أن الهدف من الهجوم هو إحلال نظام ديمقراطى محل نظام ديكتاتورى، فصدّق هذا الكلام كثيرون، رغم منافاته التامة للعقل ولتاريخ الدول القائمة بالهجوم فى معاملتها لشعوب الدول الأخرى. ثم قيل لنا إن الهجوم قوبل بمقاومة عنيفة، وظلت وسائل الإعلام تكرر إذاعة بيانات لإعلامى عراقى اختير لأنه ذو جاذبية شخصية وطريقة مؤثرة فى الكلام تبعث على الثقة مهما كان محتواها منافيا لما كان يجب أن نتوقعه من نتيجة القتال. ثم اختفى هذا الرجل فجأة بنفس السرعة التى ظهر بها، ولا يدرى أحد من الذى عهد إليه بهذه المهمة ومن الذى تسبب فى اختفائه. إذ كيف يكون صدام حسين هو الذى طلب منه ذلك بهدف إذكاء روح المقاومة، مادام صدام حسين نفسه لم تبد منه أى مقاومة ولا أصدر الأوامر اللازمة لجيشه وحرسه بالاستمرار فى المقاومة؟. ثم رأينا صورا لتمثال ضخم، ظلت الكاميرات مسلطة عليه مدداً طويلة أثناء إسقاطه وتحطيمه، وكأن هذا الإسقاط والتحطيم لهذا التمثال الضخم هو الهدف الأساسى من عملية الهجوم كلها، أو كأن المتفرجين والمشاهدين كان لابد أن يكافئوا على صبرهم الطويل على متابعة السير البطىء للقتال فى الأيام الأولى، فكان لابد أن يعرض عليهم مشهد سقوط وتحطيم، إن لم يكن للحاكم المستبد نفسه فلا أقل من سقوط تمثال ضخم له، والله أعلم بحقيقة هؤلاء الذين قاموا بهذا التحطيم والإسقاط، هل فكّروا فى الأمر بمطلق الحرية أم كُلفوا بهذا العمل الخطير من بعض القائمين بالهجوم العسكرى؟ خاصة أن كان من سمات هؤلاء المشتركين فى هذا العمل وطريقة تنفيذهم له، ما يلقى الكثير من الشك فى تلقائية العمل الذى قاموا به.

ثم فجأة رأينا صور النهب والسرقة، والله أعلم أيضاً بحقيقة هذه الأعمال

ومداها ودرجة تلقائيتها. نعم كان من الطبيعى أن تحدث بعض أعمال النهب والسرقة بعد كل هذه السنوات الطوال من المعاناة والعوز والجوع والبطالة، ولكن هل وصل الأمر بالفعل إلى هذا المدى، أم أن هذه الصور هى بالضبط ما يريد القائمون بالهجوم، والمستفيدون منه، غرسه فى أذهان العالم عن الشعب العراقى، والعربى عموماً، والإسلامى كله، تأكيدا لما بدأوا غرسه والإلحاح عليه منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١؟.

* * *

إن ما حدث من اعتداء على العراق لم يحدث فقط بالمدافع والبنادق والدبابات، بل حدث أيضاً بأجهزة التصوير ورسائل مندوبى التليفزيون والصحف ووكالات الأنباء. والقتل المادى الذى جرى لآلاف العراقيين لا يقل عنه ظلما وقسوة القتل النفسى الذى جرى لملايين من العرب والمسلمين فى العراق وخارج العراق. وقد اصطلح على تسمية الوسائل التى تم بها هذا النوع الثانى من القتل «بوسائل الإعلام»، وهى تسمية لا تقل فى درجة تضليلها عما تبثه من سموم.

(٤)
التليفزيون المصرى.. والديمقراطية الأمريكية

حدث لى منذ فترة قصيرة حادث فظيع، أو على الأقل أعتبره أنا حادثا فظيعا، رأيت من الضرورى أن أقصّه على القراء كما حدث بالضبط، عسى أن يتعلموا منه الدرس الذى لم أتعلمه أنا للأسف إلا بعد فوات الأوان.

فقد اتصل بى تليفونيا رجل قال إنه يقدم برنامجا تليفزيونيا فى القناة الأولى ويريدنى أن أشترك فيه بالتعليق لمدة لا تزيد على عشر دقائق. قلت: «ما الموضوع»؟ قال: «الحلم الأمريكى».

خدعتنى الطريقة الجذّابة والمؤدبة التى يتكلم بها، فلم أرفض على الفور، كما أفعل عادة. كان دافعى إلى القبول أنى وجدتها فرصة لأن أقول رأيى فيما يسمى بالحلم الأمريكى وأكشف عن الجوانب الخادعة فيه، وأن أقول هذا من خلال القناة الأولى فيصل رأيى إلى أضعاف العدد الذى يمكن أن أصل إليه بمقالاتى محدودة القرّاء. ولكن خطر ببالى بالطبع ما يمكن أن تفعله الرقابة، وهذا برنامج لا يذاع على الهواء مباشرة بل يسجّل أولا، والرقابة لابد أن تكون أكثر يقظة وحذراً مع القناة الأولى منها مع القنوات الأقل جمهورا. وعبّرت عن هذا الخوف لمقدم البرنامج فقال: «هذا كان زمان. لقد تغير التليفزيون المصرى وأصبح يسمح بما لم يكن يسمح به من قبل». قلت لنفسى «ربما كان هذا صحيحا. ألا يواجه التليفزيون المصرى الآن منافسة شديدة لابد معها أن يسمح بدرجة أكبر من الحرية إذا أراد أن يحتفظ بجمهوره؟» والحقيقة التى أعترف بها للقارئ أننى نادراً ما أشاهد التليفزيون على الإطلاق، مصرى أو غير مصرى، فكان من السهل أن أخدع فى هذا الأمر.

المهم أنى قبلت. وكان درساً قاسياً. فعندما جلست لمشاهدة البرنامج (واسمه «لو بطلنا نحلم») أملا ألا تكون الخديعة كبيرة، وجدت أن الخدعة فاقت التصورّ.

إن كل ما قلته لبيان «خرافة الحلم الأمريكى» جرى حذفه، وما ذكرته من أن الطبقية موجودة فى أمريكا ولكن بصورة غير صورتها عندنا أو فى أوروبا، حيث يقوم التقسيم الطبقى والشعور بالطبقية فى أمريكا على أساس المال وحده، لا على أساس الأسرة التى تنتسب إليها أو أصلك الاجتماعى، تم حذفه أيضاً. وما قلته من أن هناك فقراء وأغنياء فى كل مكان حتى فى أمريكا ولكن الشعور بالجوع فى أمريكا أكثر قسوة من الشعور بالجوع فى أى بلد آخر لعدة أسباب منها أن فلسفة المجتمع كله تقوم على أن المسئول عن الفقر هو الفقير نفسه، فلا المجتمع مسئول ولا الدولة مسئولة، تم حذف هذا الكلام أيضاً. وما قلته من أن ما يسمى بالحلم الأمريكى هو مشروع مادى بحت، بمعنى أنه لا يدور إلا حول الدولار (مع أن أهداف الحياة ومعناها لا يمكن أن تتلخص فى شىء واحد هو الدولار) وأنه أيضاً مشروع فردى محض، بمعنى أنه يتلخص فى أن يحقق الفرد النجاح لنفسه بصرف النظر عن النفع أو الضرر الذى يلحق بالآخرين، وأن فلسفة الحياة عند المصريين تتعارض مع هاتين النظرتين، كل هذا تم حذفه وكأنى لم أنطق حرفا منه. ولكن احتفظ هذا المذيع بجمل اقتطعها من سياقها فأصبحت تعبر عن عكس المعنى الذى قصدته بالضبط، مثل جملة قلتها عن أن غنى أمريكا بالموارد كثيراً ما يجعل شابا مصريا موهوبا يتوق إلى ممارسة بحوثه العلمية ولا يجد فى مصر المعامل والمختبرات التى يحتاج إليها، يحلم بالذهاب إلى أمريكا لتحقيق هذا الأمل. بقيت هذه الجملة وحذف ما عداها. ولابد أن المذيع أو الرقيب قد فعل هذا مع المتحدثين الآخرين، فإذا بالبرنامج كله يخرج برسالة واحدة لاشك فيها يبثها فى آذان المصريين الجالسين فاغرى الأفواه أمام شاشة التليفزيون وخلاصتها: «ما أعظم أمريكا» و«ما أجمل الحلم الأمريكى»، بل و «ما أعظم الارتماء فى أحضان الولايات المتحدة»، وهذه هى الرسالة الأهم.

* * *

للقارئ أن يتصور قدر الغيظ الذى شعرت به من هذا الفخ الذى وقعت فيه. ولكن عندما عاد إلىّ بعض الهدوء وأخذت أفكر فيما يفعله التليفزيون المصرى فى هذه الأيام بتقديم مثل هذه البرامج (وكنت وأنا بصدد الاستعداد لمشاهدة هذا البرنامج اللعين قد شاهدت أيضاً نشرة أخبار الساعة التاسعة ثم برنامجاً طويلا على

مدى ساعتين اسمه «دائرة الحوار» وكان موضوعه الإرهاب وأسبابه، وتبنى المشاركون فى البرنامج، بعضهم بحسن نية وبعضهم بالرغم منهم، نفس وجهة النظر الأمريكية من أن الإرهاب هو فى الأساس إرهاب إسلامى، وأن السبب الأساسى فيه هو أن المسلمين لا يقبلون فكرة التسامح مع «الآخر» سألت نفسى: «هل هذه إذن هى خطة الإعلام الجديدة فى عصر ما بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق واجتماعات شرم الشيخ والعقبة وخريطة الطريق.. إلخ؟. هل هذه إذن هى الطريقة الأمريكية الجديدة فى التعامل معنا والتى تتكامل عناصرها أمام أعيننا شيئاً فشيئاً منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١؟: من سفير أمريكى فى القاهرة ينشر مرة مقالا فى جريدة الأهرام الصادرة بالعربية والموجهة للمصريين مباشرة، يرد فيه على محاضرة لأستاذ مصرى لم تعجبه، ويدلى بتصريحات يذكر فيها أن مقالات صحفى مصرى كبير لا تعجبه، بينما تعجبه مقالات صحفى مصرى آخر، إلى مقالات أسبوعية لمدير مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بالأهرام، لا همّ له فيها، منذ وقوع أحداث ١١ سبتمبر، إلا أن يقول إن كل ما يحدث لنا وللعراق هو بسبب عيوبنا الخلقية والفكرية والنفسية وبسبب حماقتنا المتأصلة فينا، ولا علاقة هناك بالمرة بين ما يحدث لنا أو للعراق أو لغيره بأهداف دولة كأمريكا أو غيرها؟ هل هذه هى إذن صورة الإعلام الجديد الذى تم وضع خطته فى نفس الوقت الذى وضعت فيه خطة تغيير مناهج التعليم فى العراق ومصر والسعودية وغيرها؟ وهل هذا أيضاً هو الهدف من المؤتمر الجديد الذى أعلن عنه منذ أيام باسم «مؤتمر المثقفين» والذى تم الإعداد له على عجل، والذى يدعو عنوانه إلى «خطاب ثقافى جديد»، وتدور محاور النقاش فيه حول أشياء مثل «موضع الثقافة العربية على الخارطة الثقافية الكونية فى العصر الجديد وعلاقتها بعالم البحر المتوسط..»، وكذلك حول «تطوير السياسات الثقافية فى الأمة العربية بما يؤدى إلى تغيير البرامج الإعلامية والتعليمية وتجديد الخطاب الدينى وتحريره من التطرف»؟.

هل تقرر إذن أن المخ المصرى والعربى قد ترك وشأنه لأكثر مما ينبغى وآن الأوان للتحرك بسرعة وبهمة ونشاط تنفيذا للمخطط الأمريكى / الإسرائيلى الشيطانى فى المنطقة؟.

بل هل هذه إذن هى صورة العالم بأسره كما يراها حكام الولايات المتحدة الجدد

وكما يخططون لها وينفذونها خطوة بخطوة، وإن كان العرب هم الذين يدفعون اليوم أكبر جزء من الثمن؟ : عالم من البلهاء الجالسين أمام شاشات التليفزيون، وقد فغروا أفواههم إعجابا بالألوان والصور، ويلقون فيها بين الحين والآخر بحبات من الفشار، بينما يُمسح مخهم مسحاً ويُفرّغ تماماً من محتواه ليوضع فيه ما شاء وضعه هؤلاء الحكام الجدد الذين لا يريدون إلا نفطاً رخيصاً مرة، أو الترويج لبعض السلع المغشوشة مرة، أو لبيع أسلحة لا فائدة منها إلا قتل أفراد من قومك وعشيرتك، أو لتثبيت أقدام الإسرائيليين فى منطقة تكرههم شعوبها وتلفظهم بسبب ما فعلوه بأخوة لهم؟ .

هل هذا إذن هو عصر «الديمقراطية» الزاهر الذى يبشرون به؟ : رجال ونساء وأطفال يرددون : نعم نعم نعم، لأنهم لم يلقنوا أو يسمعوا أى كلمة أخرى؟ .

(٥)
الديمقراطية والإرهاب

بمناسبة انعقاد واحد من المؤتمرات الكثيرة التى تناقش الديمقراطية والإرهاب، وهما أشهر موضوعين فى الوقت الحاضر، اتصل بى أحد معدى البرامج فى هيئة الإذاعة البريطانية (B.B.C) منذ فترة قصيرة ليسألنى عما إذا كنت على استعداد للاشتراك فى مناقشة عن أثر الديمقراطية فى الإرهاب، تذاع فى أحد برامج هذه الإذاعة. أجبت بأنى مستعد، فسألنى، رغبة فى معرفة الاتجاه الذى سأتخذه فى المناقشة : «وما رأيك أنت : هل تعتقد أن تحقيق المزيد من الديمقراطية سوف يساعد فى القضاء على الإرهاب؟».

ترددت فيما أقول لبضع لحظات. فالإرهاب أشكال وألوان، وكذلك الديمقراطية، ومن ثم لا يمكن أن تكون هناك إجابة جاهزة وقصيرة عن أثر الديمقراطية فى الإرهاب.

قلت فى نفسى : إن نوع هذا الأثر لابد أن يتوقف أولاً على المقصود بالديمقراطية، وعلى المقصود بالإرهاب. بل لابد أن يتوقف أيضاً على ما إذا كان إدخال الديمقراطية فى دولة غير ديمقراطية يتم بطريقة إرهابية أو غير إرهابية. كما لابد أن يتوقف أيضاً على ما إذا كانت المنظمة التى تمارس الإرهاب تدير شئونها بطريقة ديمقراطية أم غير ديمقراطية.. إلخ.

خذ مثلا الديمقراطية. ما الذى نقصد بها؟ هل هى الديمقراطية السياسية فقط أم الديمقراطية السياسية والاجتماعية؟ فإذا كان المقصود هو الديمقراطية السياسية فقط (بمعنى ممارسة انتخابات حرة نظيفة) ولكن يترك النظام الاجتماعى كما هو، فيظل الفقير فقيرا والغنىّ غنيا، فقد يظل الإرهاب كما هو. أما إذا صاحب الديمقراطية السياسية تغير فى النظام الاجتماعى أيضاً فقد ينحسر الإرهاب ويضعف مع تحسن الظروف الاجتماعية.

ولكن الأمر يتوقف أيضاً على المعنى الذى نقصده بالإرهاب. فإذا كان الإرهاب موجها إلى عدو أجنبى، فقد تؤدى الديمقراطية إلى زيادة الإرهاب بدلاً من أن تضعفه، إذ ستزيد قدرة الإرهاب على الحركة (مع حلول الديمقراطية) بينما يظل العدوّ كما هو. أما إذا كان الإرهاب موجها إلى سلطة محلية، فالنتيجة ستتوقف على أثر التغير الديمقراطى على قوة وزير الداخلية الجديد وإجراءات الأمن. فإذا جاءت الديمقراطية بوزير داخلية ضعيف فربما أصاب الضعف أيضاً إجراءات الأمن فتزيد قوة الإرهاب، وإذا بقى وزير الداخلية وإجراءات الأمن كما هى دون أن تضعف أو تقوى، فربما قلت قوة الإرهاب بسبب ما تؤدى إليه الديمقراطية من تخفيف درجة السخط على النظام، وإن كان هناك احتمال مع ذلك أن تزيد درجة السخط على النظام بدلا من أن تضعف إذا صاحب الديمقراطية مزيد من الكشف عن عيوب السلطة التى يعمل الإرهاب ضدها.

كذلك يتوقف أثر الديمقراطية على الإرهاب على طريقة إدخال الديمقراطية. هل هى طريقة إرهابية أم غير إرهابية؟ فإذا أدخلت الديمقراطية فى دولة، كالعراق مثلا، بعمل إرهابى، كحملة عسكرية بقيادة أمريكا وبريطانيا مثلا، فقد يزيد الإرهاب بدلاً من أن يضعف، إذ يتحول الأمر فى هذه الحالة إلى مواجهة بين حركتين إرهابيتين. أما إذا دخلت الديمقراطية بطريقة ديمقراطية فقد يقلّ الإرهاب ويبدأ فى الانحسار.

من ناحية أخرى، يتوقف أثر الديمقراطية على الإرهاب على ما إذا كانت السلطة التى تمارس الإرهاب تتخذ قراراتها بطريقة ديمقراطية أو ديكتاتورية. فإذا كانت السلطة الإرهابية ديمقراطية فى تنظيمها، وكان عملها موجها ضد احتلال أجنبى، كالاحتلال الإسرائيلى مثلا للأراضى الفلسطينية، فإن تطبيق إسرائيل لمزيد من الديمقراطية قد يزيد من أعمال الإرهاب بدلا من أن يقلل منها (بفرض أننا قبلنا تسمية الفلسطينيين بالإرهابيين)، أما إذا كانت السلطة الإرهابية تدار شئونها بطريقة ديكتاتورية، فلا نستطيع القطع بأثر تطبيق مزيد من الديمقراطية فى إسرائيل على حجم وقوة العمل الإرهابى، فالأمر هنا يتوقف على رغبة وإرادة رئيس السلطة الإرهابية، ومدى قوة ميوله الإرهابية، مما لا يمكن التكهن به.

هناك أيضاً عوامل أخرى لا تقل عن هذا أهمية، سوف تحدد فى النهاية أثر الديمقراطية على الإرهاب، ولكن لعل أكثر الطرق فعالية لضمان وضع حد للإرهاب، فى كافة صوره وأشكاله، هو أن تكف الدول العظمى، خاصة المسماة بالديمقراطية، عن التدخل فى شئون الدول الصغرى، وأن تكف عن تقديم مختلف وسائل الدعم للإرهابيين، بما فى ذلك تقديم الدعم للحكومات الإرهابية. وربما ساعد على حدوث هذا أن تصبح الدول العظمى المسماة بالديمقراطية، هى نفسها أكثر ديمقراطية، بأن تكتشف طرقا أكثر فعالية لمعرفة نبض الرأى العام والانصياع له.

وقد بدأت أفكر فى بعض هذه الطرق، ولكن قبل أن أسترسل فى هذا التفكير فوجئت بمحدثى معدّ البرنامج فى هيئة الإذاعة البريطانية، ولم أكن قد ذكرت له إلا عاملا واحدا أو عاملين من العوامل المؤثرة فى الموضوع، فوجئت به يشكرنى على قبولى الاشتراك فى المناقشة، ولكنه قال إن الأمر يحتاج إلى حديث آخر ووعد بالعودة للاتصال بى بعد قليل. وهو ما لم يحدث بالطبع، ولا توقعت حدوثه. وعندما استمعت إلى البرنامج فى المساء، من باب الفضول وحب الاستطلاع، استغربت أن أجد جميع المشتركين فى البرنامج، وهم على مستوى عال من المعرفة والخبرة، لا يميزون بين الأنواع المختلفة من الإرهاب أو بين الأنواع المختلفة من الديمقراطية، وأن أجدهم جميعاً ومعهم معد البرنامج البريطانى، قد قبلوا باستسلام مدهش وتسليم كامل، جميع المفاهيم الأمريكية لهذه الأمور.

(٦)
الأمريكيون وتغيير نظم التعليم العربية

لم تمض أكثر من أيام معدودة على احتلال الأمريكيين للعراق، حتى أعلن مسئولون فى الإدارة الأمريكية عزمهم على تغيير مناهج التعليم فى العراق، ومراجعة الكتب المقررة على الطلاب، كتابا كتابا، لحذف منها ما لا يجوز ووضع أشياء أخرى محلها. بل وقيل إن الولايات المتحدة ستقوم بنفسها بإعداد وطبع بعض الكتب وتوزيعها على التلاميذ العراقيين، هدية منها إليهم.

وقد قال الأمريكيون فى تبرير ذلك أشياء كثيرة غريبة تتلخص فى الآتى. قالوا أولاً إنهم يريدون تخليص الكتب المدرسية فى العراق من أى شىء ينطوى على تقديس أو تمجيد الرؤساء، كصدام حسين مثلا. وقالوا أيضاً إن نظام التعليم فى البلاد العربية كلها، وليس فى العراق وحده، نظام لا يتفق مع نظريات التعليم والتربية الحديثة، إذ يقوم على الحفظ وترديد كلام القدماء دون فهم أو مراعاة لمتطلبات العصر، ومن ثم فهو يخلق عقليات متبلدة عاجزة عن الابتكار، فى أهون الأحوال، أو عقليات متعصبة بل وإرهابية فى بعض الأحوال، مما يهدد أمن وسلام الجميع. وقيلت أيضاً أشياء أخرى غريبة منها أن تغيير نظام التعليم يمكن أن يغرس فى التلاميذ حب الديمقراطية ويعلمهم التمسك بها، فإذا بالعالم العربى شيئاً فشيئاً، نتيجة لتغيير نظام التعليم، قد تحول من عالم تسود الديكتاتورية ونظام الحزب الواحد، إلى عالم تسوده التعددية السياسية وتتداول فيه السلطة ويسوده التسامح مع الرأى المخالف أو مع «الآخر» بصفة عامة.

لم يكن غريبا أن ينهض فى بلادنا من الكتّاب والمعلقين من يقول بأن هذه الأهداف الأمريكية من إصلاح نظام التعليم فى العراق والبلاد العربية الأخرى هى نفسها أهداف المصلحين العرب. ولا يهم فى الحقيقة ما إذا كانت الدعوة إلى

الإصلاح تأتى من هنا أو هناك، طالما أن الهدف واحد. كان هناك بعض المحتجّين الذين رفعوا شعار «بيدى لا بيد عمرو!» قاصدين بهذا أنه إذا فرض أن كان التغيير ضروريا فدعنا نقوم به نحن لا غيرنا، فهذا شأننا ولا يجب أن يكون شأن أحد سوانا.

والحقيقة أنى منذ أن سمعت أقوال الأمريكيين عن إصلاح التعليم فى البلاد العربية وأنا أتميّز غيظاً وأنتفض غضباً. ليس بالضبط إيمانا منى بأن المفروض أن يكون الإصلاح «بيدى لا بيد عمرو»، ولكن لأسباب أخرى كثيرة، أهم وأخطر.

نعم إن إصلاح التعليم هو طبعاً شأن داخلى، ولكن الأخطر من هذا أن التغيرات المزمع تنفيذها لا علاقة لها بالإصلاح أصلا، بل هى فى حقيقتها أقرب إلى الإفساد منها إلى الإصلاح. وهو بالطبع ما يجب أن نتوقعه وألا نتوقع شيئاً غيره، والزعم بغير ذلك خداع كريه كان المفروض أن يكون واضحاً كالشمس.

فأولا ليس هناك عاقل يمكن أن يصدّق الزعم بأن من بين الأهداف التى تهتم الإدارة الأمريكية بها، إزالة الإشارات التى تنطوى على تقديس حاكم بعينه أو المبالغة فى تمجيده. فالعالم الثالث ملىء، منذ ما يقرب من نصف قرن، بالأمثلة على نظم وحكومات موالية للولايات المتحدة وتتمتع برضاها ومباركتها، وغارقة حتى قمة رأسها فى مختلف أساليب تقديس الحاكم والمبالغة فى تمجيده، دون أن يبدر من الولايات المتحدة أى بادرة لإصلاح هذا الخلل أو تنبّه إلى ضرورة التخلى عنه.

أما إذا كان الأمر يتعلق بحالة صدام حسين بالذات أو حزب البعث العراقى، وما يحيط بهما ومبادئهما فى الكتب المدرسية من تمجيد، فالمهمة أبسط بكثير مما يتصورون، ويمكن أن يتم إنجازها فى يوم وليلة دون نفقات تذكر، ودون أن تتكلف الإدارة الأمريكية عناء ونفقات طباعة كتب جديدة تقدمها للعراقيين كهدية. إذ يمكن للأمريكيين والإسرائيليين أن يعتمدوا فى هذا على أى نظام جديد يحل محل نظام صدام حسين وأن يتركوا مهمة إزالة كل إشارة إلى صدام وحزب البعث للعراقيين أنفسهم، إذا ترك للعراقيين حكم العراق بدلاً من الأمريكيين والإنجليز.

لا يمكن إذن أن يكون هذا من بين الأهداف الحقيقية لتعديل مناهج التعليم

العراقية. أما إصلاح مناهج التعليم باستبعاد طريقة الحفظ وترديد كلام السلف دون فهم، وإحلال منهج نقدى تحليلى محلّه، يعوّد الطالب العراقى على التفكير المستقل ويشجع على الابتكار والإبداع، فقد بدا أيضاً فى نظرى هدفا مشكوكا جداً فيه وتعجبت من قبول كثيرين من المعلقين له وتصديقه. إذ وجدت من الصعب أن أقبل فكرة أن الإدارة الأمريكية، ومعها الإسرائيليون، يجدون من مصلحتهم تشجيع الابتكار والإبداع العراقى ويحبون أن يروا العراقى، أو العربى عموما، وقد أصبح يفكر تفكيرا حراً مستقلا ويتخذ موقفا نقديا مما يقرأ ويسمع. والأقرب إلى التصديق أن من مصلحة الإدارة الأمريكية والإسرائيليين أن يكون العراقيون والعرب عموماً أقرب إلى التخلف منهم إلى التقدم، وأن تظل نظمهم التعليمية أبعد عن تشجيع روح النقد والابتكار.

أما الزعم بأن طريقتنا فى التعليم تشجع على التعصب وتخلق من التلميذ شخصاً سهل القياد ويجعله فريسة سهلة للحركات الدينية المتطرفة، مما يجعل هذه المنطقة معمل تفريخ للإرهاب، فإنه يثير فى الذهن كثيراً من المشكلات المنطقية. فبفرض أن هناك نظاماً للتعليم يجعل الشخص أكثر انقياداً للغير من نظام آخر، فلماذا يفضل الأمريكيون والإسرائيليون أن يكون العرب أقل استعداداً للانقياد للغير والخضوع لمشيئته مادام لهم، أى للأمريكيين والإسرائيليين، مصلحة أكيدة فى أن يجعلوا العرب منقادين لهم وخاضعين لمشيئتهم؟ المهم فى نظر الأمريكيين والإسرائيليين، فيما يبدو لى، ليس هذا الانقياد أم عدمه، ولكن موضوع الانقياد ووجهته. فإذا استطاعوا أن يضعوا نظاماً للتعليم يجعل العرب أكثر استعداداً للانقياد للسياسة والإرادة الأمريكية وأكثر قبولا للتصالح مع إسرائيل، ونسيان محنة الفلسطينيين، والسكوت على طريقة إسرائيل فى إرهابهم، فلابد أنهم سوف يفضلون هذا النظام من نظم التعليم على نظام آخر يجعل العرب أكثر استقلالا فى الرأى وأكثر حرية فى الفكر وأكثر ممارسة لملكة النقد.

والملاحظ على أى حال، أن الأمريكيين فى داخل بلادهم، قد أرسوا عبر تاريخهم القصير نسبيا، أسس نظام للتعليم لا يشجع أولادهم وبناتهم على النقد والتفكير المستقل. صحيح أنهم طوال تاريخهم كان يزعمون بغير ذلك، ولكن هذا لا يغير من الحقيقة شيئاً، وهى أن الشعب الأمريكى من أكثر شعوب العالم

انقياداً لما تقوله له السلطة، ومن أقلها صبرا على من يخرج على الرأى السائد والمألوف. صحيح أن التليفزيون قد يكون مسئولا عن إضعاف الروح النقدية لدى الشعب الأمريكى أكثر من المدرسة، ولكن الحقيقة أن المدرسة الأمريكية تساهم مبكرا فى خلق هذا الاستعداد النفسى لقبول الرأى الشائع دون مناقشة، والتسليم بما تقوله السلطة دون تردد، بل والنظر نظرة الشك والريبة إلى كل معارض حقيقى أو متمرد على الرأى السائد والمألوف، وأن الحرية التى يزهو بها نظام التعليم الأمريكى هى فى أغلب الأحوال حرية فى أمور قليلة الأهمية، وتتعلق فى الأغلب بحق الاختيار بين بدائل لا يوجد بينها فوارق مهمة، مثلما هو الحال فى الانتخابات السياسية حيث يظن الناخب أنه يتمتع بحرية واسعة بينما هو يختار فى الحقيقة بين حزبين ليس ثمة أى فارق مهم بينهما.

وعلى أى حال فلنفرض جدلاً أن نظام التعليم الأمريكى يشجع بالفعل على تنمية ملكة النقد والاستقلال فى الرأى، ولكن يأتى التليفزيون وسائر وسائل الإعلام لتعمل فى الاتجاه المضاد تماماً، فما وجه الحماس لإدخال نظام التعليم الأمريكى فى بلد كالعراق أو غيره، ما دام أنه سيدخل مصحوبا بالتليفزيون الأمريكى وسائر ملامح نظام الإعلام الأمريكى؟ بل إن التليفزيون قد دخل بالفعل المدرسة الأمريكية، والمدرسة الأمريكية لا تطلب من تلاميذها أن يكفّوا عن تعريض أنفسهم للتليفزيون ساعات طويلة كل يوم، ولا تتوقع منهم غير ذلك، بل تحاول المدرسة الأمريكية (ولا شك أن هذا أيضاً سيجرى تطبيقه فى العراق وغيره إذا قدر للأمريكيين تنفيذ ما يريدون) تشجيع التلاميذ على التأقلم والتكيف مع مختلف مظاهر الحياة فى خارج المدرسة، ومن أهمها بالطبع البرامج التليفزيونية.

هناك أمر آخر لا يقل عن كل ذلك أهمية، وهو أن الفلسفة الأمريكية فى التعليم، كما فى غيره، تفترض أن الديكتاتورية والتسلط والإرغام وتقليص الحريات لا تأتى كلها إلا من مصدر واحد هو الدولة، ومن ثم تفترض أن الحرية والاستقلال فى الرأى لابد أن يزيدا مع كل تقلص فى دور الدولة. وهذا الموقف يغض البصر تماماً عن مصدر آخر لا يقل خطره فى العصر الحديث عن خطر سلطان الدولة فى التضييق من حريات الناس، إن لم يزد، وهو سلطان الشركات التجارية. الفرق الحقيقى بين خطر الدولة وخطر الشركات التجارية فى تقييد حريات الناس

وإفقادهم استقلالهم فى الرأى، لا يتعلق بقوة الأثر بل بطريقة إحداثه. فالدولة لديها السجون وليس للشركات التجارية مثلها. والإرغام الذى يأتى من جانب الدولة غليظ وظاهر ومباشر، بينما الإرغام الذى يأتى من الشركات التجارية ناعم ومستتر وملتو. ولكن من الصعب أن نقول أيهما أسوأ من الآخر. كلاهما، تسلط الدولة وتسلط الشركات التجارية، يحول الناس إلى قطيع مطيع ومسالم، ولكن الخطر من ذلك قد يكون أكبر عندما تأتى الطاعة والمسالمة مقترنتين بالرضا الناتج عن تطويع المخ، مما إذا اقترنتا بالسخط الناتج عن استخدام العنف. فإذا جاء نظام التعليم الأمريكى ليفتح الأبواب على مصاريعها (كما لابد أن يفعل إذا دخل معه النمط الأمريكى للحياة) أمام نفوذ الشركات العملاقة التى تبيع مختلف السلع والخدمات، بما فى ذلك الخدمات الثقافية والإعلانية، فللمرء أن يتصور أثر ذلك على تشجيع أو تعطيل حرية الاختيار أو الاستقلال فى الرأى.

فإذا كان هذا النمط الجديد من التعليم والحياة المطلوب إدخاله فى بلد عربى ينتمى إلى ثقافة مغايرة، ويتبنى فى الأصل قيما مختلفة فى الحياة والعلاقات الاجتماعية، وكان المطلوب من تطبيق هذا النمط الجديد من التعليم إحلال هذه الثقافة المغايرة والقيم المختلفة، بزعم تفوقها و «تخلف» الثقافة المطلوب عزلها وإزاحتها، فللمرء أيضاً أن يتصور الخسارة المضاعفة التى ستصيب حرية الاختيار والاستقلال فى الرأى.

أضف إلى كل ذلك ما قد يترتب على هذا التغيير المخطط لنظام التعليم من زيادة فى جرعة تعليم اللغة الأجنبية، عن الحد اللازم، وتقليل جرعة تعليم اللغة القومية، خاصة إذا كانت هذه الزيادة من ناحية والتقليل من ناحية أخرى نتيجة لمجرد تسلط أمة على أمة، دون أى مبرر مقبول يستند إلى توسيع المعارف وتعميق الفهم، أو كانت نتيجة شعور بالدونية واحتقار النفس دون أى مبرر لهذا الشعور وهذا الاحتقار. إذا حدث ذلك فإن الخسارة والضرر يتضاعفان عدة مرات، وتصاب الأمة ليس فقط فى عقلها وثقافتها بل وأيضاً فى كبريائها واحترامها لنفسها. بل والأرجح أن يترتب على هذا التدهور فى حال اللغة العربية والتهاون فى تعليمها ضعف حتى فى الملكة الإبداعية والقدرة على الابتكار. إذ أدرك علماء التربية منذ وقت طويل العلاقة بين قدرة المرء على الإبداع والابتكار وبين ميله للتفكير والتعبير عن نفسه

بلغته القومية أو بلغة أجنبية. قد لا تكون هذه العلاقة قوية فى ميدان العلوم الطبيعية والتكنولوجيا، ولكنها تكاد أن تكون مؤكدة فى غير ذلك من ميادين الفكر والإبداع، كما فى العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية والفلسفة والآداب. وقد وقع فى يدى منذ وقت قريب تقرير قام بترجمته الدكتور عبد الرشيد الصادق محمودى ونشر فى جريدة أخبار الأدب (١٥ سبتمبر ٢٠٠٢) وكاتب التقرير هو المستشرق الفرنسى لويس ماسينيون الذى كان أستاذاً لطه حسين فى الجامعة المصرية (جامعة القاهرة) وكتبه فى ١٩١٣ أى منذ تسعين عاماً، عن حركة الأفكار الفلسفية وتدريس الفلسفة فى البلاد العربية. فإذا به يصف فى إحدى فقرات هذا التقرير حالة الطلاب المصريين الذين تلقوا تعليما حديثا، بالعبارات الآتية:

«هؤلاء الطلاب تخرجوا فى المدارس الحكومية واطلعوا على معظم الأفكار العصرية ولكنهم لم يتعلموا مناهجنا إلا على نحو سطحى، والأسوأ من ذلك أنهم قد تلقوا هذا الإعداد الفكرى بلغة أجنبية، هى الإنجليزية، دون أن تتاح لهم أى فرصة لتنمية معرفتهم بالعربية عن طريق التفكير بلغتهم الأصلية. ومن ثم فهم عاجزون تماماً عن التفكير على نحو أصيل، إذ يبدو من المستحيل تقريبا (كقاعدة عامة) ابتكار أى شىء بلغة مستعارة وبأداة مصطنعة، وذلك أن الأداة لن تسمح أبداً للطاقات الكامنة فى أعماق الشخصية بأن تؤدى دورها بنفس المرونة التى تتوافر للغة الأصلية».

* * *

دعنا الآن نتأمل بروية أكبر، هذا التحقير المستمر لطريقة الحفظ عن ظهر قلب، كبديل للتحليل والفهم، وهو البديل الذى يزعم أن النمط الأمريكى فى التعليم يقوم عليه ويشجّعه.

فلنتفق أولاً على أنه لا وجه للدفاع عن نظام للتعليم يقوم على ترديد المعلومات بغير فهم، ويطلب من التلميذ أن يحفظ عن ظهر قلب المعلومة أو القانون العلمى بصرف النظر عما إذا كان يفهم أو لا يفهم مغزى المعلومة أو أساس القانون العلمى وسببه، ويقيّم التلاميذ على أساس قدرتهم على الحفظ وقوة ذاكرتهم بدلاً من القدرة على التحليل والفهم. والضرر من هذا النوع من التعليم واضح ولا يحتاج إلى بيان، فهو فضلاً عما يقترن به عادة من عذاب للتلميذ، وفقدان متعة التعلم،

لابد أن يقلل من فرص الابتكار والإضافة إلى العلم، حيث لا ابتكار ولا إضافة إلى العلم دون فهم.

كل هذا صحيح، ولكن من الصحيح أيضاً أنه ليس لكل معلومة من المعلومات ولا لكل عنصر من عناصر المعرفة سبب ينبغى دائماً الإحاطة به. بعبارة أخرى، لابد من الاعتراف بأن هناك أنواعاً من المعلومات، وبعض عناصر المعرفة المطلوبة، لا يجدى معها دائماً محاولة معرفة سببها، ومن ثم قد لا يكون من المجدى أن يطلب من التلاميذ استقصاء أو معرفة هذا السبب.

فلنضرب بعض الأمثلة على ذلك. إن أسماء المدن أو الدول أو المناطق لابد بالطبع أن يكون لها أسباب، ترجع إلى ظروف أو أحداث تاريخية، ولكن من غير المجدى (بل قد يكون من العبث التام) أن يطلب من التلاميذ فى كل مرة يدرس لهم فيها درس فى الجغرافيا أن يعرفوا أو يستقصوا السبب الذى سميت من أجله هذه المدينة أو هذا النهر بهذا الاسم دون غيره. يمكننا أن نقول مثل هذا على كثير من المعلومات الجغرافية والتاريخية. فمن المفيد مثلا أن يعرف التلميذ أن الملك الفرنسى الذى قامت فى عهده الثورة الفرنسية كان اسمه لويس السادس عشر وليس الخامس عشر أو الرابع عشر، ولكن من العبث الإصرار على الخوض فى تفاصيل التطور التاريخى الذى أدى فى النهاية إلى أن يكون لويس الثورة الفرنسية هو السادس عشر فى الترتيب وليس أقل أو أكثر من ذلك.

إن مثل هذا يمكن أيضاً قوله فى بعض الحقائق الرياضية. نعم، هناك «سبب» بالطبع، بمعنى من المعانى، لكون حاصل ضرب ٥ × ٦ ثلاثين وليس أكثر أو أقل من ذلك. ولكن من العبث أيضاً إنفاق وقت على البحث عن هذا «السبب»، والتلميذ الذى يتوقف فى كل خطوة من خطوات جدول الضرب بحثا عن «سبب» كل خطوة لن يحصل الكثير من العلم.

كذلك فيما يتعلق بقواعد النحو لأى لغة من اللغات. ليس من المفيد، فيما أظن، إنفاق وقت على محاولة «فهم» لماذا كان المفعول به منصوبا فى اللغة العربية والفاعل مرفوعا بدلاً من العكس. نعم، لابد أن هذا أيضاً له سبب، ولكن ليس من المفيد (لمعظم متعلمى اللغة على الأقل) معرفة هذا السبب.

إنى لا أنوى بالطبع محاولة استقصاء ما يجب «حفظه» وما يستحسن «فهمه»، ولكن أريد فقط أن أزعم أن هناك من عناصر المعرفة اللازمة، ما قد لا يفيد إنفاق الوقت على «فهمه» ومن المفيد مع هذا «حفظه».

هناك بعض الأمثلة الأخرى على بعض عناصر المعرفة التى لابد بالطبع من الإصرار على فهمها ولكن قد يكون من المفيد جداً، بالإضافة إلى ذلك، حفظها عن ظهر قلب. من أوضح الأمثلة على هذا أن يحفظ المسلم أجزاء من القرآن الكريم، والمسيحى أجزاء من الإنجيل. الفهم والاستيعاب مطلوبان فى كلا الحالين بالطبع، ولكن بعض الحفظ أيضاً مطلوب ومفيد.

أضف إلى ذلك أيضاً حفظ بعض النماذج الرفيعة من الأدب والشعر حيث لابد هنا طبعاً من الفهم والاستيعاب، ولكن كم أفاد الحفظ هنا فى صقل لغة من يقوم بالحفظ وتعميق إحساسه بجمال هذه اللغة. لقد ظلت أجيال متتالية من الإنجليز تحفظ أجزاء من شكسبير عن ظهر قلب، وكذلك فعلت أجيال متتالية من الفرنسيين مع راسين، ومن الألمان مع جوته.. إلخ. وكم أفادت أجيال من المتعلمين المصريين والعرب من حفظ القرآن الكريم وشعر المعلقات وغيرها من عيون الشعر والنثر العربى، فى الارتفاع بمستوى التعبير والفصاحة، والتمكن من الحصول على الكلمة المناسبة بالضبط للمعنى المقصود. فضلاً عما تتضمنه درجة معقولة من الحفظ من تمرين مفيد للنفس على ممارسة فضيلة الصبر والانضباط لا تختلف كثيراً عما يستهدف من تدريب الجنود على القيام ببعض الأعمال الشاقة، التى قد لا تكون ذات فائدة فى حد ذاتها إلا تحقيق هذا الانضباط نفسه.

إنى لا أقول هذا مدفوعا بالرغبة فى الدفاع عن نظام قديم فى التعليم بالحق أو بالباطل، ولكن فقط لألفت النظر إلى عدة أمور مهمة كثيراً ما تغيب عن البال تحت وطأة الاستخفاف بكل ما هو قديم وتقديس كل ما هو جديد. من هذه الأمور أن الحفظ عن ظهر قلب ليس مستهجنا ومرفوضا فى جميع الأحوال. وهناك من المهتمين بأمر التعليم فى الولايات المتحدة والغرب عموماً من يشكون من قلة حصيلة التلاميذ وتدهورها بسبب المبالغة فى ترك الحرية للتلاميذ فى تحديد ما يتعلمونه وما لا يتعلمونه، ما يحصلونه من معلومات وما يتركونه.

وقد شكا بعض التربويين من أن السماح للطفل الصغير بأن يسأل باستمرار عن سبب أو تبرير لما يطلبه منه أبوه أو أمه (وكذلك معلّمه)، كثيراً ما يبلغ درجة الشطط. وهناك من التربويين الأمريكيين أيضاً من يمتدح فى نظام التعليم اليابانى أو الألمانى وجود درجة أكبر من الصرامة والانضباط والإصرار على تحصيل التلميذ حداً أدنى من المعلومات بالمقارنة بما يطالب به عادة التلميذ الأمريكى.

بل إنى أذهب إلى حد القول بأن الميل المتزايد لانتشار العنف فى المجتمع الأمريكى، بل وداخل المدرسة الأمريكية نفسها، قد لا يكون منبت الصلة بنظام فى التعليم تسيطر عليه روح التدليل الزائد للتلاميذ والمبالغة فى التساهل معهم، بزعم تنمية الشخصية واحترام الميول الفردية وتشجيع التفرد والتميز، وهو نظام ساعد مع ذلك على خلق مجتمع من أكثر مجتمعات العالم نفوراً من أى خروج عن المألوف، اللهم إلا فيما يتعلق بإنتاج السلع وتسويقها.

من الحماقة القصوى إذن أن نظن أن أحداً قد توصّل بعد إلى النظام المثالى فى التعليم والتربية، أو أن المجتمع الأمريكى بالذات لديه ما يعلمه لبقية البشر فى هذا الصدد أكثر من غيره. وإذا كان التواضع فضيلة مطلوبة ومحببة، فهى أكثر ما تكون وجوباً عندما يصل الأمر إلى حد محاولة تشكيل عقول الناس وتغيير طريقتهم فى التفكير.

(٧)
التهديد الأمريكى للمثقفين العرب

كنت أظن أننى سأقرأ للدكتور سعد الدين إبراهيم أستاذ الاجتماع الشهير - بعد المحنة الطويلة التى مرّ بها - كلاماً مختلفاً فى مضمونه عما قرأته فى مقاله الذى نشرته جريدة الحياة (١٣/ ٨/ ٢٠٠٣) تحت عنوان «نعم بيد عمرو . . إن لم تسارع أيدينا إلى التغيير» . ولكننى وجدت المقال لا يزيد كثيراً، إلا فى درجة الشطارة والمهارة، عما قرأناه خلال الأعوام الأخيرة، وعلى الأخص بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ولازلنا نقرأ مثله بأقلام كتّاب ينتمون إلى المدرسة نفسها . فهى فعلا مدرسة كاملة، وليست كتابات متناثرة لكتّاب مختلفى المشارب . إنها مدرسة لا تفصح كتاباتها دائماً عن النتائج التى تريد الترويج لها، ولكن استخلاص هذه النتائج والتوصيات، من شعبها ومسالكها الملتوية والمعوجّة، ليس مهمة عسيرة . وهى مدرسة أجدنى أختلف مع كل مقدماتها واستنتاجاتها، سياسياً وأخلاقياً، ولكنها مدرسة تتمتع الآن للأسف بكل الامتيازات فى صحفنا ومجلاتنا، كما فى صحف العالم ومجلاته، مما يجعل الاشتباك معها ضروريا وواجباً، وإن كان أيضا ثقيل الوطأة على النفس .

شىء واحد أتفق فيه مع هذه المدرسة، ومع مقال د . سعد الدين إبراهيم، وإن اختلفت معهما فى كل ما عدا ذلك . هذا الشىء الواحد هو أن حال العرب اليوم حال سيئ جداً ويرثى له . أما «كل ما عدا ذلك»، من تفسيرات واستنتاجات وتقييمات سياسية وأخلاقية فأجده منافيا لأى قراءة منصفة للتاريخ فضلاً عن مجافاته للمنطق والحسّ السليم .

هناك طبعاً عشرات الروايات التى يمكن أن تروى بها قصة العرب خلال القرنين الماضيين . وسأبدأ مباشرة بأن أذكر كيف أقرأ أنا هذا التاريخ ولو باختصار شديد،

حتى يصبح من الممكن بيان أوجه اعتراضى على طريقة سعد الدين إبراهيم فى رواية هذا التاريخ واستخلاص النتائج منه.

عندما بدأ اتصال العرب بالغرب بقدوم الحملة الفرنسية إلى مصر منذ قرنين، كان العرب يعانون من حكم عثمانى ظالم ومتخلف وشديد الوطأة، سياسياً واقتصاديا وثقافيا.

لم يكن العرب يعانون من أى عيب طبيعى فى دينهم أوعقليتهم أوأخلاقهم أوثقافتهم أولغتهم يمنعهم من النهضة، وإنما كان فى ظروفهم السياسية والاقتصادية وتاريخهم القريب، وموقعهم الجغرافى بالنسبة لأوروبا، ومطامع انجلترا وفرنسا فيهم، ما يضع عراقيل جسيمة فى وجه هذه النهضة. ومع كل هذا كانت هناك، فى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، بوادر كثيرة لإمكانية النهوض والتقدم، فى كثير من البلاد العربية، كان يمكن أن تنضج وتأتى بثمراتها، خاصة فى ظل الضعف الذى أصاب الدولة العثمانية، لولا قدوم الاستعمار الأوروبى.

نعم، جاء هذا الاستعمار بأشياء طيبة كثيرة، من المطبعة التى أتى بها نابليون، إلى فك طلاسم حجر رشيد واللغة الهيروغليفية، إلى بناء خزانات وإصلاح نظم الرى، إلى استحضار التكنولوجيا الحديثة التى أمكن بها اكتشاف النفط وغيره من الموارد الطبيعية التى تهم الغرب (ولكن كان لابد أن يستفيد منها العرب أيضاً) وإدخال وسائل الطب الحديث ومكافحة الأمراض، لحماية جنود الدول الاستعمارية ورعاياهم (ولكن كان لابد أن يستفيد العرب من هذا أيضاً).. وهكذا. كل هذا صحيح، ولكن كانت حصيلة قرن ونصف من الحكم الاستعمارى، أيا كانت صورته، احتلال مباشر كما فى مصر والسودان وبقية شمال أفريقيا، أوانتداب كما فى شرقى البحر المتوسط، أوحماية كما فى دول الخليج، غير مرضية بتاتاً ولا تشرّف الاستعمار الأوروبى على أى نحو، سواء تعلق الأمر بالنموالاقتصادى ورفع مستوى المعيشة وتطوير الصناعة، أوفيما يتعلق بالتعليم ومحوالأمية، أوبتوزيع الدخل وملكية الأراضى، أوالمستوى الصحى لغالبية السكان. أما الديمقراطية فقد ظلت، حتى فى أحسن الحالات، صورية وشكلية إلى حد كبير رغم كل ما يقال فى الإشادة بالنظام الليبرالى فيما بين الحربين، فقد

ظلت حكومات الأقلية هى التى تتبادل حكم البلاد، ولا تترك أى بادرة لاحتمال وصول حزب يتمتع بشعبية حقيقية إلى الحكم، من دون أن تتدخل الدولة الاستعمارية بالتعاون مع القصر أومع ملاك الأراضى الكبار الذين ظلوا يسيطرون على الحياة السياسية لمصلحتهم ومصلحة الدولة الاستعمارية.

هل كان يمكن للعرب أن يحققوا نتائج أحسن مما تحقق بالفعل، حتى فى ظل الاستعمار؟ لا أظن. كان من الممكن أن نتصور تطوراً أفضل بعض الشيء فى ميدان التعليم، بجهود أهلية حتى فى ظل الاستعمار، وربما أيضاً فى ميدان الصحة أوالخدمات الاجتماعية الأخرى، ولكن ليس هناك أى سبب جدى للاعتقاد بأن الصورة العامة للمجتمع والسياسة والاقتصاد كان يمكن أن تكون مختلفة عندما ترك الاستعمار الأوروبى البلاد العربية فى منتصف القرن العشرين عما كانت بالفعل. فالاستعمار كان حجر عثرة حقيقية، وليست وهمية، فى طريق أى تنمية صناعية فعّالة، وأى تقدم حقيقى فى التعليم، وأى إصلاح سياسى جدى يجعل للناس العاديين صوتا فى إدارة شئون بلادهم. عندما كان المصريون والسوريون والعراقيون والجزائريون والسودانيون وبقية العرب يقولون إنه لا تقدم فى أى شأن من شئونهم إلا إذا جلا المستعمر عن أراضيهم، لم يكونوا إذن واهمين أومجانين بل كانوا يلمسون كبد الحقيقة. وقد كان الهنود والصينيون وبقية الأسيويين وسائر الأفارقة يقولون الشيء نفسه وكانوا يلمسون كبد الحقيقة أيضاً. فلا داعى الآن لإنكار هذا ولا موجب للسخرية منه.

ما أكثر ما قاله الإنجليز والفرنسيون عن العرب، كما قالوا عن الهنود والصينيين والأفارقة وسائر الشعوب التى استعمروها، من أنهم لم يؤهلوا بعد لحكم أنفسهم، أوأنهم لا يميلون بطبعهم إلى الديمقراطية، كما يقول الأمريكيون الآن عن العرب والمسلمين، أوأنهم شعوب زراعية لا يفهمون الصناعة، وغير مؤهلين لها، كما يقول كتاب النيويورك تايمز والواشنطون بوست الأمريكيتين والإيكونومست البريطانية اليوم، من أن العرب فشلوا فى تحقيق التنمية الاقتصادية لعيوب كامنة فيهم. وهذا وذاك كلام كان لابد أن نكون الآن محصنين ضده ونخجل من ترديده.

* * *

تلت رحيل الاستعمار الأوروبى فى منتصف القرن العشرين فترة مدهشة، لم تدم فى الحقيقة أكثر من عقدين، هما عقدا الخمسينيات والستينيات، ولم ندرك إلا حديثا كم كانت هذه الفترة قصيرة وكم كانت استثنائية. ولكننا كنا فى أثنائها نظن أنها هى التى تمثل المستقبل وأنها هى التى تعبر عن «اتجاه التاريخ». نحن ندرك الآن كم كنا مخطئين فى هذا. فعندما ننظر الآن إلى فترة الخمسين عاماً الأخيرة كلها، أى إلى النصف الثانى من القرن العشرين، لابد أن نعترف بأن السمة الرئيسة لهذه الفترة، أوإحدى سماتها الأساسية، هى حلول الهيمنة الأمريكية محل الهيمنة الأوروبية. نعم، كانت هناك الحرب الباردة، وكم شغلتنا هذه الحرب، وكم علقنا الآمال بسببها على إمكانية تحرير إرادة الشعوب المستضعفة ووقوفها على الحياد وعدم اضطرارها للانحياز غربا أوشرقا. ولكن ها قد ظهر الآن كم كانت هذه الآمال مبالغا فيها. فتوازن القوة بين المعسكرين، الغربى والشرقى، لم يستمر فى الحقيقة طويلا، بل وكان «الخطر الشيوعى» و«التهديد السوفيتى» أقل بكثير، فى الحقيقة، مما كان يحب الأمريكيون أن يصوروهما (مما يذكرٌ بشدة بما يقوله الأمريكيون اليوم عن خطر الإرهاب الإسلامى وتهديده لأمن العالم بأسره). ولم ينتصف عقد الستينيات حتى بدأ عصر الوفاق بين المعسكرين الذى وضع حداً حاسما لقدرة أى بلد من بلاد العالم الثالث على الإفادة من تنافس المعسكرين، فى تحقيق التحرر واستقلال الإرادة. ولم تأت الثمانينيات حتى اتضح بما لا يترك مجالاً للشك، التفوق الأمريكى وانتهاء عصر التهديد السوفيتى إلى غير رجعة. بل حتى عندما كانت الحرب الباردة فى عنفوانها، كانت قدرة البلاد العربية، وسائر بلاد العالم الثالث، على الاستفادة من توازن القوة بين المعسكرين، أقل بكثير مما نظن، إذ كانت هناك حدود لاستعداد إحدى القوتين العظميين للدخول فى عراك حقيقى مع القوة الأخرى بسبب مشكلة من مشاكل العالم الثالث. وعلى أى حال، فقد اقتصر التأثير السوفيتى فى المنطقة العربية على مواقع قليلة، وبقيت الهيمنة الأمريكية كاملة فى معظم البلاد العربية. بل وحتى فى تلك المواقع القليلة التى كان للسوفييت فيها وجود محسوس، كما فى مصر فى الستينيات، كانت هناك حدود لقدرة مصر على الإفادة من هذا الوجود السوفيتى فى علاقتها بالولايات المتحدة، بسبب عجز الاتحاد السوفيتى عن تعويض مصر عن الواردات الغذائية الأمريكية،

واعتماد مصر بدرجة ملموسة، فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ على معونات عربية تأتى فى الأساس من دول وثيقة الصلة وشديدة الاعتماد بدورها على الولايات المتحدة.

دعنا نعترف بصراحة إذن بأن النصف الثانى من القرن العشرين كان، على الأقل فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية للعرب، هوفى الأساس عصر استبدال الهيمنة الأمريكية بالهيمنة الأوروبية. قد لا يكون استخدام لفظ «الاستعمار» مناسباً تماماً فى الحالة الأمريكية، ولكن لفظ الهيمنة كاف وملائم كل الملاءمة لوصف الحالتين: الأوروبية والأمريكية. تغير الخطاب الإنشائى بالطبع عما كان. فأمريكا رفعت شعار التنمية الاقتصادية بدلا من الشعارات الأوروبية عن التمدين والتحضر. وأمريكا الآن ترفع شعارات الديموقراطية ومكافحة الإرهاب بدلا من شعارات أوروبا عن حماية الأقليات وإحلال الأمن، ولكن الحقيقة الكامنة وراء كلا الصنفين من الشعارات لا يجب أن تخفى على اللبيب ولا يجب أن يخفيها أى منصف.

كان هذا هوأيضاً حال معظم دول العالم التى سميت «بالعالم الثالث»، فقد خضع معظمها بعد استقلالها عن أوروبا لهذه الهيمنة الأمريكية، ولكن فيما يتعلق بالعرب بالذات، اقترنت هذه الهيمنة الأمريكية بشىء أفظع من أى شىء جلبه الاستعمار الأوروبى، ومن أى شىء جلبته الهيمنة الأمريكية لأى منطقة أخرى فى العالم، وهوغرس دولة إسرائيل فى قلب العالم العربى. لست فى حاجة لإعادة رواية قضية إسرائيل مع العرب منذ عام ١٩٤٨: كيف ساعدت الولايات المتحدة على إنشائها، وكيف ساهم الدعم الاقتصادى والعسكرى الأمريكى لإسرائيل فى ضمان استمرار هذه الدولة وتوسعها، وكيف أدت إسرائيل إلى تبديد جزء كبير من موارد العرب الاقتصادية، وعطلت تطورهم السياسى ووحدتهم، ومن ثم أضاعت جزءاً كبيراً من عمرهم. وكانت المحصلة النهائية لخمسين عاماً من الهيمنة الأمريكية وإقامة وتوسع الدولة الإسرائيلية هى ما نراه الآن من بؤس حال العرب فى شتى المجالات، مما يبكى عليه سعد الدين إبراهيم كما نبكى عليه نحن. ولكن فيما عدا اشتراكنا فى البكاء، ليس هناك شىء واحد مشترك بيننا وبينه. فهويزعم أن الذى جلب كل هذا الخراب وضيّع كل هذا العمر الطويل من تاريخ العرب هوالعرب أنفسهم، وأن أمريكا بريئة وإسرائيل بريئة، ونحن فقط المذنبون، إما بسبب حكام أفاقين أوبسبب سكوتنا على حكام أفاقين. أما نحن، فنقول ما فرغت من قوله حالاً.

نعم، كان من الممكن للعرب أن يفعلوا بعض الأشياء لتحسين حالهم بعض الشيء، حتى فى ظل الهيمنة الأمريكية ووجود السرطان الإسرائيلى. ولكن الأمر هنا لا يختلف كثيراً عن الحال فى ظل الاستعمار الأوروبى. ففى تلك الحالة أيضاً كان من الممكن أن تكون حصيلة الاستعمار الأوروبى فى منتصف القرن العشرين أفضل قليلا لو كان أغنياء العرب قد أنفقوا مثلا أكثر مما أنفقوه على إنشاء المدارس، أو تبرعوا بمبالغ أكبر لبناء المستشفيات أو كان الإقطاعيون العرب أشد حرصا على الصالح العام.. إلخ. ولكن كل شيء يدل على أن المحصلة النهائية لقرن ونصف من الاستعمار الأوروبى لم يكن من الممكن أن تكون أفضل بدرجة محسوسة مما حدث بالفعل. فقد كان الفشل تماماً فى آسيا كما فى أفريقيا، كما فى أمريكا اللاتينية مع اختلاف الظروف والثقافات، فيما عدا ظاهرة الاستعمار. وأسباب الفشل تعود دائما إلى سبب واحد أعظم: وهو أن الدولة الاستعمارية الأوروبية كانت على استعداد لأن تفعل المستحيل وترتكب أكبر الفظائع لتعطيل التصنيع، وتعطيل النمو الديمقراطى وتعطيل نمو الأنواع المطلوبة من التعليم والثقافة، وتعطيل التعاون أو الاتحاد بين عدد من البلاد المستعمرة والتواقة إلى الاتحاد، بما فى ذلك طبعاً البلاد العربية.

وهكذا كان الحال بالضبط فى ظل الهيمنة الأمريكية. الولايات المتحدة وإسرائيل على استعداد لأن تفعلا المستحيل من أجل تخريب التنمية، وتعطيل التطور الديمقراطى ووضع العراقيل فى وجه إصلاح التعليم والثقافة وفى طريق تحقيق أى صورة مجدية للتعاون العربى أو الوحدة العربية.

يؤيد هذا الاستنتاج أن العرب (مثل غيرهم من الأمم) كانوا يثبتون قدرتهم على التقدم فى مختلف الميادين بمجرد أن تتاح لهم ظروف دولية مواتية. حدث هذا مرة فى عصر محمد على ومرة فى عصر عبد الناصر. ولكن الفترتين كانتا للأسف قصيرتين للغاية، فلم تدم فى عصر محمد على أكثر من ثلاثين عاماً، بأقصى تقدير (١٨١٠ ـ ١٨٤٠) ولم تدم فى عصر عبد الناصر، بأقصى تقدير أيضاً، على ١١ عاماً (٥٦ ـ ١٩٦٧). كان التقدم فى مختلف الميادين، الاقتصاد والتعليم والثقافة والإصلاح الاجتماعى، مدهشاً بكافة المقاييس. فماالذى حدث بعد أن بدأت الولايات المتحدة تمارس قبضتها القوية؟.

خذ مثلا حالة مصر. لقد مضى الآن ثلاثون عاماً على عودة الصفاء والوئام إلى العلاقة المصرية الأمريكية. ففى عام ١٩٧٢ طرد أنور السادات السوفيت من مصر، وبعدها بعامين استقبل فى مصر الرئيس الأمريكى نيكسون وكأنه الإمبراطور الرومانى يأتى لتفقد الدرة الجديدة التى أضيفت حديثاً إلى مستعمراته. وأعلنت سياسة الانفتاح الاقتصادى التى لازلنا نعيش فى ظلها حتى الآن. فماذا كانت حصيلة ثلاثين عاماً من الهيمنة الأمريكية على مصر؟ كانت الحصيلة هى ما لخّصه ذلك التقرير المشئوم، تقرير «التنمية الإنسانية العربية لسنة ٢٠٠٢»، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للإنماء فى العام الماضى، والذى يقتطفه الجميع ولا يمر يوم من دون أن يستشهد به من يريد الإساءة إلى العرب. وكان آخر من اقتطفه واستشهد به سعد الدين إبراهيم فى مقاله المشار إليه. والمشكلة فى هذا التقرير ليست فى أنه يحتوى على عكس الحقيقة ولكن المشكلة فيه أنه يقول أنصاف الحقائق وبطريقة توحى بإلقاء المسئولية على أبرياء وتبرئة المذنبين الحقيقيين، ومن ثم ينتهى التقرير لا إلى تحليل الوضع العربى بل إلى التشهير بالعرب وتحقيرهم وتشويه سمعتهم. والقول، كما فعل سعد الدين إبراهيم، هووغيره، بأن التقرير لابد أن يكون صحيحاً لأن كتآبه خبراء عرب مرموقون، قول مرفوض تماماً لأن الخبراء العرب المرموقين الذين وضعت أسماؤهم فى صدر التقرير كتبوا الأوراق الخلفية ولم يقرأوا النص النهائى إلا بعد نشره، وبعضهم ممن عرض عليهم النص قبل النهائى اعترضوا بشدة عليه فلم يسمع لهم كلام ولم يُلتفت إليهم، ومع ذلك بقيت أسماؤهم فى صدر التقرير لتزيينه وتجميله، وتمكين المستفيدين من التشهير بالعرب واستخدام التقرير هذا الاستخدام.

باختصار شديد: العرب اليوم فى حال سيئ جداً. لا جدال فى هذا. وفى مختلف المجالات: السياسة والاقتصاد والثقافة والتعليم.. إلخ. ولكن لا شىء فى طبيعة العرب ولا عقليتهم ولا دينهم ولا أخلاقهم يفسر هذه الحالة. وإنما أقرب التفسيرات إلى العقل هى الاستعمار الأوروبى مرة، والهيمنة الأمريكية مرة، والوجود الإسرائيلى بدعم من هذا الاستعمار وتلك الهيمنة. نعم، العرب ارتكبوا أخطاء كثيرة، ولكن ليست أكثر مما ارتكبته شعوب أخرى كثيرة. وتصحيح الأخطاء فى ظل الهيمنة والخضوع لقوة عاتية أصعب بكثير من تصحيحها فى ظل

الحرية والاستقلال الحقيقى. نعم، صبر العرب على حكام فاسدين لأطول من اللازم. ولكن المسئولية تقع فى الأساس عمّن جلب هؤلاء الحكام الفاسدين فى الأصل ودعمهم ولا يزال يدعمهم بالسلاح والأموال، رغم كل التظاهر بعكس ذلك.

نعم، كان هناك، حتى فى ظل هذا الوضع المظلم، الكثير من الإصلاحات التى كان يمكن عملها، ولكنها إصلاحات هامشية لم يكن من الممكن أن تغير الصورة الشاملة، فضلاً عن أنه فى ظل مناخ عام من الإحباط الذى تخلقه هذه الصورة الشاملة، من الصعب أن نطلب من أحد أن يظهر حماسة لإصلاحات صغيرة هنا وهناك، إذ سوف يستمر اليأس من أن تسفر هذه الإصلاحات الصغيرة هنا وهناك عن أى تقدم حقيقى فى أحوال الناس، وسيظل الاعتقاد راسخاً بأنه حتى إذا أسفرت هذه الإصلاحات الصغيرة عن أى تقدم حقيقى فالدولة المهيمنة، هى أوإسرائيل أوكلاهما، كفيلتان بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه من سوء.

والسؤال الآن هو: لماذا لا يشعر د. سعد الدين إبراهيم بهذا الإحباط الذى نشعر به من الصورة العامة الناتجة عن الهيمنة الأمريكية والوجود الإسرائيلى؟ أنه لا يرى فى هذه الهيمنة ما يغضبه ويثير أعصابه؟ ربما كان هذا هوالتفسير.

فها هومقال يتناول كل شىء من أحوال العرب، سياسية واقتصادية وثقافية، ومن أيام الحملة الفرنسية على مصر فى أواخر القرن الثامن عشر وحتى اليوم، ولكنه لا يحتوى على عبارة نقد واحدة للسياسة الأمريكية أوإسرائيل، أوجملة واحدة يمكن أن تسيئ إلى الولايات المتحدة أوتغضب إسرائيل. المسئولية كلها على العرب: حكاماً ومثقفين.

أنظر مثلا إلى الفقرة الآتية:

«الحالات الثلاث المذكورة أعلاه (العراق وفلسطين والسودان) هى نماذج درامية لصراعات ملتهبة وممتدة.. وقد مضى على كل منها ما لا يقل عن ثلاثين سنة من دون أن يحسمها العرب حربا أوسلما، على الرغم من استنزافها مئات الآلاف من الأرواح وملايين من الدولارات، وعلى رغم تعطيلها مسيرة التنمية والتقدم والديمقراطية فى بلدانها، بل فى كل الوطن العربى. إن تفجير الصراعات الممتدة

والملتهبة قد لا تكون مسئولية الأنظمة العربية الحاكمة وحدها، وقد لا يكون المثقفون العرب مسئولين عنها أصلا. لكن مسئولية الحكام (أصحاب القرار) ومسئولية المثقفين (أصحاب الأفكار) هى فى استمرار هذه الصراعات، وكأن لهم مصلحة فى استمرارها، أوكأنهم عاجزون عن مواجهة شعوبهم باستحالة حسمها حربا، وعاجزون عن مصارحة شعوبهم بضرورة قبول الحلول الوسط التى تنطوى على مصالحات تاريخية بين الأطراف المتصارعة».

كيف نترجم هذه الفقرة إلى كلام مفهوم وصريح وواضح؟ لا أمريكا ولا إسرائيل تذكر بالاسم. العلاقة بين الولايات المتحدة وصدام حسين لا تذكر بتاتا، بما فى ذلك دعمه بالسلاح والسكوت عليه لأكثر من ربع قرن وتأييد غزوه لإيران والسماح له بغزوالكويت بزعم أن الأمر لا يعنى أمريكا، ثم ضربه لإخراجه من الكويت بعد اقتطاع الثمن المناسب من دول الخليج، ثم السكوت عليه مرة أخرى لأكثر من عشر سنوات، بينما كان التخلص منه ممكنا وسهلا دون حرب أواحتلال، ثم التدخل بحجج واهية عندما أصبح التدخل ملائما لمصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل. هذا عن العراق. أما عن السودان فلا كلمة واحدة تذكر عن دور إسرائيل فى استمرار الحرب الأهلية وتقوية شوكة الجنوب مساهمة فى تمزيق السودان وإمعانا فى تفريق العرب وخلق قاعدة لإسرائيل عند منابع النيل مما كشفت عنه بما لا يدع مجالاً للشك وثائق أفرج عنها حديثا من وزارة الخارجية البريطانية. ناهيك عن فلسطين التى يبدووصف مأساتها، سواء فى تفجيرها ابتداء أواستمرارها، وكأن المسئول عنها هم الحكام العرب (أصحاب القرار) والمثقفون العرب (أصحاب الأفكار)، أقرب إلى العبث منه إلى الكلام الجاد.

ما الذى يمكن أن يقصده الكاتب بالحديث عن «عجز» الحكام العرب عن حلّ الصراعات؟

ما الذى كنت تنتظره يا دكتور من حاكم عربى كصدام حسين حكم العراق لمدة تزيد على ثلث قرن بدعم وتأييد الولايات المتحدة؟ وإذا كانت إزالة حكمه سهلة إلى هذا الحد، كما تبين منذ شهور قليلة، فلماذا لم تفعل الولايات المتحدة أوإسرائيل ذلك فى وقت مبكر قليلا؟ هل كنت تنتظر يا دكتور أن يكون صدام حسين هوالذى

يحل مشاكل العرب ويحقق لهم آمالهم فى التنمية والتقدم والديمقراطية ثم خاب أملك فيه، وهذا هو سبب ما يبدو فى مقالك من غضب شديد؟ أم أن المسألة كلها تمثيل فى تمثيل؟ وماذا عن بقية الحكام العرب الذين يتمتع معظمهم برضا ودعم أمريكيين لعشرات من السنين؟ هل فوجئت أيضاً يا دكتور بعجزهم عن حلّ مشاكل العرب مما أثارك إلى هذه الدرجة ودفعك إلى كتابة هذا المقال النارى؟ أم أنك كنت تعرف حقيقتهم طول الوقت ولكن لم يكن من المناسب لك أن تتكلم؟ وما هى هذه الحلول الوسط التى قدمتها أمريكا وقبلتها إسرائيل ورفضها الحكام العرب وشجعهم المثقفون العرب على رفضها؟ من الذى عطل قبول كل الحلول الوسط (والأسوأ من الوسط) منذ مبادرة روجرز فى ١٩٧٠ وحتى اتفاقية أوسلو سنة ١٩٩٣، إسرائيل (بتأييد أمريكا كامل) أم مجرد «عجز الحكام العرب» وتشجيع المثقفين لهم؟ هل قدمت إسرائيل شيئاً يمكن قبوله ورفضناه، أم أن كل شىء مما يمكن قبوله أو لا يمكن قبوله طرحه الأمريكيون والإسرائيليون ثم سحبوه، واقترحوه ثم عارضوه، فأدخلوا العرب فى دوّامة دوّختهم وأنهكت قواهم حتى صاروا إلى ما تراه من يأس تام؟ وما الذى تقصده بالضبط «بمسئولية المثقفين العرب»؟ وعلى من تضحك وبمن تسخر؟ هل تسمع للمثقفين العرب المساكين صوتا، أو هل استمع لهم أحد منذ عشرات السنين، بما فى ذلك فترة الثلاثين عاماً الذهبية التى عادت فيها مصر إلى الحظيرة الأمريكية ولازالت فيها حتى الآن؟ هل سمعت بمحاولة واحدة من جانب الولايات المتحدة لإخراج مثقف واحد أو صحفى واحد من السجن أو لمنع التنكيل بالصحفيين والتدخل بالتعيين والفصل وإغلاق الصحف التى تقول الحقيقة؟.

لا أمريكا ولا إسرائيل تذكرهما بكلمة سوء واحدة، وإنما تستلّ سيفك وتحرك عضلاتك فى مواجهة حكام عرب بائسين وقليلى الحيلة، ومثقفين عرب أكثر بؤسا وأقل حيلة. فلماذا لا تشهر سيفك وتحرك عضلاتك فى وجه المذنبين الحقيقيين؟ وما معنى هذا التهديد الذى توجهه إلى الحكام والمثقفين العرب الذين تعرف جيداً أنهم ليسوا فى وضع يسمح لهم بالانصياع لكلامك؟ تقول لهم بأعلى صوت: أصلحوا من أحوالكم وإلا كان عليكم أن تقبلوا قيام الولايات المتحدة بهذه المهمة!. لا يا شيخ؟ أنت تعرف أن الأحوال لا تنصلح لأن الولايات المتحدة لا تريد ذلك، وأنت تعرف أن هؤلاء الحكام العاجزين عن الإصلاح يتمتعون، بسبب هذا العجز

نفسه، برضا ودعم الولايات المتحدة، ولوكانوا أقل عجزاً لتخلصت الولايات المتحدة منهم منذ زمن طويل، فما جدوى هذا التهديد إذن؟ أم أن الغرض فقط مجرد تسهيل المهمة على الأمريكيين، أكثر وأكثر، وإسكات الأصوات المزعجة التى تعكر صفوهم وهم يدخلون بلادنا مستعمرين سافرين كما لم يحدث من قبل فى تاريخ الاستعمار؟ هل وصلنا إذن، بمثل هذه المقالات، إلى حالة يقال لنا فيها: أنتم من الوضاعة وسوء الحال بحيث لا يصلح معكم إلا الاستعمار، بل والاستعمار فى أسوأ صورة؟.

ولكن لماذا نأتى بالكلام من عندنا، ولا نقتطف مباشرة من كلام د. سعد الدين إبراهيم؟ ها هوذا يقول:

«لم تعد القوى الكبرى فى النظام العالمى تطيق أنظمة مستبدة معادية أومستهترة بمصالحها. لقد انتهت الحرب الباردة التى كان أحد قطبيها يقدم الرعاية أوالحماية لبعض الأنظمة المستبدة مهما بلغ استبدادها الداخلى أوعبثها الإقليمى».

ما أشد هذا التعاطف مع هذه «القوى الكبرى فى النظام العالمى» التى أصبح الاستبداد والاستهتار فى العالم يفوق قدرتها على الاحتمال! ولكن لماذا يا ترى لا تسمى هذه «القوى الكبرى فى النظام العالمى» باسمها، وخاصة أنها دولة واحدة ولم يعد هناك من يشاركها؟ ولماذا لا تشير، ولوإشارة خاطفة، إلى تاريخ هذه الدولة الكبرى فى تأييد الاستبداد والاستهتار، بدورها، وفى دعم «العبث الإقليمى»، من إندونيسيا شرقاً إلى شيلى غربا، مروراً بإسرائيل بالطبع، صاحبة أشهر قصة فى «العبث الإقليمى»؟.

ولماذا لا نقتطف أيضاً من كلام د. سعد الدين إبراهيم عن المثقفين العرب؟ إنه يقول:

«هذه المقاومة للتغيير يمارسها (مثقفون) عرب تحت شعار مقاومة (الهجمة الغربية) أومهاجمة (العولمة) أودفاعاً عن (الثوابت) العربية. وهم فى ذلك ينسون أويتناسون أن الذى سهّل قوة الهيمنة الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً مهمتها فى اختراق الجسم العربى، هوسيطرة الجمود العربى السياسى والتحجر الاجتماعى والدروشة الدينية».

ما أخطر هذا الكلام، ولكن ما أسوأه أيضاً. فالرجل ساخط سخطاً شديداً على كل من لا يعجبه ما يفعله الأمريكيون اليوم فى البلاد العربية أوحتى يتأفف منهم. فهؤلاء ليسوا مثقفين إلا من باب التجاوز (ومن ثم يضع لفظ المثقفين بين قوسين). والذى تفعله أمريكا ليس (هجمة غربية)، فيضعها بين قوسين أيضاً، كما يزعم هؤلاء (المثقفون)، بل هى شيء آخر لم يفصح د. سعد عن كنهه بالضبط، فلعلها مجرد «زيارة» للعراق، أورداً لزيارة قديمة، أومجرد محاولة بريئة لتعليمنا أسس الديمقراطية عن طريق إلقاء القنابل والضرب بالدبابات. والذين يعترضون على مثل هذا الضرب بالقنابل والدبابات يتكلمون عن مبادئ يسمونها «ثوابت»، مما يثير سخرية أستاذ علم الاجتماع الكبير، فيضع (الثوابت) بين قوسين أيضاً. فلعله إذن يؤمن بأن الثوابت الحقيقية هى الضرب بالقنابل والدبابات وليس التحرر من الاستعمار أومقاومته. وهؤلاء المسمون بالمثقفين ينسون أويتناسون أن الذى شجع أمريكا (والغرب عموماً) على الهجوم علينا وسهل لهم مهمتهم هوجمودنا وتحجرنا ودروشتنا الدينية، وليس العكس. ألا يمكن أن يكون هذا الهجوم علينا هوالذى سبّب جمودنا وتحجرنا، وربما أيضاً هوالذى أدى إلى دروشتنا الدينية أوحتى دعمها بالمال والعتاد؟ على أى حال، لا يدرى من يقرأ ما كتبه د. سعد الدين إبراهيم، أيهما أفضل: الموت بالجمود والتحجر والدروشة، أم الموت بقنابل الأمريكيين ودبابات الإسرائيليين؟ إنه، فيما يظهر، يفضل الموت بقنابل الأمريكيين، لأنه على الأقل، يتم على يد دولة عظمى ديمقراطية لم تعد تتحمل، كما سبق أن بيّن، كل هذا الاستبداد والاستهتار اللذين تمارسهما الأنظمة العربية، فشعرت بضرورة تأديبها، ولوكان التأديب بالقتل والنهب.

يختم د. سعد الدين إبراهيم مقاله بهذه الفقرة البليغة:

«إن الساحة العربية كانت ومازالت فعلا حبلى (بأجنة) التغيير، وهى أجنّة وضعت بذورها قبل أحداث أيلول عام ٢٠٠١، وكانت هذه الأجنة تنتظر الولادة ولا تزال. والسؤال.. هو: هل ستكون القابلة التى تتم على يديها ولادة التغيير عربية أوأمريكية؟ هل بيدنا أم بيد عمرو؟».

وأنا أجد هذا التشبيه مثيراً ومضحكا. ذلك أن الحملة الأمريكية على العراق، طبقا

لهذا التشبيه (ولا شك أيضاً تقتيل الإسرائيليين للفلسطينيين) ليست إلا عملية توليد بسيطة، والنتيجة فى جميع الأحوال هى مجىء مولود صغير لطيف إلى الوجود.

والسؤال فقط هو: هل سيولد الطفل ولادة طبيعية أم ولادة قيصرية؟ ويهز د. سعد رأسه آسفا قائلا ما معناه: «إنه يبدو أن الولادة تحتاج إلى عملية قيصرية مادام العرب لا يستطيعون الولادة ولادة طبيعية». هذه هى إذن قراءة أستاذ علم الاجتماع السياسى الكبير لما يحدث فى العراق وفلسطين وسائر أنحاء العالم العربى: الأمريكيون والإسرائيليون لا يريدون شيئاً من العرب يختلف عما يريده العرب لأنفسهم. أمل الأمريكيين للعرب هوبالضبط ما يأمل العرب فيه لأنفسهم، وهوالتقدم والعدل والتنمية والرخاء والديمقراطية.. إلخ. ومادام العرب قد ظهر فشلهم فى تحقيق كل هذا بأنفسهم فما الضرر فى أن يحققه لهم الأمريكيون والإسرائيليون؟ العقبة الوحيدة فى طريق تحقيق هذه الآمال العظيمة هى مجموعة من المثقفين (أوأدعياء الثقافة) العرب، الذين يضحكون على شعوبهم ويحرجون حكامهم ويضيعون الفرص، بتمسكهم «بالثوابت» ورفضهم «للحلول الوسط».

والذى يقرأ مقال د. سعد الدين إبراهيم جيداً، لن يجد صعوبة كبيرة فى تخمين نوع «الحلول الوسط» التى يحبذها، ولن يجد أيضاً صعوبة فى اكتشاف أن الرجل له أيضاً «ثوابته» التى لا يحيد عنها. ولكن المثقفين العرب لابد أن يشعروا بالاستغراب الشديد إذ يجدوا د. سعد الدين إبراهيم يعطيهم كل هذه الأهمية فى التأثير على الأنظمة العربية، وهم الذين تعودوا من هذه الأنظمة الإهمال التام، أوما هوأسوأ من ذلك.

وهوأيضاً يهدد الأنظمة العربية بقوله إنه:

«إذا لم تتغير هذه الأنظمة بواسطة عوامل داخلية أوإذا لم تغيّر الأنظمة أفكارها وسياساتها وممارساتها» فإن أمريكا سوف تتدخل. وللقارئ أن يتخيل الورطة التى تجد فيها الأنظمة العربية نفسها بعد هذا التهديد من د. سعد الدين إبراهيم. فهويقول لها إنه لا مفر من الانصياع للرغبة الأمريكية وإلاّ حدث لها ما حدث لأفغانستان والعراق. ولكن هذه الأنظمة العربية المسكينة لابد أن تقول لنفسها: «فما الذى كنا نصنعه خلال الثلاثين سنة الماضية على الأقل غير الانصياع للرغبة الأمريكية، فلم ينفعنا هذا الانصياع بشىء؟».

(٨)
دليل الرجل الذكى إلى التشهير بالعرب والمسلمين

كل الدلائل تشير إلى أن الإدارة الأمريكية كان لديها، ولا يزال، مخطط لإحكام سيطرتها على أماكن متعددة من العالم، وعلى موارد اقتصادية أساسية خارج حدودها، من أهمها النفط، وأن أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ ساعدت الإدارة الأمريكية فى السير سيرا حثيثا نحوتنفيذ هذا المخطط. لا يكاد أن يكون هناك خلاف على هذا، وإن كان هناك خلاف حول ما إذا كانت هذه الأحداث صدفة ذهبية استغلتها الإدارة الأمريكية أحسن استغلال، أو أنها خُلقت خلقاً لكى تستغل هذا الاستغلال. إنى أميل إلى هذا الرأى الأخير ولكن هذا ليس موضوعى الآن، وإنما الذى يهمنى الآن أنه، فى كلا الحالين، كان من المفيد جداً للإدارة الأمريكية، وكذلك للمشروع الصيهونى وإسرائيل، أن تستغل أحداث ١١ سبتمبر إلى أقصى درجة ممكنة لتشويه سمعة الإسلام والمسلمين. فسواء كان المخططون والمنفذون لهذا الحادث هم بالفعل، كما زعمت القصة الأمريكية الرسمية، عرباً ومسلمين، وأن الهدف من تنفيذ هذه الانفجارات شىء له علاقة بالخلاف بين المسلمين أو العرب وبين السياسة الأمريكية، أو لم تكن هذه هى الحقيقة بتاتاً، فقد كان ولا يزال من المفيد جداً للإدارة الأمريكية وإسرائيل الزعم بأن هذه هى الحقيقة. ذلك أن من الصعب جداً أن نتصور أن تستطيع الإدارة الأمريكية السير فى تحقيق مخططها العسكرى والاقتصادى دون وجود عدو، بل عدوخطير، يبرر كل هذا الإنفاق على الحرب، وكل هذه التضحيات التى لابد أن يتحملها الشعب الأمريكى، اقتصادية وبشرية. وقد وُجد أن الإسلام والمسلمين عدوّ مناسب جداً، أولا لوجوده وانتشاره فى معظم المناطق التى يراد تنفيذ المخطط العسكرى والاقتصادى فيها، وثانياً لسهولة الربط بين العنف والخطر المراد تخويف الناس منهما، وبين الدين، إذ إن التطرف أو التعصب الدينى يمكن قبوله بسهولة كتفسير

للعنف والقتل والاعتداء، مما وجد من المناسب تسميته «بالإرهاب». وثالثاً لأن الفلسطينيين الذين يقاومون المشروع الصهيونى والدولة الإسرائيلية، والعرب الذين يعادون هذا المشروع وهذه الدولة، غالبيتهم العظمى من المسلمين. فلماذا لا تضرب كل هذه العصافير بحجر واحد، وهوتشويه سمعة الإسلام والمسلمين؟ .

لابد أن الفكرة بدت معقولة جداً ومفيدة للغاية. بل الأرجح أن هذا المنحى من التفكير نشأ وبدأ وضعه موضع التنفيذ قبل أحداث ١١ سبتمبر بكثير، بل وحتى قبل سقوط الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة. ذلك أن التفكير الاستراتيجى لا ينتظر حتى آخر لحظة لتفجير حملة دعائية مفيدة، بل لابد من التمهيد لها شيئاً فشيئاً حتى يبدوالتطور طبيعيا للغاية. وإسرائيل لابد أن أفادت على أى حال من أى تشويه لسمعة الإسلام والمسلمين، منذ خمسين عاماً على الأقل، كما أن تضخيم حجم ما سمى «بالإرهاب الإسلامى» (بل وربما خلقه خلقاً فى بعض الأحوال) كان مفيداً لتحقيق أهداف أمريكية مهمة، حتى قبل ١١ سبتمبر بكثير، كتخويف بعض الحكومات العربية وإجبارها على الاعتماد على الدعم الأمريكى لمواجهة هذا الإرهاب، وفى الوقت نفسه إعطاء هذه الحكومات مبررا للاستمرار فى الحكم واستخدام أساليب القمع، بحجة «التصدى للإرهاب الإسلامى».

فى ظروف كهذه، كيف يمكن الاستغناء عن خدمات رجل مثل المؤرخ البريطانى الشهير برنارد لويس؟ ليس المطلوب بالضبط مؤرخاً شهيراً، فليس التدقيق فى التاريخ وتحليله هوالغرض الآن، بل المطلوب رجل يجمع بين الشهرة كمؤرخ، والولاء الذى لا شك فيه لهذا الهدف نفسه الذى تتوخاه الآن الإدارة الأمريكية وأصحاب المشروع الصهيونى والإسرائيلى، وهوالتشهير بالإسلام والمسلمين. فها هوذا رجل نشر فى الستين عاماً الماضية عدداً كبيراً من الكتب التاريخية عن العرب والمسلمين والشرق الأوسط، تفصح عن علم واسع وانكباب طويل على المصادر التاريخية الأصلية، فاكتسب شهرته كمؤرخ خبير بأى شىء يتعلق بالإسلام، ولكن لا رغبة عنده البتة فى ذكر الحقيقة كاملة عن الإسلام، بل لديه دافع قوى للغاية، بسبب ولائه للصهيونية، لذكر ما يسىء إلى الإسلام والمسلمين. فكيف لا يستفاد منه؟ .

ترددت الأخبار إذاً عن قرب برنارد لويس فى السنين الأخيرة من آذان صانعى القرار فى الولايات المتحدة، كلما تعلق الأمر بمصالح أمريكا فى الشرق الأوسط وعلاقتها بهذه الدولة العربية أو تلك. وذلك بعد انتقال الرجل من لندن، حيث كان يعمل أستاذاً فى كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، القريبة آنذاك بدورها من آذان وزارة الخارجية البريطانية، إلى جامعة برينستون فى الولايات المتحدة.

فلما حدثت أحداث ١١ سبتمبر، لم تمض شهور قليلة حتى صدر لبرنارد لويس كتاب عن الخلفية التاريخية لهذه الأحداث، فى رأى لويس، وهوكتاب «أين مكمن الخطأ؟» (What Went Wrong ?)، ويقصد بهذا العنوان السؤال الآتى: ما هوبالضبط الذى جعل المسلمين يرتكبون أحداث ١١ سبتمبر، ويتجرأون على تفجير البرجين الشهيرين فى نيويورك، ووزارة الدفاع فى واشنطون، حتى وصل بهم الأمر إلى تهديد العالم كله على هذا النحو؟.

طبعاً اتبعت كل الأساليب لضمان نجاح الكتاب وتسويقه على أوسع نطاق ممكن، فالرسالة التى يحملها من المهم أن تصل فى هذا الوقت إلى أكبر عدد ممكن من الناس. وهذه الرسالة هى أن «هناك أشياء متأصلة وعميقة للغاية فى نفسية وعقلية المسلمين تجعلهم يتصرفون على هذا النحوالذى شهدناه فى ١١ سبتمبر».

وفعلاً تصدّر الكتاب قائمة الكتب الأكثر مبيعاً، وأعيد طبعه عدة مرات. فالجميع يريدون أن يعرفوا المزيد عن هذا الإسلام الذى يسمعون عنه لأول مرة، وأن يفهموا لماذا يقبل بعض المسلمين على ارتكاب هذا العمل الجنونى، فجاءتهم الإجابة سهلة وواضحة: إنهم ارتكبوا هذا العمل الجنونى لأنهم مسلمون، لا أكثر ولا أقل.

الطريف أن المؤرخ الكبير لم يتوقف لحظة للتحقق من صحة القصة الرسمية التى أذاعتها الإدارة الأمريكية بعد أقل من ٣ ساعات من وقوع الحادث: المخططون والمنفذون كلهم إرهابيون، مسلمون، جنسياتهم كلهم إما سعودية أو مصرية، وزعيمهم سعودى من أصل يمنى اسمه أسامة بن لادن، وسبب ارتكابهم لهذه الأعمال كراهيتهم لأمريكا، والهدف غير واضح تماماً إلا الانتقام من أمريكا، والنفع العائد على هؤلاء الإرهابيين من هذا العمل غير واضح أيضاً إلا إشباع

الرغبة فى الانتقام، ولا يهم بعد ذلك ما إذا كان الإسلام أو المسلمون سوف يعود عليهم أى نفع من هذا العمل.

وبينما شكّك كتّاب فرنسيون وألمان فى القصة كلها، وقال بعض القانونيين الإنجليز أن ما يُقدّم على أنه أدلة ضد هؤلاء السعوديين والمصريين التسعة عشر، هى من الضعف بحيث لا تكفى حتى لتقديمهم للمحاكمة ناهيك عن إدانتهم، بدا الأستاذ برنارد لويس، لسبب أو آخر، واثقا كل الثقة من صحة جميع الاتهامات، مما يوحى بأنه كان يحمل ضغينة مؤكدة ضد الإسلام والمسلمين حتى من قبل وقوع أحداث ١١ سبتمبر.

ثم عاد الأستاذ لويس فأصدر فى أبريل الماضى كتاباً جديداً بعنوان «أزمة الإسلام»، وله عنوان فرعى هو: «حرب مقدسة وإرهاب غير مقدس»: (Bernard Lewis : The Crisis of Islam: Holy War and Unholy Terror, Widenfeled Nicolson, London, 2003) نفدت نسخه بمجرد صدوره فأعيد طبعه، ولا أشك فى أنه سيعاد طبعة عدة مرات على فترات قصيرة، إذ لا يزال الذين يريدون أن يفهموا «أزمة الإسلام» كثيرين، وحتى إن لم يكونوا كثيرين فإن المؤلف وأصدقاءه على استعداد، بلا شك، لتوزيع الكتاب مجاناً لولزم الأمر.

الكتاب الجديد يشترك مع القديم فى أن كليهما يقبلان بلا أدنى تردد الرواية الرسمية التى أذاعتها الإدارة الأمريكية: الزعيم المخطط هوبن لادن، والأشرطة التى يذيعها من حين لآخر من محطة تليفزيون قطر، حقيقية وغير مزيفة، والمنفذون إما سعوديون أو مصريون.. إلخ. ولكن الكتاب الجديد يختلف عن الكتاب السابق فى عدة أمور. فالكتاب السابق كان به بعض التاريخ القديم والحديث، أما هذا الكتاب فهوأقرب إلى المنشور الدعائى. الكتاب السابق كتبه مؤرخ بالغ التحيز ضد المسلمين لإقناع أكبر عدد ممكن من الناس بأن ارتكاب المسلمين لأعمال ١١ سبتمبر ليس غريبا بالمرة. أما هذا الكتاب الأخير فكتبه ناشط سياسى (سواء كان هوفعلا برنارد لويس الذى يظهر اسمه على الكتاب أم «أيلى آلشيك Eli Alshech» الطالب بالدراسات العليا بجامعة برنستون الذى يشكره برنارد لويس فى نهاية الكتاب على ما قدمه من مساعدات فى صور مختلفة فى القيام بالبحث اللازم وفى

إعداد هذا الكتاب »[1]) وهو كتاب موجه أساسا للأمريكيين، فى محاولة لإقناعهم إقناعا نهائيا بالميول الإجرامية للمسلمين، وبصحة ما وجه إليهم من اتهامات فى الماضى، وما يمثلونه من خطر على الأمريكيين والعالم فى المستقبل، إلى جانب بعض الأهداف الأخرى.

إن من يقرأ هذا الكتاب لا يسعه عند الانتهاء منه إلا الشعور بأن الكتاب، قبل أن يشرع فى كتابته، قد خطط له تخطيطاً جيداً، حتى تتوفر له كل فرص النجاح فى تحقيق أهدافه.

بل إن من الممكن للقارئ أن يستخلص من الكتاب بسهولة مجموعة من المبادئ العامة تصلح دليلاً ممتازاً لأى شخص يستهدف تشويه سمعة الإسلام والمسلمين. هذه المبادئ تصلح لأن تنشر فى كتاب مستقل بعنوان مثل «دليل الرجل الذكى إلى التشهير بالإسلام والمسلمين». وسوف أقوم الآن بشرح ما استخلصته من الكتاب من مبادئ، ولخصتها فى ستة، آملا أن يكتشف القارئ منها حقيقة هذا الكتاب ويفهم طبيعته.

المبدأ الأول: وهو أبسط المبادئ وأوضحها، لا تدخر أى جهد فى إلحاق أى وصمة عار (وعلى الأخص ما يعتبره الأمريكيون الآن وصمة عار) بالإسلام والمسلمين. الصورة الإجمالية التى يخرج بها القارئ عن المسلمين لابد أن تكون قبيحة للغاية، ومن مختلف الجوانب والزوايا. لا بأس، بل قد يكون من اللازم، ذكر صفة أو صفتين إيجابيتين، أى لصالح الإسلام والمسلمين، حتى يمكن أن يقول القارئ لنفسه " : «إن الكاتب محايد رغم كل شىء، إذا وجد شيئاً طيباً ذكره، ولكن مشكلته فقط هى أنه لا يجد الكثير من الأشياء الطيبة التى يمكن ذكرها عن الإسلام والمسلمين». على أى حال، هذه الصفة الإيجابية، إذا ذُكرت، يجب أن تُذكر عرضا وبسرعة وبشكل يجعل التأكيد على السلبيات قوياً وظاهراً، فلا يبقى إلا الانطباع السلبى فى النهاية.

هذا المبدأ يتبعه برنارد لويس من أول صفحة فى الكتاب إلى آخر صفحة، بل ابتداء من العنوان الفرعى للكتاب «حرب مقدسة وإرهاب غير مقدس».

---

(1)" Who helped in various ways in the process of research and preparation ·

ثم يدخل المؤلف فى الموضوع مباشرة. مشكلة المسلمين تنبع، حسب كلام المؤلف، من موقفهم من التاريخ. إذ بينما يعيش سائر شعوب العالم عدا المسلمين فى الحاضر، وينظرون إلى المستقبل، يعيش المسلمون فى الماضى. عندما يشير الأمريكيون إلى واقعة ما بقولهم «هذا تاريخ»، فإنهم فى العادة يقصدون بهذا إنها غير مهمة ويجب إهمالها. أما المسلمون، فعكس هذا بالضبط، ما حدث فى الماضى أهم مما يحدث فى الحاضر، ولا يجوز نسيانه، ويجب الاقتداء به. كذلك فيما يتعلق «بالشعور القومى». المسلمون لا ينظرون إلى الأمة الواحدة على أنها كيان يتكون من عدة أديان بل يرون الدين على أنه ينقسم إلى عدة أمم. ترتب على ذلك أن نظرة المسلم إلى غير المسلمين هى أنهم «كفار» [١]، وطريقة التعامل معهم هى «الجهاد» [٢]، أى محاربتهم حتى يتحولوا إلى مسلمين، ومن ثم فالبلاد التى يسكنها غير المسلمين هى فى نظر المسلمين «دار حرب» [٣]، وعلى رأس البلاد التى يجب على المسلمين الجهاد ضدها هى الولايات المتحدة.

هكذا يلخص برنارد لويس أربعة عشر قرنامن التاريخ بمنتهى البساطة. فلا يميز بين المسلمين المعاصرين والمسلمين فى عصر الفتوح الإسلامية، عندما كانوا يحاربون لنشر الدين، ولا يبين المواقف الإسلامية المختلفة من الجهاد باختلاف الفقهاء والأزمنة، ولا يميز بين مواقف الدول الإسلامية بعضها وبعض، أو بين مواقف نفس الدولة الإسلامية اتجاه دولة صديقة أو عدوّة، سواء كانت مسلمة أو غير مسلمة. فالجميع فى نظر المسلمين، بهذا يوحى كلام برنارد لويس، «كفار»، وبلادهم جميعاً «دار حرب»، فى أى زمان ومكان، منذ ظهور الإسلام. ويشطب برنارد لويس، عندما يتكلم عن القومية عند المسلمين، على أكثر من مائة عام من تطور الشعور القومى فى البلاد الإسلامية، وما نشأ عن الاستعمار من شعور بالانتماء إلى دولة تطمح إلى الاستقلال، بصرف النظر عما يحدث فى البلاد الإسلامية الأخرى، خاصة عندما تكون الدول الإسلامية المختلفة تخضع لقوى استعمارية مختلفة. المسلمون لا يفكرون إلا فى الدين ولا يريدون إلا استعادة

---

(1) infidels

(2) jihad

(3) the house of war

التاريخ، هذا هو المعنى الذى يتركه كلام لويس فى ذهن القارئ، وهما أمران لابد أن يؤديا إلى ضيق الأفق، والتعصب، ومعاداة الجميع ماداموا غير مسلمين.

كنا نشكو فى الماضى من أن فكرة كثير من الغربيين عنا، وخاصة الأمريكيين، لا تزيد كثيراً على صورة للأهرام وسط الصحراء، وبجوارها بعض أشجار النخيل وجمل أو جملان. ونحاول أن نقنع من نراه منهم بأن فى بلادنا أشياء أخرى كثيرة غير هذا، وأننا قطعنا فى مضمار التقدم شوطا أكبر بكثير مما يظن، وأن لدينا متعلمين ومثقفين كثيرين يجيدون اللغات الأجنبية ويعرفون عن أعلام الفكر الغربى أكثر بكثير مما يعرف خريجو الجامعات الغربية. ولكن ها نحن الآن نواجه فى بداية القرن العشرين من يقول للأمريكيين عنا أننا قوم لا نعرف إلا الماضى، وأن الماضى عندنا يتلخص فى كلمة واحدة هى الإسلام، وأننا لا نميز بين صديق وعدو، فالجميع كفّار.

ما الذى يمكن أن يتوقعه القارئ الأمريكى من قوم كهؤلاء، من حيث موقفهم من الديمقراطية مثلا؟ إنهم قد يطالبون بالديمقراطية ويشكون من غيابها، ولكنهم لا يريدونها إلا ريثما يقيمون حكومة إسلامية، وبعد هذا لابد أن يتنكروا لها. ومن ثم يلخص برنارد لويس موقفنا من الديمقراطية بالعبارة الآتية: «لكل شخص صوت واحد- بشرط أن يكون رجلا لا امرأة- وبشرط أن يكون له صوت مرة واحدة فقط»، أى ريثما يأتى الحكم الإسلامى (ص ٨٥)(١).

وجد برنارد لويس بغيته بالطبع فى ذلك التقرير الشهير عن «التنمية الإنسانية العربية لسنة ٢٠٠٢»، والذى أصدره برنامج الأمم المتحدة للإنماء عن حالة التنمية فى البلاد العربية مع التركيز على حالة التعليم ومركز المرأة ودرجة الديمقراطية، والذى صدر بعد أحداث سبتمبر بنحو تسعة شهور ورحبت به كثير من الدوائر السياسية والإعلامية فى الغرب، إذ وجدته يقدم «تفسيراً» معقولاً جداً لإقدام العرب والمسلمين على الإرهاب. ذلك أن هذا التقرير الغريب لم يجد بدوره من نقيصة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية إلا نسبها للعرب، وحرص أيضاً على تجاهل أى سبب خارجى لهذه النقائص، وحمّل العرب وحدهم المسئولية عن كل فشل. وإذا

---

(1) "One man (men only) one vote, once"

كان العرب قد فشلوا كل هذا الفشل، فلا عجب أن يبحثوا عن ضحية يلقون عليها بالمسئولية عن أخطائهم وتقصيرهم، فوجدوا فى الغرب هذه الضحية السهلة وعلى الأخص أقوى دولة غربية وهى الولايات المتحدة، فصبوا عليها جام غضبهم، وعلّموا أنفسهم قيادة الطائرات لكى يفجروا بعض المواقع المهمة فى نيويورك وواشنطن.

تلقف برنارد لويس هذا التقرير، وردد ما فيه من تعداد لأوجه الفشل العربية، ابتداء من أن العرب لا يترجمون إلا ٣٣٠ كتابا فى السنة، وهو خمس عدد الكتب التى تترجمها اليونان، والانخفاض الشديد فى عدد المرات التى تقتطف فيها بحوث ومقالات كتبها علماء عرب، بالمقارنة بالولايات المتحدة وإسرائيل، إلى تأخر الدول العربية بالنسبة لبلاد العالم الأخرى فيما يتعلق بالديمقراطية السياسية.. إلخ.

المبدأ الثانى: يتعلق بالكراهية. إذ لا يكفى أن يكون هذا العدو حافلا بمختلف النقائص والعيوب، بل يجب أن يحمل أيضاً قدراً كبيراً من الكراهية العمياء لأصدقائك وعلى الأخص للأمريكيين. لإثبات ذلك يبدأ الكتاب، فى أول صفحات المقدمة، باقتطاف شريط الفيديو الذى نسب إلى بن لادن فى أعقاب أحداث سبتمبر مباشرة (٧ أكتوبر ٢٠٠١) والذى يتكلم فيه عما سبّبه الأمريكيون للمسلمين من «إذلال[١] وإساءة لسمعتهم[٢] لفترة تزيد على ثمانين عاماً» مما يبرر بالطبع كراهيتهم الشديدة للأمريكيين.

المؤرخ الكبير برنارد لويس يقبل إذاً، ودون مناقشة، ما تقوله وسائل الإعلام من نسبة هذه الشرائط لبن لادن ولا يقول أى كلمة توحى بأن هذه المسألة ليست مؤكدة. فالمطلوب ليس هو التحقق من مصدر هذا الكلام بل التمعن فقط فى معانيه الفظيعة والمملوءة بالكراهية.

ويستمر الكتاب فى اقتطاف بيانات مماثلة، كبيان منشور فى ٢٣/ ٢/ ١٩٩٨ فى جريدة القدس العربى، التى قالت إن البيان أرسل إليها بالفاكس ويحمل توقيعات

---

(1) humiliation

(2) disgrace

أسامة بن لادن ومن أسمتهم «زعماء جماعات الجهاد فى مصر والباكستان وبنجلاديش» وهذا البيان يقول: «إن قتل الأمريكيين وحلفائهم، المدنيين منهم والعسكريين، هوواجب شخصى على كل مسلم يوجد فى أى بلد يستطيع فيه القيام بهذا العمل، وذلك حتى يتم تحرير المسجد الأقصى والمسجد الحرام من قبضتهم» (ص ٢٣ من المقدمة)، وغير ذلك من عبارات لابد أن تبث فى قلب القارئ الأمريكى وحلفائه، الرعب من أى شىء له علاقة بالإسلام.

المبدأ الثالث: لا يكفى أن يكون عدوك مليئاً بالعيوب، ويحمل لك فائق الكراهية. بل لابد أيضاً أن يكون قويا وقادراً على الإضرار بك. إذ ما الذى يخيف من عدوّ مهما كان متخلفا وكارها لك، إذا كان ضعيفا لا يستطيع إيذاءك؟ لا تكتمل الصورة إذا إلا بأن يكون هذا العدوالجاهل والمتخلف والذى لا يترجم أكثر من ٣٣٠ كتابا فى السنة، قوياً جداً وقادراً على صنع المستحيلات. فكما أن بن لادن، ذلك الرجل البدوى الذى يعيش عيشة بدائية فى الكهوف والجبال، قادر على قيادة حملة منظمة ووضع خطة عبقرية، تعجز أقوى أجهزة المخابرات فى العالم عن كشفها أو منع تنفيذها، لغزوأقوى دولة فى العالم، وضرب أكبر مدينة فيها، ووزارة الدفاع فى عاصمتها، كذلك «المسلمون» بصفة عامة، برغم جهلهم وتخلفهم، يشكلون خطراً فظيعا يهدد العالم بأسره بالهلاك والدمار.

إن الحملة التى يقودها أسامة بن لادن ليست مجرد عملية انتقامية من الولايات المتحدة وإسرائيل، بل هى «بداية لاستئناف صراع الهدف منه السيطرة على العالم، وهوالصراع الذى بدأ فى القرن السابع الميلادى» (ص ١٢٥ ـ ٦). ويبدوأن أسامة بن لادن وأتباعه، قادرون على ذلك إذا لم نتصد لهم بالقوة المناسبة، إذ يقول برنارد لويس إنه «لوثبت أن الأصوليين على صواب فى تقديراتهم وانتصروا فى حربهم، فإن مستقبلا مظلما ينتظر العالم، خاصة ذلك الجزء من العالم الذى فيه الإسلام» (ص ١٢٧).

ويتبنى برنارد لويس نفس خطاب حكومات العالم الثالث الموالية للولايات المتحدة، من حيث تضخيم حظر الحركات «الإرهابية» واعتبارها الخطر الأكبر الذى يهدد الاستقرار والازدهار، واتخاذ هذا الحظر ذريعة لتبرير حكمها الدكتاتورى.

فيذهب لويس بدوره إلى اعتبار الجماعات الإسلامية «الثورية»[١] «أقوى التحديات»[٢] التى تواجه هذه الدول. ولكن الخطر ليس قاصرا بطبيعة الحال على هذه الدول، بل إنه يهدد العالم بأسره.

المبدأ الرابع: وهوعلى قدر كبير من الأهمية، هوأن تحاول بقدر الإمكان ألا تظهر هذا العدوعلى أنه مجرد حفنة قليلة من الأشخاص، أو نسبة صغيرة من المسلمين. بعبارة أوضح، يجب أن تبذل كل جهدك للقضاء على أى تمييز قد يوجد فى ذهن القارئ (والموجود فى الحقيقة) بين المسلمين المستعدين للقيام بأعمال العنف، وغيرهم من المسلمين، أو بين من يسمون بالمتطرفين والمعتدلين، أو بين الأصوليين وغير الأصوليين.. إلخ. مثل هذا التمييز يضرّ بقضيتك بالغ الضرر. فالمطلوب أن يخرج القارئ بانطباع سيئ عن المسلمين بوجه عام، حتى يمكن ضربهم بوجه عام. ولوحدث واستقر مثل هذا التمييز لدى الناس لاستدرّ منهم العطف - دون مقتض - على المدنيين أو النساء والأطفال من المسلمين الذين قد يقعون ضحية القنابل أو الدبابات الأمريكية أو الإسرائيلية، أو ضحية الحصار الاقتصادى على العراق.. إلخ. من المهم جداً إذن تمييع الفوارق بين فئات المسلمين المختلفة، المقاتلة منها وغير المقاتلة.

فكيف طبق برنارد لويس هذا المبدأ؟ إنه نادرا ما يستخدم وصف المتطرفين أو الأصوليين، بل يفضل أن يتكلم عن «الإسلام» أو «العالم الإسلامى» أو عن «المسلمين» أو عن «شعوب الإسلام»[٣] أو عن «أعداد لا يستهان بها من المسلمين».. إلخ حتى لا يبقى أى مجال للشك فى أن الانطباع النهائى الذى سيترسب فى ذهن القارئ لا يتضمن هذا التمييز بين متطرف وغير متطرف، عدوانى أو مسالم.

وهويبدأ أحد الفصول، وهوالمعنون «ظهور الإرهاب»، بعبارة صحيحة تماماً هى: «ليس كل المسلمين أصوليين، ومعظم الأصوليين ليسوا إرهابيين»، ولكنه يأتى بعد ذلك مباشرة بجملة غير صحيحة بتاتا هى «ولكن معظم الإرهابيين اليوم مسلمون، بل

(1) radical

(2) strongest challenge

(3) peoples of Islam

ويفاخرون بأنهم مسلمون» (ص ١٠٧). من السهل طبعاً على برنارد لويس أن يتبنى تعريفاً للإرهاب يجعل «معظم الإرهابيين اليوم مسلمين»، ولكن أى تعريف محايد للإرهاب يجعل نسبة الأعمال «الإرهابية» التى ارتكبها مسلمون فى العشرين أو الخمسين سنة الأخيرة، نسبة ضئيلة جداً من المجموع (حتى لو استثنينا الأعمال «الإرهابية» التى تقوم بها بعض الدول بجيوشها المنظمة أو بجهاز الشرطة فيها أو المخابرات). ويستمر برنارد لويس فى نفس الفقرة فيقول: «إن شكوى المسلمين من لصق صفة الإسلام بالإرهاب بينما لا تلصق صفة المسيحية بالإرهابيين فى أيرلندا أو الباسك، شكوى مفهومة understandable ولكن المسلمين عليهم أن يوجهوا هذه الشكوى لا نحو ناقلى الأخبار والأحداث بل إلى صانعى الأحداث أنفسهم» (يقصد الإرهابيين أنفسهم). ويستمر فى توضيح مقصده قائلا:

«فأسامة بن لادن وأتباعه فى تنظيم القاعدة قد لا يمثلون الإسلام، وكثير من أقوالهم وأعمالهم يتعارض تعارضا مباشراً مع المبادئ الأساسية فى الإسلام وتعاليمه، ولكنهم نبعوا من داخل الحضارة الإسلامية، تماماً كما نبع هتلر والنازيون من داخل البلاد المسيحية، وكل من هؤلاء وأولئك لابد أن ينظر إليهم فى إطار بيئتهم الثقافية والدينية والتاريخية» (ص ١٠٧). والنتيجة؟ النتيجة أنه لم يبين لماذا لا تطلق صفة المسيحية على النازية، بينما تلصق صفة الإسلام بالإرهاب، ولكنه رسّخ فى ذهن القارئ أن الإرهابيين هم النتيجة الطبيعية «للبيئة الإسلامية». هكذا فى فقرة واحدة وبعبارات قليلة، جعل برنارد لويس ارتكاب بعض المسلمين لأعمال إرهابية نتيجة طبيعية للثقافة والتاريخ والديانة الإسلامية، وفى أثناء التظاهر بأنه ينفى أن يكون كل المسلمين إرهابيين، جعل المسلمين «الإرهابيين» (بما فيهم بالطبع رجال ونساء المقاومة الفلسطينية) يشبهون هتلر والنازيين.

المبدأ الخامس: لا تنس أن للمسلمين حججا مضادة لحججك، وبعضها لا يخلو من قوة جعلت الكثيرين يشكّون فى سلامة موقفنا، وكسبت للمسلمين والعرب أنصارا فى مختلف البلاد، بما فيها الولايات المتحدة نفسها، إلى درجة أن بعض الرجال والنساء الأمريكيين والأوروبيين ذهبوا إلى فلسطين لشد أزر المقاومة والدفاع عنهم، بل ودفع بعضهم حياته ثمنا لهذه المؤازرة. فما هى طريقة التعامل المثلى مع هذه الحجج؟

لا تظن أن من الأفضل تجاهلها وكأنها غير موجودة، إذ سيظل البعض يعيدها ويكررها وسوف يضر هذا بموقفك. الأفضل أن تذكر هذه الحجج وترد عليها، ولكن الأثر النهائي سوف يتوقف على طريقة عرضك لهذه الحجج وطريقتك فى الرد عليها. ذلك أن من الممكن أن تعرض أقوى الحجج وأقربها إلى الحقيقة بطريقة شبه هزلية تثير ضحك القارئ منها، ومن ثم تنجوبنفسك من أثرها. نعم، أعرض حجج عدوك ولكن على نحوتبدووكأنها كلام شخص أبله لا يكاد يستحق الالتفات إليه. أو فلتعرض حجة عدوك ولكن حوّلها مباشرة إلى حجة ضده، فما يقوله عن دوافعك وخططك قل مثله بالضبط عن دوافعه وخططه، فتبدوأنت وهو، على أسوأ الأحوال، متساويين فى سوء الخلق. ولكن من المهم فى جميع الأحوال ألا تبدوأثناء ذلك وكأنك تناقش حججه وترد عليه، حجة بحجة، فهذا يسبغ عليه أهمية ليس من مصلحتك إسباغها عليه، بل أذكر حجج عدوك على نحوعارض وضع ردودك عليها أثناء الحديث عن شيء آخر، فتمحوما يمكن أن يكون لحججه من أثر دون أن تبدووكأنك تأبه له وتهتم بما يقول.

طبق برنارد لويس هذا المبدأ فى كتابه الأخير، ولكنه لم ينجح دائما فى غرضه. بل إنه فى بعض المواضع ذهب إلى أبعد كثيراً مما ينبغى، مما يمكن أن يثير سخرية القارئ من المؤلف لا من المسلمين. فمثلا أراد لويس أن يرد على النقد الشائع لسياسة الولايات المتحدة فى كثير من البلاد العربية والإسلامية من أنها تقدم الدعم وكل أنواع الحماية والمساعدة لنظم عميلة لأمريكا، تمارس البطش والقمع ضد شعوبها، وأن هذا هوأحد أسباب سخط الإيرانيين على الولايات المتحدة واتخاذ الثورة الإيرانية الإسلامية فى عام ١٩٧٩ موقفا معاديا لأمريكا، إذ كان الشاه المخلوع من هذا النوع من الحكام. هذه الحجة من شأنها أن تؤدى ليس فقط إلى إدانة الولايات المتحدة أخلاقيا وسياسيا، بل وقد تؤدى إلى تبرئة ذمة المسلمين من اتهامهم بأنهم غير ديمقراطيين بطبعهم، بل وقد تؤدى أيضاً إلى إلقاء المسئولية فى كثير من أوجه فشلهم، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا على الإسلام، بل على الولايات المتحدة الأمريكية. فماذا كان رد برنارد لويس على هذا؟ قال إنه: «فى السنوات التى تلت الثورة الإيرانية، اكتشف الإيرانيون إن حكم الطغاة الأتقياء والمتدينين، قد يكون على نفس الدرجة من السوء كحكم الطغاة غير الأتقياء بل

أسوأ منه» (٧٩) وهورد مضحك إذ يذكّر المرء بحالة رجل يشكو من أن رجلاً آخر يقوم بتعذيبه أفظع تعذيب، فيرد عليه الآخر الذى يقوم بتعذيبه، بقوله «وهل كنت سعيداً قبل أن أبدأ فى تعذيبك؟».

ثم يتظاهر لويس بأنه يقبل إحدى حجج المسلمين وهى أن الولايات المتحدة والدول العربية بصفة عامة تكيل بمكيالين فتعامل المسلمين على نحو يختلف عن معاملتها لغيرهم. ولكنه يفسر ذلك بقوله إن المسلمين يتحملون من حكامهم ويمارسون بأنفسهم من صور الاعتداء على حقوق الإنسان ما لا يقبله أى شعب آخر، ومعنى هذا (على حد قوله) «إن هؤلاء الناس these peoples ليست لديهم القدرة على إقامة مجتمع ديمقراطى وليس لديهم لا الاهتمام ولا القدرة على مراعاة قواعد السلوك الآدمى capacity for human decency (ص ٨٠)».

يقول لويس أيضاً إن «هناك من يذهب إلى أن المسلمين ناس مهذبون ومحبون للسلام ويتحلون بالتقوى، وإنما دفع بعضهم دفعا إلى ارتكاب ما ارتكبوه ما تعرضوا له من معاملة لا تطاق من جانب الغرب، وأن سبب لجوئنا إلى معاملتهم كأعداء هو أن لدينا حاجة نفسية إلى وجود عدوّ يحتل المكان الذى كان يحتله الاتحاد السوفيتى» (ص ٢٠-٢١) ولكن هذا المذهب المتساهل لا يعجب برنارد لويس إذ يرى «إن عدداً لا يستهان به من المسلمين - وليس فقط ممن نسميهم أصوليين - معادون لنا وخطرون، ليس بسبب أننا نحتاج إلى عدوّ، ولكن لأنهم هم يحتاجون إلى عدوّ» (ص ٢١).

لا يرى برنارد لويس أيضاً بأساً من أن يذكر رأى بعض العرب والمسلمين من أن أحداث ١١ سبتمبر لم يرتكبها عرب أو مسلمون، وأن بعضهم يلمح إلى أنها يمكن أن تكون قد رُتبت من جانب الأمريكيين أنفسهم. ولكنه يعرض هذا الرأى بطريقة تثير السخرية منه على الفور، كما أنه يتجنب تماماً أى ذكر للمنافع المهمة التى يمكن أن تعود على الأمريكيين أو الإسرائيليين (بل وعادت عليهم بالفعل) من جراء هذه الأحداث. فلا يأتى بذكر النفط العراقى مثلا أو نفط وسط آسيا، أو مصالح الشركات الأمريكية التى يمكن أن تستفيد من الحملات الأمريكية التى تلت هذه الأحداث، أو مصلحة المؤسسة العسكرية الأمريكية فى فرض أو توسيع نفوذها، أو

مصلحة الإسرائيليين فى تشويه سمعة العرب والمسلمين . . إلخ، بل يذكر فقط أن هذا الرأى يقول:

«إن هذا الهجوم (فى ١١ سبتمبر) قد نظمه الرئيس بوش، لتحويل الأنظار عن ضآلة كمية الأصوات التى حصل عليها فى انتخابات الرئاسة، وهى كمية لا تكفى لانتخاب موظف فى قرية من قرى الصعيد فى مصر، وأن كولن باول مشترك مع الرئيسين بوش فى هذا الترتيب» (ص ١٢١) هكذا يبدو كل من يشكك فى أن المسلمين والعرب هم الذين ارتكبوا أعمال ١١ سبتمبر شخصاً أقرب إلى الجنون، كما أن القارئ لابد أن يفهم أن مثل هذا الجنون آت من مصر، وإلا فلماذا هذا التشبيه بقرية من قرى الصعيد؟ وهذا المجنون يعتقد أن الذى رتب المسألة ليس هو المخابرات الأمريكية أو الإسرائيلية أو هيئة مماثلة، بل هو الرئيس بوش وأبوه ووزير خارجيته، ولسبب تافه يتعلق بعدد الأصوات! .

المبدأ السادس والأخير: يتعلق بإسرائيل. ذلك أنه يجب ألا ننسى أن تشويه سمعة الإسلام والمسلمين، يستهدف عدا خدمة بعض المصالح الأمريكية المباشرة فى البلاد الإسلامية، تحسين صورة إسرائيل لدى الرأى العام، والأمريكى على وجه الخصوص، وإبرازها فى صورة أفضل ممثل للحضارة الغربية فى الشرق الأوسط، على أمل الحصول على المزيد من الدعم المادى والمعنوى لها، بما فيه الدعم العسكرى، وغض الأبصار عما ترتكبه إسرائيل من أعمال تستحق أكثر من غيرها وصف «الإرهابية». إذا تذكرت ذلك فمن المفيد (وهو أمر ممكن دائماً) بث جملة اعتراضيه هنا وهناك، حتى حين لا يتعلق الكلام بإسرائيل، تبرز إسرائيل فى هذه الصورة الممتازة، وترسخ كافة الأفكار التى يروّج لها لصالح إسرائيل طوال الخمسين عاماً الماضية.

هكذا فعل برنارد لويس عدة مرات فى كتابه الصغير. فالذى يشكك فى أن أحداث ١١ سبتمبر ارتكبها عرب أو مسلمون هو كالذى يشكك فى الهولوكست أو محرقة اليهود على يد النازيين (ص ١٢٠). وإسرائيل هى واحدة من الأماكن الكثيرة فى العالم التى «يقف فيها، العالم الإسلامى وجها لوجه أمام العالم غير الإسلامى» (ص ٧٠)، أى أن كل ما يحتويه هذا الكتاب من فظائع عن المسلمين

يتعرض له الإسرائيليون المساكين، وأن مشكلة إسرائيل، طبقا لهذا التصوير، ليست بالضبط مشكلة مع العرب أو الفلسطينيين بسبب ما حدث من انتزاعها من الفلسطينيين دولتهم وأراضيهم، ولكنها مشكلة مع «المسلمين» الذين ورد وصفهم بالتفصيل على هذا النحو البشع فى هذا الكتاب. ومن ثم فمشكلة إسرائيل مع هؤلاء المسلمين لا تختلف عن مشكلة الأمريكيين وغير المسلمين عموماً. ولكن «من حيث أن إسرائيل دولة ديمقراطية ومجتمع مفتوح، فإن من السهل الحصول على أخبار - أو تشويه الأخبار - عما يجرى فى داخلها» (ص ٧٠).

والسبب الأساسى وراء هجرة اليهود إلى فلسطين فى الثلاثينيات، هو ما فعله النازيون الألمان، وعلى كل حال، فقد «اتخذ الزعماء الفلسطينيون فى ذلك الوقت، وكثير من الزعماء العرب، موقف الدعم والتأييد للألمان الذين أرسلوا اليهود إلى فلسطين» (ص ٧٢).

كما يذكر برنارد لويس أن العلاقة «الاستراتيجية» بين الولايات المتحدة وإسرائيل لم تكن إلا نتيجة التغلغل السوفيتى فى الشرق الأوسط، ومن ثم لابد أن تبدو مفهومة ومعقولة فى نظر الأمريكيين، ولكنه لا يذكر أن هذه العلاقة «الإستراتيجية»، بين أمريكا وإسرائيل، لازالت مستمرة وعلى مستوى أعلى بكثير منها فى أى وقت فى الماضى، بعد سنوات طويلة من سقوط الاتحاد السوفيتى وتحول روسيا إلى صديق للولايات المتحدة.

إن آخر جملة فى الكتاب تحذر من المستقبل المظلم الذى ينتظر العالم كله إذا سمح للأصوليين الإسلاميين من أن يصنعوا ما يشاءون. وقد رأينا فى الكتاب أن التفرقة بين الأصوليين وبين المسلمين بوجه عام ليست واضحة تماماً، إذن فهذا المستقبل المظلم هو ما يجب أن يتوقعه العالم إذا تُرك المسلمون بصفة عامة دون تأديب. ولكن الفقرة السابقة مباشرة أكثر تفاؤلاً، إذ تتكلم عن القوى المحبة للحرية فى منطقة الشرق الأوسط، والمتعاطفة مع الولايات المتحدة وتشارك الأمريكيين قيمهم وتقدر نمط حياتهم. ليس من الملائم ذكر إسرائيل بالاسم هنا، ولكن الأمر واضح ولا يحتاج إلى بيان. ليس من السهل مساعدة هذه القوى «ولكننا على الأقل يجب ألا نقف عائقاً فى وجهها. فإذا نجحت فإنه سيكون لنا أصدقاء وحلفاء بالمعنى الحقيقى لهاتين الكلمتين وليس فقط بالمعنى الدبلوماسى» (ص ١٢٦).

وهكذا تجد فى كتاب صغير ضد الإسلام والمسلمين، إشارات متعددة تمتدح إسرائيل وتثنى عليها وتدافع عنها، وتنفى أى نقد يمكن أن يوجه إليها، بل وتوصى بتقديم كل دعم لها وإزالة العوائق التى تقف فى وجهها. وهذان هما الهدفان الرئيسان من كتاب هذا المؤرخ الكبير برنارد لويس، وليس، كما يزعم الكتاب، فهم «أزمة الإسلام». ذلك أن أزمة الإسلام الحقيقية لا علاقة لها بأى شىء جاء ذكره فى هذا الكتاب، وإن كان لها علاقة قوية بوجود مؤرخين وكتّاب وصحفيين من نوع برنارد لويس.

(٩)
« التنمية الإنسانية العربية »: تقرير أم فضيحة؟

[١]

لابد أن أقرّ بدهشتي الشديدة من الاستقبال الذى قوبل به «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢» الذى صدر فى صيف سنة ٢٠٠٢ عن برنامج الأمم المتحدة للإنماء. وهو يحمل أيضاً على غلافه اسم «الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى»، باعتباره إحدى المؤسستين المموِّلتين للتقرير، وإن كان من الواضح، أن برنامج الأمم المتحدة للإنماء هو الذى يتحمل أكبر قدر من المسئولية عنه، إذ يتكرر اسمه وحده بعد ذلك، من صفحة لأخرى، وحقوق الطبع محفوظة له دون غيره.

أما كاتبو التقرير فهناك قائمة بأسمائهم وكلها تقريبا أسماء عربية وكثير منها لأشخاص مرموقين يحتلون مكانة ممتازة فى ميادين تخصصهم. ووصف التقرير الدكتور نادر فرجانى، الباحث المصرى المتخصص فى قضايا العمالة والموارد البشرية، بأنه «المؤلف الرئيسى».

ربما كان من المفهوم الاستقبال الذى حظى به التقرير فى وسائل الإعلام الغربية، فنحن نعيش فى وقت أفضل شىء يمكن أن تقوم به فيه، إذا أردت أن تضمن النجاح والشهرة والتهليل لك فى الغرب، هو أن تشتم العرب أو المسلمين. وهذه هى فى رأيى الرسالة الأساسية لهذا التقرير. وإن كنت قد قرأت، حتى فى المجلات الغربية، ما أدهشنى أيضاً. فقد كنت أظن أن مجلة كالأيكونوميست البريطانية مثلا، رغم تحيزها الشديد ضد العرب والمسلمين ولصالح إسرائيل، لازالت تحرص على حد أدنى من المستوى العلمى والأكاديمى، وهو ما يفتقده هذا التقرير. ولكن ها هى ذى المجلة المحترمة ذائعة الصيت، التى قد تعد أهم مجلة اقتصادية فى

العالم، تفرد لهذا التقرير الغريب ثلاث صفحات كاملة (فى عددها الصادر فى ١٢ يوليو ٢٠٠٢) وتشيد به وتكيل الثناء عليه.

التقرير يرسم صورة قاتمة للغاية لحالة الاقتصاد العربى فى الوقت الراهن وللأداء الاقتصادى العربى فى العقود الأخيرة. وليس من الصعب فى رأيى رسم صورة مظلمة للأداء الاقتصادى العربى خلال العشرين عاماً الماضية، وعلى الأخص منذ التدهور الشديد فى أسعار النفط فى منتصف الثمانينيات. ولكن الأمر ليس بهذه السهولة إذا تعلق بالعشرين أو الأربعين سنة السابقة على ذلك. ففى العشرين عاماً التالية للحرب العالمية الثانية (٤٥ ـ ١٩٦٥) لم يكن الأداء الاقتصادى العربى سيئاً بالمرة، سواء بالمقارنة بما كانت عليه حال الاقتصاد العربى قبل ذلك، أو بالمقارنة بأداء معظم المناطق الأخرى من العالم الثالث. فى تلك العشرين عاماً التالية للحرب كان الاقتصاد العالمى مزدهراً والعالم الغربى ينمو بمعدلات غير مسبوقة فى التاريخ، والتجارة العالمية تنمو بسرعة كبيرة، والمعونات الأجنبية فى أعلى مستوياتها، وخطط التنمية الخمسية الطموح ترسم وتنفذ بدرجات مختلفة من النجاح ولكن بمعدلات مرضية بوجه عام، وسياسات التصنيع فى ظل الحماية من الواردات تحقق نجاحاً معقولاً وتتمتع برضا الشرق والغرب ومؤسسات التمويل الدولية على السواء. وأخيراً وليس آخراً، كان هناك أيضاً نمو سريع فى إنتاج وإيرادات النفط مدفوعاً بالطبع بمعدلات النمو المرتفعة فى الغرب عموماً، وفى أوروبا واليابان خصوصا لإعادة بناء ما دمرته الحرب.

تلت ذلك فترة لا تزيد على عشر سنوات (٦٥ ـ ١٩٧٤) كانت فترة كئيبة، سياسياً واقتصادياً، وكان العامل الأساسى وراء هذه الكآبة السياسية والاقتصادية على السواء، ما حدث من اعتداء إسرائيل فى ١٩٦٧، بكل آثاره المعروفة والتى لا موجب لإعادة ذكرها. ولكن العشر سنوات التالية (٧٥ ـ ١٩٨٥) لم تكن فترة سيئة، إذا نظر إلى الأداء الاقتصادى العربى بوجه عام من دون الحاجة إلى الدخول فى تفاصيل كثيرة تتعلق بهذا الجانب من الأداء الاقتصادى أو ذاك، أو بهذا البلد العربى أو ذاك. كانت الصورة العامة إيجابية، سواء من حيث معدلات نمو الناتج والدخل القومى أو معدلات العمالة والبطالة، بل وحتى من حيث رفع مستويات المعيشة لأصحاب الدخول المنخفضة لإشباع حاجاتهم الأساسية، إذ انتفع هؤلاء

بشدة من ارتفاع معدل حركة العمالة بين الدول العربية نتيجة للارتفاع الكبير فى أسعار وإيرادات النفط، مرة فى أعقاب حرب أكتوبر (تشرين الأول) فى ١٩٧٣ ومرة أخرى فى أعقاب الثورة الإيرانية فى ١٩٧٩ .

ثم جاءت تلك الفترة المظلمة التى بدأت بالكلام عنها، ولا نزال نعيش فى ظلها حتى الآن (١٩٨٥ ـ ٢٠٠٢): انخفاض شديد فى معدلات النمو، ارتفاع كبير فى معدلات البطالة، وتدهور فى توزيع الدخل. ولكن هذه الفترة التى تقرب من العشرين عاماً هى نفسها الفترة التى حققت فيها دول جنوب شرقى آسيا، ما سمى بالمعجزات الاقتصادية. صحيح أن أداء أفريقيا وأمريكا اللاتينية لم يكن دائماً أفضل من الأداء العربى، ولكن المركز النسبى للبلاد العربية فى العالم الثالث بوجه عام قد أصابه بلا شك تدهور شديد خلال العشرين عاماً الماضية، مما يجعل رسم صورة قاتمة لحالة الاقتصاد العربى الآن مهمة سهلة للغاية.

هذا ما قامت به مجلة «الأيكونوميست» البريطانية فى المقال المشار إليه، معتمدة على التقرير الذى سبق ذكره والذى سرعان ما ذاع صيته (إذ إن الأخبار السيئة تنتشر بسرعة أكبر بكثير من الأخبار السارة)، وهو أول تقرير إقليمى تنشره الأمم المتحدة عن التنمية البشرية (أو الإنسانية) فى منطقة بعينها من مناطق العالم.

والأرقام والمعلومات التى يتضمنها هذا التقرير عن الأداء الاقتصادى العربى، وعن مدى سوئه بالمقارنة بمعظم مناطق العالم الأخرى، وعن تدهوره خلال العشرين عاماً الماضية، لا تكاد تتضمن جديداً لم يكن يعرفه أى متابع لمؤشرات النمو الاقتصادى العربى. الجديد فقط، هو فى مستوى البلاغة المستخدمة فى تصوير درجة هذا السوء. فالتقرير مثلاً يكرر الكلام المألوف عن انخفاض معدل نمو متوسط الدخل إلى أن أصبح نحو نصف فى المائة فى المتوسط خلال العشرين عاماً الماضية، وأن نحو ٢٠ فى المائة من السكان فى البلاد العربية يعيشون على أقل من دولارين فى اليوم، وأن البطالة تبلغ الآن نحو ١٥ فى المائة من إجمالى القوى العاملة.. إلخ. هذا كلام قيل ونشر مراراً فى تقارير الأمم المتحدة المختلفة، ولكن هذا التقرير الأخير يعبّر عن هذه الحقائق بطريقة أكثر بلاغة من المعتاد، مما لا بد أن يترك أثراً أكبر فى القارئ. فنحن نعرف مثلا أن اختلافاً بسيطا فى معدلات النمو،

إذا استمر طويلاً، تكون له آثار مدهشة، وهى النتيجة الطبيعية لمعدلات النمو المركبة. ومن ثم يقول التقرير بحق «إنه إذا استمر معدل النمو العربى بهذه الدرجة من الانخفاض فإن المواطن العربى فى المتوسط يحتاج إلى الانتظار مائة وأربعين عاماً قبل أن يضاعف دخله، بينما تحتاج مناطق أخرى فى العالم إلى أقل من عشر سنوات لتحقيق هذا الغرض نفسه». من بين هذه الصياغات البليغة أيضاً قول التقرير «أن الدول العربية جميعاً، أى الاثنتين وعشرين دولة الأعضاء فى الجامعة العربية بسكانهم البالغ عددهم ٢٨٠ مليوناً، وهو ما يقارب عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية، لا يزيد مجموع الناتج القومى لها مجتمعة (٥٣١ بليون دولار سنويا) عن الناتج القومى لإسبانيا وحدها».

كل هذا لا يزيد على كونه صياغات مثيرة لحقائق معروفة. المدهش حقاً، والجديد إلى حد كبير، هو ما يصل إليه التقرير فى محاولته البحث عن أسباب هذا الأداء العربى السيئ، وتأييد مجلة «الأيكونوميست» للتقرير فى هذا الصدد تمام التأييد. فالمعتاد فى ما نقرأه من تفسيرات للأداء الاقتصادى العربى، سواء فى ما يقدمه اقتصاديون عرب أو غير عرب، هو أن نصادف إحدى مدرستين: مدرسة ترد كل شىء تقريباً لتخلف الدول العربية عن اللحاق بركب «الانفتاح الاقتصادى» بكل معانى هذا الانفتاح: تحرير التجارة، تحرير النشاط الاقتصادى الداخلى، إزالة القيود أمام الاستثمارات الأجنبية الخاصة، بيع القطاع العام، تقليص درجة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، تخفيف القيود البيروقراطية.. إلخ. ومدرسة أخرى تكاد أن تقول العكس بالضبط، أى أن سبب الفشل هو انفتاح متسرع وبلا ضابط ولا حدود، فتح الأبواب أكثر من اللازم وقبل الأوان للاستيراد والاستثمارات الأجنبية الخاصة، دولة رخوة لا تتدخل بالقدر اللازم فى توجيه الاستثمارات ولخلق فرص عمالة مجزية وإعادة توزيع الدخل.. إلخ.

والمدرستان تبالغان فى رأيى فى إهمال أثر العوامل الخارجية على الأداء الاقتصادى العربى. نعم، هناك الكثير مما يمكن عمله من أجل زيادة حجم التعامل مع العالم الخارجى أحيانا، ومن أجل إخضاع هذا التعامل لمزيد من القيود فى أحيان أخرى. نعم، هناك إفراط فى التأميم وتدخل الدولة من ناحية، وهناك تراخ أكثر من اللازم من جانب الدولة فى أمور كانت تستدعى تدخلاً أكبر، من ناحية أخرى. نعم، هناك

الكثير مما كان يجب على الدولة عمله فى مجالات كالتعليم والتدريب وتوزيع الدخل وإقامة مشاريع البنية الأساسية الضرورية لتشجيع الاستثمار وحفزه، وهناك الكثير أيضاً مما كان على الدولة الامتناع عن عمله، كتأميم مشاريع صغيرة تعتمد بطبيعتها على قوة الحافز الفردى، وقيامها بتدليل قطاع كبير من رجال الأعمال المفسدين فى الأرض، هرّبوا الأموال أحياناً، وحصلوا على قروض بلا ضمانات كافية ووجهوها إلى أوجه قليلة النفع أحياناً، وتهربوا من دفع ما عليهم من ضرائب فى جميع الأحيان. نعم كل هذا صحيح، وكان من الواجب تفاديه. ولكن الحقيقى أيضاً أن هناك عوامل خارجية ضربت اقتصاديات معظم البلدان العربية فى الصميم بصرف النظر عما فعلته أو لم تفعله الحكومات. هناك مثلا الاعتداء الإسرائيلى فى عام ١٩٦٧، وهناك التدهور الشديد فى أسعار النفط، ومن ثم فى إيراداته، وما نتج عن ذلك من آثار وخيمة على الدول العربية كافة تقريباً، الغنية منها بالنفط والفقيرة. وهناك التقلبات العنيفة فى إيرادات السياحة نتيجة اعتداءات «إرهابية» قد يعتقد كثيرون (وأنا منهم) أن الأصابع الخارجية التى وراءها أكبر دوراً وأكثر حسما من الأصابع المحلية. وهناك إحجام الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن المجىء إلى المنطقة العربية بمعدلات تقارب معدلات تدفقها على مناطق أخرى من العالم الثالث كجنوب شرقى آسيا مثلا أو أمريكا اللاتينية، وقد يرى كثيرون وراء هذا الإحجام (وأنا أيضاً منهم) عوامل سياسية لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية، ومن بين هذه العوامل ما لا علاقة له فى رأيى بمدى استعدادنا لتدليل المستعمر الأجنبى وإرضائه وتنفيذ طلباته.

كل هذه العوامل إذن مسئولة بدرجات متفاوتة عن سوء الأداء الاقتصادى العربى: انفتاح غير منضبط وبدرجة أكبر من اللازم أحياناً، وانفتاح متباطئ وبدرجة أقل من اللازم فى أحيان أخرى، تدخل مفرط من جانب الدولة فى بعض الأمور وتدخل أقل مما يجب فى أمور أخرى، وفى جميع الأحوال عوامل خارجية ليس بمقدور الدول العربية مواجهتها، كانت ذات آثار إيجابية فى بعض الفترات فى الماضى، ثم أصبحت ذات آثار سلبية فى الأساس، فى الجزء الأكبر من العشرين سنة الأخيرة. فإلى أى مدرسة يا ترى ينتمى هذا التقرير الأخير عن «التنمية الإنسانية فى العالم العربى فى سنة ٢٠٠٢»، ومعه مجلة «الأيكونوميست» البريطانية؟.

إنه لا ينتمى إلى أى مدرسة من هذه المدارس على الإطلاق، بل يقدم تفسيرات ثلاثة جديدة ومدهشة، فهو يرد سوء الأداء الاقتصادى العربى فى العشرين سنة الأخيرة إلى ثلاثة عوامل: افتقاد الحريات السياسية (وبعض الحريات الفردية أيضاً)، وإهمال عنصر المعرفة والبحث العلمى، وسوء معاملة المرأة.

أما عن الحريات فالتقرير يقول كلاماً مؤثراً (تردده المجلة مع التأييد الكامل) عن افتقاد حرية التعبير وعن القيود المفروضة على الصحافة وعن الانتخابات المزيفة، مما لابد أن يتعاطف معه أيضاً أى مواطن عربى على بينة بالأمور. ولكن ثمة أمران: أولهما: أنه لا التقرير ولا المجلة يبدو أنه قد خطر لهما قط أن العلاقة بين كل هذه الأشياء السيئة وبين سوء الأداء الاقتصادى ليست واضحة تماماً. ويبدو أن كليهما قد وقعا فى خطأ مشهور هو تصور أن الأشياء الجيدة تأتى دائماً مجتمعة وكذلك الأشياء السيئة، تأتى دائماً معا. ولكن الحقيقة ليست كذلك. فالتاريخ يعرف نظماً ديكتاتورية كثيرة كان أداؤها الاقتصادى حسناً، على الأقل باستخدام مؤشرات من نوع ما يستخدمه التقرير ومجلة «الأيكونوميست» (معدل نمو الناتج القومى، معدلات الادخار والاستثمار، معدلات العمالة والبطالة، فضلاً عن حجم الناتج القومى بالمقارنة بإسبانيا.. إلخ). فالنازية فى ألمانيا والفاشية فى إيطاليا والستالينية فى روسيا لم يكن أداؤها الاقتصادى بهذه المعايير على الأقل، سيئا بالمرة. والأمر الثانى أن الصورة العامة لحالة الحريات والديمقراطية فى العالم ككل ليست بالشكل الرائع الذى توحى به مجلة «الأيكونوميست» عندما تذرف كل هذه الدموع على حالة الديمقراطيات والحريات فى العالم العربى.

فأنا مثلاً واحد من الناس الذين يشكون بشدة فى صحة قول مجلة «الأيكونوميست» بأن العالم قد شهد خلال الخمسة عشر عاماً الماضية موجة عظيمة من انتشار الديمقراطية، وهى الموجة التى تصفها المجلة بأنها «لم تترك أى أثر على العرب». هذا كلام معاد ولكنه سقيم. فالذى حدث فى العالم فى هذا المجال لا يزيد كثيراً عن أن النظام الشيوعى قد سقط فى دولة بعد أخرى، وقد كان فى هذا السقوط انتصار لبعض أنواع الحريات وخسارة لبعض الأنواع الأخرى. أما بقية بلاد العالم بما فيها الدول الغربية المشهورة بالديمقراطية فهناك كثير من المؤشرات على أن الرأى العام ينصرف أكثر فأكثر عن المساهمة فى الحياة السياسية، يأسا

ونفوراً من إحداث تحول حقيقى فى اتجاه السياسة، وبسبب الإدراك المتزايد لتفاهة الفروق القائمة بين الأحزاب المتنافسة. أما عن الحريات المزعومة للصحافة وحق التعبير عن آراء مخالفة لرأى المؤسسات الحاكمة فقد كتب عنها ما فيه الكفاية بمناسبة المناخ العام الذى يذكر بمكارثية الخمسينيات، والذى شاع فى الولايات المتحدة فى أعقاب أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) مما لا تحب بالطبع مجلة «الأيكونوميست» الخوض فيه.

وأما عن «المعرفة والبحث العلمى» فالتقرير والمجلة يشكوان من تدهور مستوى التعليم وانتشار الأمية، وتخلف العرب عن ركب «البحث العلمى وتكنولوجيا المعلومات»، وأن إنفاق العرب على الاستثمار فى ما يسمى بـ «البحوث والتطوير» أقل من سبع المتوسط العالمى، وأن نسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت لا تزيد على ٠,٦ فى المائة (أى أقل من واحد فى المائة)، والذين يستخدمون جهاز الحاسوب الشخصى لا تزيد نسبتهم على ١,٢٪. ولا ينسى التقرير والمجلة أن يذكرا أن عدد الكتب الأجنبية المترجمة خلال الألف سنة الماضية (أو على حد قول المجلة، منذ عهد الخليفة المأمون الذى اشتهر عصره بازدهار الترجمة) أقل من عدد ما تترجمه إسبانيا خلال سنة واحدة.

أما عن انتشار الأمية فى العالم العربى فهو بالفعل وصمة عار لا شك فيها، وإن كانت الدول العربية تختلف فى ما بينها اختلافا شديداً فى هذا الصدد، كما أن العلاقة بين الأمية وبين مؤشرات الأداء الاقتصادى التى تستخدمها المجلة والتقرير ليست واضحة تماماً. إن انتشار الأمية وصمة عار لأسباب إنسانية وحضارية أكثر منها لأسباب اقتصادية، وعلاقة السببية هنا قد تكون معكوسة، أى أن تحسن الأداء الاقتصادى ينتج عنه تقدم فى التعليم كمّا ونوعاً، أكثر مما يحدث العكس. أما المؤشرات الأخرى التى يوردها التقرير والمجلة بمناسبة الحديث عن العلم والمعرفة فمنها ما يستوجب الضحك ويجلب التسلية. فأنا مثلا لا أعرف ما هى النسبة المثلى من إجمالى السكان فى ما يتعلق باستخدام الإنترنت أو حيازة جهاز الحاسوب الشخصى، أو حتى إلى أى مدى يجب أن يعتبر هذا أو ذاك شرطاً ضروريا لتحقيق أداء اقتصادى جيد. ناهيك عن اعتباره شرطاً للنمو العقلى والازدهار الثقافى والتقدم فى مجال الحريات السياسية وغيرها. إلى أى مدى مثلا تؤدى حيازة المرء

لجهاز الحاسوب الشخصى إلى زيادة اهتمامه بالأمور العامة وتكوين رأى سياسى مستقل، وإلى أى مدى تؤدى إلى عكس ذلك؟ وما هو يا ترى العدد الأمثل للكتب المترجمة الذى يضمن للأمة استمرار الازدهار، خصوصاً فى مجال الأداء الاقتصادى؟ أم أن هناك نوعاً معيناً من الكتب أجدر بالترجمة من غيره، وأنواعاً أخرى يجب ألا تترجم على الإطلاق؟ وكيف حققت أوروبا وأمريكا تقدماً اقتصادياً رائعاً خلال القرن التاسع عشر مثلا والنصف الأول من القرن العشرين من دون الإنترنت والحاسوب، سواء الشخصى منه أو غير الشخصى؟ وإلى أى مدى اعتمد ذلك التقدم الاقتصادى الرائع فى أوروبا وأمريكا فى القرن الماضى على ازدهار حركة الترجمة، أم أن العكس هو الصحيح، أى أن الترجمة تزيد نتيجة التقدم الاقتصادى وليس العكس؟ وما هى الترجمة المطلوبة بالضبط، هل هى فقط من الإنجليزية أو الفرنسية إلى العربية أم يمكن أن يسمح بالعكس؟.

ولكن التقرير ومجلة «الأيكونوميست» يشعران بالطبع بثقة أكبر وبغضب أشد عندما ينتقلان إلى مناقشة موضوع المرأة. ألا يتفق العالم كله معهما، فى الآونة الحالية، حول هذه القضية؟ هل هناك إجماع أكبر، فى العشرين سنة الماضية، ومنذ ازدهرت الحركة النسوية فى الغرب، من الإجماع على ما تتعرض له المرأة العربية من إهمال وسوء معاملة من جانب الرجل العربى؟ المدهش والمضحك فى الأمر أن هذا الحديث يتزايد، والهجوم على العرب والمسلمين يتفاقم، فى الوقت نفسه الذى تحظى فيه المرأة العربية والمسلمة بمعدل للتقدم والرقى لم تحظ به خلال مئات السنين الماضية. ولكن التقرير والمجلة لا يحتويان على أى رقم يتعلق بازدياد مساهمة المرأة العربية أو المسلمة فى الحياة العامة، دعك من مشاركة النساء العربيات أو المسلمات فى السياسة، إذ هل يشترك الرجال العرب والأطفال فى السياسة؟ ولكن لماذا لا يكتب التقرير أو المجلة عن ارتفاع نسبة مساهمة المرأة العربية أو المسلمة فى القوى العاملة، وفى المدارس وفى الجامعات، وفى الكتابة الصحافية وفى إنتاج الأفلام ومختلف وسائل الإعلام؟ نعم المرأة العربية والمسلمة غطت رأسها فى كثير من البلاد بغطاء أكثر مما كانت تفعل منذ عشرين عاماً، ولكن لماذا يثير هذا قلق كتاب التقرير والمقال على مستوى الأداء الاقتصادى العربى؟ ولماذا لا يلتفتان إلى أن انتشار ما يسمى بظاهرة الحجاب أو غطاء الرأس، قد سار جنباً إلى جنب مع زيادة

مساهمة المرأة فى الحياة العامة، وقد يكون هذا الانتشار ناتجاً فى الأساس عن زيادة هذه المساهمة وليس عاملاً معطلاً لها؟ .

يقول التقرير والمجلة إن «من بين كل امرأتين عربيتين توجد واحدة غير قادرة على القراءة والكتابة»، فلماذا لا يقولان أن هذه النسبة لا تختلف كثيراً عن نسبة الأمية بين الرجال العرب، ولماذا لا يحتفلان، بدلاً من ذلك، بأن نسبة المتعلمات بين النساء العرب تضاعفت ثلاث مرات خلال الـ ٣٠ عاماً الماضية؟ وهو ما يذكر عرضاً كأنه ليس هو المهم بل المهم فقط هو نسبة الأمية بين النساء فى هذه الساعة واللحظة.

وعلى كل حال، فما علاقة هذا كله بالأداء الاقتصادى العربى خلال العشرين عاما الماضية؟ هل كانت حالة المرأة العربية أفضل فى الخمسينيات والستينات من القرن العشرين، عندما كان الأداء الاقتصادى العربى أفضل؟ أم أن الحركة النسوية فى الغرب، لم تكن قد قويت بعد فى الخمسينيات والستينيات فلم يعلق أحد أو يستغرب أن يكون الأداء العربى أفضل من أداء مناطق كثيرة فى العالم الثالث على رغم سوء حال المرأة العربية؟ وكلنا يعرف أن المرأة فى الغرب لم تحظ بحقوقها السياسية وكثير من حقوقها الاجتماعية إلا فى القرن العشرين، فما بال النمو الاقتصادى فى الغرب كان بتلك الروعة خلال القرن السابق على ذلك؟ .

ربما لم يكن ثمة داع لكل هذه التساؤلات فالأمر واضح. فنحن نعيش أياماً لا هم لمجلات مثل «الأيكونوميست» ومعظم وسائل الإعلام الغربية إلا تحقير العرب والمسلمين. ومن ثم فإن تحديد ما يقال وما لا يقال، واختيار النسب ومعدلات النمو التى تذكر وتلك التى لا تذكر، لا بد أن يتمشى مع هذه الصورة العامة المطلوب رسمها وتأكيدها فى عقل القارئ، وهى أن الفشل العربى عام، والعجز تام، فى الاقتصاد كما فى غيره، والتخلف موجود فى كل شىء، وكل هذه الأمور، الفشل والعجز والتخلف، لابد أن تؤدى إلى الإرهاب، خصوصا ذلك النوع من الإرهاب الذى شهدته الولايات المتحدة فى ١١ أيلول (سبتمبر)، مما يعطى بالطبع أعذاراً قوية لإسرائيل لتفعل ما تفعله بالفلسطينيين، وللولايات المتحدة وإسرائيل لتنفيذ ما تنويان عمله فى المنطقة فى المستقبل القريب.

وما دمنا ذكرنا إسرائيل، فلابد أن نشير إلى أن مقال «الأيكونوميست» لم يشر إليها، على رغم أهميتها في المجال الذي نحن بصدده، الا مرة واحدة، وذلك عندما ذكر بلهجة لا تخلو من إعجاب أن «كاتبي التقرير» وهم عرب، تجنبوا إلقاء اللوم على النزاع العربي ـ الإسرائيلي كسبب أو كعذر لما تحقق من فشل. والحقيقة أن التقرير أشار، وإن كان بشكل عام ومبهم، إلى أنه من بين آثار الاحتلال الإسرائيلي الجانبية أنه كان «سبباً وذريعة لتشويه برامج التنمية، وإرباك الأولويات الوطنية وإعاقة التنمية السياسية، وأنه في أحيان معينة، يمكن أن تستخدم الحاجة إلى تعبئة الشعب ضد المعتدي الخارجي مبررا لكبح الخروج عن الصف في وقت يتطلب فيه التحول الديمقراطي قدراً أكبر من التعددية في المجتمع ومزيدا من الحوار العلني حول سياسات التنمية الوطنية»، وهو كلام يفهم منه أن دور إسرائيل في إفساد الأداء الاقتصادي العربي لم يأت بالضبط من هجوم أو تهديد هنا واعتداء هناك، ومن ضغوط بعض القوى العظمى لصالح إسرائيل ولو أدت إلى إفساد خطط التنمية، بل يظهر دور إسرائيل فقط في تعطيل «التعددية السياسية» وإعطاء عذر للحكومات العربية لممارسة الديكتاتورية التي تهواها بطبعها. ولا ترى مجلة «الأيكونوميست» بالطبع موجبا لتصحيح هذا الخطأ، إذ إن المناخ السائد الآن في وسائل الإعلام الغربية لا يسمح بمثل هذا التصحيح وإنما يسمح فقط بالتأكيد على دور غياب الحريات السياسية والفردية، وعلى أهمية البحث العلمي وعدد مستخدمي الإنترنت والحاسوب، وعلى الأخص على مركز المرأة، مما يسمح بدوره لمجلة «الأيكونوميست» باستخدام هذا العنوان المثير لمقالها، وهو: «الطريق الذاتي إلى الفشل» أو «كيف يقود المرء نفسه إلى الفشل» (Self doomed to Failure) فهو عنوان أرادته المجلة رسالتها الأساسية إلى قرائها.

[٢]

لم تقتصر الحماسة التي قوبل بها تقرير «التنمية الإنسانية العربية» على وسائل الإعلام الغربية بل امتدت أيضاً إلى قطاع واسع من وسائل الإعلام العربية. وهو ما يثير درجة أكبر من الدهشة ومن الأسف أيضاً. وقد فسرت هذا بأمرين:

الأول: أن لدينا نحن العرب والمسلمين مدرسة مماثلة لمدرسة تحقير العرب والمسلمين الشائعة منذ فترة فى الغرب. وهى مدرسة لا يجب التهوين من شأنها من حيث عدد أفرادها أو حجم نشاطها وتأثيرها.

والثانى: أن هناك عدداً أكبر مما نظن من مثقفينا لازالوا ينخدعون بسهولة بأى شىء فيه شبهة العلم، ويظنون أن أى كتابة تحتوى على أرقام وبعض المصطلحات الصعبة، لابد أن تكون عملاً علمياً يستحق الإعجاب.

ذلك أنى وجدت هذا التقرير، فضلاً عن حرصه الواضح على اقتناص أى فرصة لتوجيه الاتهام إلى العرب والتقليل من شأنهم، يتضمن استخدامات معيبة للأرقام، ويحتوى على الكثير من الكليشيهات الضخمة الفارغة من المضمون (من نوع العبارة الآتية: «وفى التحليل النهائى، التنمية الإنسانية هى تنمية الناس، ومن أجل الناس، من قبل الناس» - ص ١٤)، وكذلك الكثير من التقريرات التى لا تزيد على أن تكون مصادرة على المطلوب أو تحصيل الحاصل (من نوع العبارة الآتية: «إن التنمية الإنسانية ضرورية لتحقيق كل من النمو الاقتصادى المستدام وتخفيف حدة الفقر»، ص ١٢).

والنسخة العربية من هذا التقرير (التى اعتمد عليها فى هذا المقال) مليئة بالجمل والتعبيرات الملتوية التى تجعل من الصعب متابعتها، مما يرجع فى رأيى، جزئيا، إلى محاولة متعمدة للإيهام بأن التقرير فيه عمق هو فى الحقيقة خال منه، كما يرجع إلى أن النسخة العربية تفوح منها بشدة رائحة الترجمة، بمعنى أن النسخة الإنجليزية لابد أن تكون هى التى كتبت أولاً ثم ترجمت إلى العربية وليس العكس، مما جعل كثيراً من العبارات، المفهومة بالإنجليزية عسيرة الفهم بالعربية، إذ يتطلب فهمها تخمينا فى البداية لما يمكن أن يكون أصلها الإنجليزى.

بالإضافة إلى هذا كله تجد أن التقرير فيه من التقريرات والوصف أكثر مما فيه من تحليل أو تفسير. لقد كان المرء يتوقع، من تقرير بلغ من طموحه أن يطرح مفهوماً جديداً للتنمية يحل محل المفهوم السائد للتنمية البشرية، ويسمى باسم «التنمية الإنسانية»، أن يبذل واضعوه بعض الجهد فى تحليل المفاهيم المختلفة السائدة، أو التى كانت سائدة، كالتنمية بمعنى مجرد زيادة الدخل، والتنمية بمعنى التنمية البشرية، ومفهوم إشباع الحاجات الأساسية، والمفهوم الذى طرحه منذ سنوات قليلة «أمارتيا سن» (Amartya Sen) ويقوم على «توسيع مجال الاختيار»، وأن

يناقش مختلف صور القهر التى يمكن أن تعطل تحقيق هذا النوع أو ذاك من التنمية الإنسانية. ولكن القارئ لا يجد مناقشة حقيقية لأى شيء من هذا، بل يجد عدداً من الأفكار المتناثرة أخذت من هنا وهناك، دون تمحيص أو مناقشة، أو يجد رفضاً لما جرى عليه العمل دون تبرير كاف أو مقنع لهذا الرفض. ومع هذا يقدم كل هذا للقارئ دون أى محاولة للاعتذار عن قصور الجهد فى مواجهة مشكلات فكرية عويصة، وبنبرة خالية من أى إيحاء بالتواضع، ولكنها لا تخلو من خيلاء ومباهاة لا يجد القارئ لهما مبررا.

فما الذى فعله التقرير بالضبط؟

* * *

تناول واضعو التقرير مقياس «التنمية البشرية» الذى ابتدعه برنامج الأمم المتحدة منذ ١٢ عاماً، والذى يقوم على ثلاثة مؤشرات: متوسط الدخل، والعمر المتوقع عند الميلاد، ومستوى التعليم، حيث تعتبر الدولة متقدمة فى مضمار التنمية كلما ارتفع متوسط الدخل فيها، وزاد العمر المتوقع عند الميلاد، وانخفضت نسبة الأمية وزادت نسبة الطلاب المقيدين بالمدارس. تناول واضعو التقرير هذا المقياس وأدخلوا عليه تعديلات جوهرية: فحذفوا مؤشر متوسط الدخل تماماً، واحتفظوا بالمؤشرين الآخرين، ولكنهم أضافوا أيضاً أربعة مؤشرات جديدة:

١ - مؤشر الحرية، ٢ - ومؤشر أسموه «تمكين النوع»، ويعكس على حد تعبيرهم «مدى توصل النساء للقوة فى المجتمع»، ٣- ومؤشر الاتصال بشبكة الإنترنت، ٤- ومؤشر تلوث البيئة، وسمّوا المقياس الذى يجمع بين هذه المؤشرات الستة (أو يلخّصها) «التنمية الإنسانية»، تمييزا له عن المقياس السابق (وهو مقياس التنمية البشرية)، وقدموا لنا المقياس الجديد على أنه يقيس مدى التقدم فى تحقيق آدمية الإنسان أو رفاهية الإنسان أو كليهما.

وسوف أؤجل مؤقتا مناقشة ما أقدم عليه التقرير من استبعاد مؤشر متوسط الدخل، وهو (أى هذا الاستبعاد) مسلك غريب أثار دهشة الكثيرين من الاقتصاديين العرب. وهو أيضاً مسلك غير مقبول بالمرة ولا مبرر له، وسوف أركّز الآن على بقية المؤشرات التى استبقاها التقرير من المقياس القديم أو أضافها إليه.

من أول ما يثور فى ذهن قارئ التقرير : لماذا اختيار هذه المؤشرات الستة بالذات (العمر المتوقع عند الميلاد، التعليم، الحرية، تمكين النوع، الاتصال بشبكة الإنترنت، وحالة البيئة)؟ لماذا اختار التقرير هذه المؤشرات بالذات من بين عشرات العوامل الأخرى التى لا شبهة فى تأثيرها فى الرفاهية الإنسانية؟ أين معدل البطالة مثلا، بما يحمله من آثار على الشعور بالكرامة واحترام النفس؟ أين مستوى الاستقرار العائلى وقوة أو ضعف الشعور بالتضامن بين أفراد العائلة الواحدة؟ أين حجم أوقات الفراغ أو معدل التضخم الذى يؤثر فى مدى الاطمئنان أو القلق على المستقبل؟ أين درجة الاستقرار الوظيفى وما يحمله أيضاً من معنى الاطمئنان على المستقبل؟ أين درجة انتشار العنف والجريمة؟ أين درجة انتشار التشرد بين الأطفال أو درجة انتشار الدعارة؟ أين حجم المدن أو مدى التعرض لأفلام العنف فى التليفزيون أو لحملات الإعلان. . إلخ؟ لماذا أهملت كل هذه الأمور وغيرها وفُضّل عليها درجة الاتصال بشبكة الإنترنت، و «تمكين النوع» أو «مدى توصل النساء للقوة فى المجتمع؟».

إن التبرير الذى يقدمه التقرير لتضمين مؤشر «تمكين النوع» هو أنه يعكس قصور تمكين المرأة فى المنطقة العربية «(ص ١٨). ففضح التقرير نفسه. إذ هل كل شىء يعكس شيئاً سيئاً فى المنطقة العربية يجب تضمينه، بينما يجب استبعاد كل شىء إيجابى لدينا، كقوة الارتباط العائلى مثلا أو انخفاض درجة انتشار العنف والجريمة؟ أم أن هناك سبباً أهم حتى من هذا، يبرر الاهتمام بمسألة «تمكين النوع»، وهو ازدياد نفوذ الحركات النسوية فى العالم الغربى، وأن أى تضمين لمثل هذا المؤشر فى التقرير العربى سوف يضمن رضا المؤسسات الدولية التى سيصدر عنها التقرير؟

أما الاتصال بشبكة الإنترنت، فيبرر التقرير إدخاله فى المقياس بأنه «أحد متطلبات الانتفاع بفرص العولمة فى هذا العصر». فهل استقر الرأى إذن، واتضح الأمر على نحو لا يحتمل الشك، على أن أى شىء يؤدى إلى مزيد من العولمة هو أفضل من غيره، حتى من حيث الارتفاع بمستوى آدمية الإنسان؟.

ثم فلنتساءل عن فائدة الجمع بين كل هذه الاعتبارات المختلفة فى طبيعتها أشد الاختلاف، فى مقياس واحد. لنفرض أننا بعد عشر سنوات قيل لنا إن مرتبة دولة

عربية، كمصر مثلا، قد تحسنت طبقا لمقياس التنمية الإنسانية خلال هذه السنوات العشر فأصبح ترتيبها ٨٢ بدلاً من ٩٢ (كما يقول لنا التقرير الآن)، وأن ترتيب دولة كالكويت قد تحسن أيضاً فأصبح ٦٠ بدلاً من ٧٠ (كما هو الآن طبقاً لهذا التقرير). فما المطلوب من المصريين والكويتيين في هذه الحالة؟ هل يتعين على المصريين الابتهاج أم يستحسن الانتظار حتى نعرف مصدر هذا التحسن بالضبط: هل هو زيادة قدرة النساء أم زيادة الاتصال بالإنترنت؟ أو فلنفرض أن هذا التحسن الذى طرأ على ترتيب مصر كان نتيجة زيادة الاتصال بشبكة الإنترنت فقط، ولكنها كانت زيادة كبيرة لدرجة عوّضت انخفاضاً شديداً في قدرة النساء وفي حجم الحريات المتاحة. فهل يجب على المصريين الابتهاج رغم ذلك، مادام الترتيب النهائى الذى وصل إليه تقرير التنمية الإنسانية، فى هذه الأمور مجتمعة قد تحسن؟ ولنفرض أيضاً أن التحسن فى ترتيب الكويت كان ناتجاً عن تخفيض انبعاثات ثانى أكسيد الكربون (التى يقيس بها التقرير درجة تلوث البيئة) بينما كان التحسن فى ترتيب مصر نتيجة لزيادة قدرة النساء، فأى الشعبين يحق له الابتهاج أكثر؟ لا نعرف بالطبع لأننا لا نعرف أيهما أهم: النساء أم ثانى أكسيد الكربون!.

هل كان من الممكن حل هذه المشكلة بإعطاء المؤشرات الستة «أوزانا» تعكس درجة الأهمية النسبية التى نعلقها على كل منها بالمقارنة بالمؤشرات الأخرى؟. لا أعتقد أن هذا الحل مرض على الإطلاق، إذ من الذى يستطيع أن يقرر ما إذا كانت الحرية أهم أم المعرفة؟ «تمكين النساء» أهم أم نظافة البيئة؟ وحتى إذا كان هذا ممكنا، فمن الذى يستطيع أن يعطى لهذه المقارنة أرقاما، فيقول مثلا إن النساء أهم من البيئة ثلاث أو أربع مرات، أو أن زيادة العمر المتوقع عند الميلاد أهم بمقدار الثلث أو الربع من الحرية؟!.

ولكن التقرير بدلاً من أن يعترف بهذه الصعوبة، ويتبع المسلك القويم بالتخلى عن هذه العملية العبثية التى تجمع وتطرح ما لا يجوز جمعه وطرحه، قرّر من باب تسهيل الأمور، دون التخلى عن وجاهة التعبير الرقمى، أن يعتبر كل هذه المؤشرات الستة على نفس القدر من الأهمية، ومن ثم أن يعطيها أوزانا متساوية. ودافع عن هذا المسلك بقوله:

«وكما ينبغى أن يكون معلوما فإن افتراض تساوى الأوزان يعبر عن الفرض

الإحصائى القائل بتساوى الجهل، بمعنى أنه عندما لا يوجد مبرر قوى، بناء على معلومات، لاختلاف الأوزان، يفترض تساويها» (ص ٢٠).

لم يوضح التقرير بالضبط ما الذى يقصده بالجهل هنا. والأرجح أنه يقصد بالجهل أحد معنيين:

هناك أولاً الجهل الناتج عن مجرد اختلاف الموقف القيمى، الذى يعبر عنه مثلا قولى إنى لا أستطيع أن أحكم بما إذا كانت زيادة تمكين المرأة أهم أو أقل أهمية من رفع مستوى المعرفة أو زيادة العمر المتوقع عند الميلاد. فأنا قد أعتبر تمكين المرأة أهم ويعتبر غيرى أن رفع مستوى المعرفة هو الأهم. وقد يسمى هذا الاختلاف وصعوبة حسمه «جهلا» لا حيلة لنا معه إلا إعطاء المؤشرات كلها نفس الوزن. ولكن هناك ثانياً الجهل الناتج عن مجرد استحالة التعبير عن أهمية مؤشر بالنسبة لآخر تعبيراً رقميا. فأنا مثلا قد أكون واثقا من أن الحرية أو رفع مستوى العمر المتوقع عند الميلاد أهم من زيادة تمكين المرأة ولكنى عاجز عن أن أقول أن هذا أهم من ذاك بمقدار كذا، أو أن هذا أهم من ذاك بمقدار الضعف أو الثلث.. إلخ. قد يسمى هذا أيضاً جهلا، ولكن هذين النوعين من الجهل لا يبرران بالمرة استخدام أوزان متساوية، إذ إن هذا لابد أن يؤدى إلى نتائج غريبة وغير مقبولة. فمن ناحية، لا يجب أن يؤدى اختلافنا فى تقييم الأشياء إلى القول بمعاملة الأشياء كلها وكأنها متساوية، فهذا المسلك لن يرضى أحدا فى الحقيقة، وسيسبب لدى الجميع شعوراً بعدم الارتياح إذ لن يعتبره أحد معبراً عن قناعاته وآرائه. وهذا هو بالضبط ما أدى إليه استخدام أوزان متساوية فى استخراج هذا التقرير لمقياس التنمية الإنسانية، إذ لابد أن يشعر المرء بالاستغراب عندما يرى ترتيب البلاد العربية طبقاً لهذا المقياس، فيرى الأردن فى القمة تليها الكويت والإمارات.. إلخ.

كذلك فإن العجز عن التعبير بالأرقام عن تفضيل شىء على آخر لا يصلح لتبرير استخدام أوزان متساوية. فأنا مثلا متأكد من أنى أفضل حكم جمال عبد الناصر على حكم أنور السادات ولكنى لا أستطيع أن أقول إن الأول يفضل الثانى بكذا درجة، فهل يجوز أن نقول إن هذه الصعوبة تسمح لنا بالقول بأنه لا يهم ما إذا كان سيحكمنا هذا الرجل أو ذاك؟ كل هذه النتائج الغريبة نتجت عن جمع

وطرح ما لا يجوز جمعه وطرحه، والإصرار على التعبير برقم واحد عن أشياء ذات طبيعة مختلفة أشد الاختلاف. والإحصائى الحصيف هو الذى يعرف متى يجوز أن يمارس مهنته فى الجمع والطرح ومتى يجب أن يمتنع عن ذلك. وهذا هو بالضبط ما لا لم يفعله هذا التقرير.

أما «الجهل» الذى يشير إليه التقرير باعتباره يسمح للإحصائى باستخدام أوزان متساوية، فالمقصود به فى الحقيقة «اللامبالاة»، أى عدم وجود أى سبب لتفضيل شيء على آخر. ولكن هذه «اللامبالاة» لا يمكن افتراضها فى الموضوع الذى نحن بصدده، لا فى كاتب التقرير ولا فى قارئه. بعبارة أخرى: لا يمكن أن نفترض أن أحداً منا لا يعلق أهمية أكبر على بعض هذه المؤشرات مما يعلقه على غيرها.

* * *

ولكن فلنترك جانباً مسألة الجمع والطرح بين مؤشرات لا تقبل الجمع والطرح، ولنركّز على سبب اختيار التقرير لهذه المؤشرات الستة بالذات.

لاشك أن الذى حدث هو شيء كالتالى: سأل المكلفون بوضع هذا التقرير أنفسهم: ما هى طيبات الحياة؟ فلم تتفتق أذهانهم عن أكثر مما يفعله الناس فى الغرب. نظروا إلى الغرب فوجدوا الناس هناك يستهلكون السلع والخدمات بكثرة، ومن أحدث هذه السلع الكومبيوتر، ووجدوهم يذهبون كل بضع سنوات إلى صناديق الانتخاب، ويحاولون بقدر الإمكان، على الأقل فى العقود الأخيرة، أن يعاملوا المرأة كما يعاملون الرجل.. إلخ، وقاسوا الأداء العربى على ذلك فوجدوا الأداء العربى بالطبع منخفضاً وهى نتيجة بديهية، تترتب بالضرورة على ما وضعوه ابتداء من افتراض. فإذا كان التقدم والتخلف يقاسان بما يفعله الآخرون لا بما نفعله نحن، فلابد أن نكون نحن متخلفين بالمقارنة بهؤلاء الآخرين!.

من أجل التدليل على فساد عملية الاختيار التى قام بها واضعو هذا التقرير بين مختلف صور «التنمية الإنسانية»، أو التقدم والتأخر فى مضمار الرفاهة الإنسانية، أو الارتقاء أو التدهور فى معاملة الإنسان باعتباره إنسانا، سأثير السؤال الآتى:

لنفرض أن حدث فى العشر سنوات المقبلة أن تدهور حال اللغة العربية بأكثر

بكثير مما حدث لها فى العشرين أو الثلاثين الأخيرة، بحيث أصبح الأولاد والبنات العرب أقل قدرة على التعبير تعبيراً صحيحا عن أنفسهم بلغتهم القومية. ألا يجب أن يعتبر هذا تدهوراً وتراجعاً فى مضمار «التنمية الإنسانية» العربية؟ إذ ألا يعتبر من حقوق الإنسان ومصادر رفاهيته قدرته على التعبير باللغة التى نشأ عليها والتى يتكلمها آباؤه وأجداده؟ بل ألا يقول البعض (بحق فى رأيى) إن القدرة على الإبداع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقدرة المرء على التفكير والتعبير بلغته الأم، لا بأى لغة أخرى؟ إذا كان الأمر كذلك، فأين المؤشر الذى يعكس هذا التدهور أو التقدم من بين المؤشرات المستخدمة فى هذا التقرير؟.

أو فلنضرب مثالاً آخر أقل تشاؤما وإن كان مفرطا فى عدم واقعيته. لنفرض أن بعض الدول العربية خلال العشر سنوات القادمة، نجحت فى تحقيق نوع من الوحدة أو التكامل السياسى والاقتصادى والثقافى بحيث أصبحت أجزاء الأمة العربية أقرب بعضها من بعض، والعلاقات الثقافية بين أبناء جزء من هذه الأمة وجزء آخر أقوى بكثير مما هى الآن، بل وأننا نجحنا فى توحيد مناهج التعليم وتقليل الفوارق بيننا فى التعبير عن نفس الأفكار. ألا يعتبر هذا تقدما فى مضمار التنمية الإنسانية العربية شبيها بالتقدم الذى يجلبه ازدهار اللغة العربية وحلولها محل اللغات الأجنبية فى حياتنا اليومية؟ فأين يمكن أن يظهر مثل هذا التقدم فى مؤشرات «التنمية الإنسانية» المستخدمة فى هذا التقرير؟.

إن مثل هذا يمكن أن يقال عن مجالات أخرى للتقدم والتأخر «إنسانيا»، كطبيعة العلاقات العائلية السائدة، ومدى تماسك العائلة أو تفككها، أو نوع الرعاية التى يحصل عليها المسنّون من أهلهم وذويهم، بدلاً من إيداعهم الملاجئ والبيوت المخصصة لكبار السن.. وهكذا. يمكن أن نضرب أمثلة كثيرة من هذا النوع، ولكن تقرير التنمية الإنسانية العربية ليس معنيا بمثل هذا التقدم أو التأخر، إذ إن مثل هذه الأمثلة، وإن كانت تتعلق قطعاً بجوانب «إنسانية» فى التنمية، تتعلق بالتقدم أو التأخر فى مجالات «عربية صرف»، والتقرير لا يعنى إلا بما يعتبره الأجانب تقدماً أو تأخراً، بل ما يعتبرونه الآن كذلك، مثل التقدم أو التأخر فى «تمكين المرأة»، وفى درجة «الاتصال بالإنترنت». كما أن المؤشرات الأخرى (كالحرية والتحصيل التعليمى وتلوث البيئة) يتبع فى تعريفها وقياسها نفس المفاهيم المستخدمة فى الغرب

دون غيره، مع أن أهدافا كالحرية أو التحصيل التعليمى أو نظافة البيئة يمكن أن تفهم عندنا بمعانٍ مختلفة عما تفهم بها عندهم.

* * *

خذ مثلا مؤشر «الحرية». إن التقرير يتعامل مع موضوع الحرية ببساطة غريبة فلا يعترف بأن الحرية شيء متعدد الأبعاد والجوانب ولا يمكن تحويل بعض هذه الأبعاد والجوانب إلى غيرها، ومن ثم يستحيل قياسها. لا عجب إذن أن يستسهل التقرير إصدار الحكم التالى:

«على مستوى مناطق العالم السبع الوارد فى الشكل ٢ ـ ٤، يظهر أن الناس فى المنطقة العربية كانوا الأقل استمتاعاً بالحرية، على صعيد العالم، فى التسعينيات الأخيرة» (ص ٢٥).

إن إصدار مثل هذا الحكم القاسى دون أى محاولة لتحليل المفاهيم المختلفة للحرية، والصور المختلفة لفقد الحرية، يحتاج حقاً إلى جرأة فائقة. ذلك أنى كنت أظن أن المرء يجب أن يتردد كثيراً قبل أن يقرر ما إذا كان المصرى أكثر أو أقل حرية من الكينى أو البرتغالى، أو أن اليمنى أكثر أو أقل حرية من الأمريكى أو السويدى.. إلخ.

من هذا النوع أيضاً من الأحكام المتسرعة ما جاء بالتقرير عن مفهوم «التمثيل والمساءلة»، إذ لم يتردد واضعو التقرير طويلا قبل أن يقرروا أن الأردن أفضل بلد عربى من حيث «التمثيل والمساءلة»، ويليه فى ذلك الكويت (ص ١٠٧).

إن من الممكن أن نفهم «التمثيل والمساءلة» بمعنى اقتراب المجالس النيابية من التعبير الحقيقى عن رغبات المواطنين ومصالحهم، ومدى قدرتها على محاسبة السلطة التنفيذية على أخطائها. فهل حقا من السهل على من يراقب الحياة السياسية فى البلاد العربية المختلفة أن يقرر دون تردد أن الأردن والكويت هما أفضل الدول العربية فى هذا الصدد؟ أم أن الأمر يحتمل بعض التردد والاختلاف والكثير من التحفظات؟.

وقل مثل ذلك عن معيار «فعالية الحكومة»، الذى يقول التقرير أنه فيما يتعلق

به، تأتى دولة عمان فى المقدمة وتليها تونس ثم الأردن وقطر، أو عن «استقلال الإعلام» (الذى تحتل الأردن بشأنه المركز الأول) وعن الحريات المدنية. . إلخ، حيث لا يشرح لنا التقرير كيف جرى قياس هذه الأشياء التى تستعصى حقاً على القياس. كل ما نعرفه هو أنه اعتمد فى ترتيب البلاد طبقاً لهذه المعايير على دراستين أمريكيتين قامتا بمقارنة بلاد العالم المختلفة وفقا لما سمى «بكفاءة الحكم» (governance، وقام بنشرهما البنك الدولى فى سنة ١٩٩٩. وللقارئ أن يخمّن ما إذا كان من الممكن أن تعتمد وتقر مؤسسة كالبنك الدولى، أى تحليل لمعايير مثل الحرية أو التمثيل والمساءلة أو فعالية الحكومة أو استقلال الإعلام. . إلخ لا يتفق مع أيديولوجية البنك وما يؤمن به من مبادئ الحرية الاقتصادية وإطلاق الحرية لقوى السوق.

لا يمكن أن نتوقع طبعاً أن تدخل دراسة يقوم بنشرها البنك الدولى «درجة التبعية السياسية» مثلا، كمؤشر من مؤشرات «الحرية» أو «كفاءة الحكم» أو «التمثيل والمساءلة» أو «استقلال الإعلام». وأقصد بالتبعية السياسية مدى تبعية الإرادة السياسية فى بلد ما لقوة خارجية، مع أن مثل هذه التبعية السياسية لابد أن تؤثر فى كل هذه الأمور جميعا: تقلل من قدر «الحرية» المتاحة ومن كفاءة الحكم فى تحقيق مصالح المواطنين، ولابد من أن تضعف من درجة تمثيل الحكومة لهؤلاء المواطنين، وتجعل هذه الحكومة «مسئولة» أمام جهات خارجية أكثر مما هى مسئولة أمام مواطنيها، كما أنها لابد أن تضعف أيضاً من درجة استقلال الإعلام، إزاء هذه القوة الخارجية وشركاتها. كذلك، أفلا تؤثر هذه التبعية السياسية، متى وجدت، فى درجة حرية المواطن العربى مثلا فى التعبير عن تضامنه مع إخوانه فى العراق مثلا أو مع السودان؟ بل ألا تؤثر حتى على حرية انتقال المواطن العربى بين بلد عربى وآخر؟.

لا يمكن أن يكون مثل هذا قد دخل فى الحساب أو أخذ فى الاعتبار فى إحدى الدراستين (كوفمان وآخرون) اللتين قام بنشرهما البنك الدولى، إذ لا يمكن أن يهتم كوفمان أو البنك الدولى بمثل هذه الأمور التى تهم المنطقة العربية أكثر من غيرها.

مما يثير الشك أيضاً فى فهم واضعى التقرير لموضوع الحرية والديمقراطية أن التقرير يساير الموضة الشائعة (ولكن المشكوك جداً فى صحتها) فى أن هناك موجة من الديموقراطية تكتسح العالم الآن، ولكن لم يلحق بها للأسف العالم العربى. فالتقرير يشكو من أن رياح الديمقراطية التى هبت على «معظم بلاد أمريكا اللاتينية وشرق آسيا فى الثمانينيات وأوائل التسعينيات لم تصل إلى البلدان العربية بعد» (ص ٢). فهل أدخل واضعو التقرير فى حسابهم يا ترى انتشار الدعارة فى روسيا بعد سقوط الشيوعية، وهل اعتبروا ذلك دليلا على زيادة الحرية أم نقصانها؟ وهل أخذوا فى اعتبارهم الموجة المكارثية الأخيرة فى أمريكا فى أعقاب ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وهل اعتبروها دليلاً على زيادة الحرية أم نقصانها؟.

* * *

الحقيقة التى يبدو أنها غابت تماماً عن واضعى التقرير هى أن ما يسمى بالتنمية الإنسانية ليس له مقياس واحد صالح للتطبيق فى مختلف الثقافات، بل لابد من تطبيق مقاييس مختلفة لأن اختلاف القيم يؤدى إلى اختلاف مصادر الرفاهية ومصادر الاعتداء عليها، بل ويؤدى إلى اختلاف مصادر الشعور بالكرامة الإنسانية ومصادر إهدارها. إن شيئا قد يبدو واحداً، وكأن من الممكن الاتفاق عليه، (كزيادة تمكين المرأة أو توسيع قدراتها) له صور عديدة بتعدد الثقافات، كما أن لقهر المرأة والتضييق عليها صوراً عديدة بتعدد الثقافات أيضاً. المرأة قد تشعر بالقهر لصعوبة حصولها على الطلاق فى بعض الثقافات، ولكنها قد تشعر بالقهر فى ثقافات أخرى بسبب السهولة التى يجرى بها الطلاق وتشتيت جمع الأسرة. المرأة قد تقهر فى بعض الثقافات بسبب إجبارها على ارتداء ملابس لا تريد ارتداءها، ولكنها قد تقهر فى ثقافات أخرى لتعريضها لخلع ملابسها بأكثر مما ترغب فيه.

لهذا السبب قال عالم أنثروبولوجى مرة أن التعريف الذى يفضله للتنمية هو «زيادة قدرة المجتمع على تحقيق القيم التى يؤمن بها هذا المجتمع». أما هذا التقرير الذى نحن بصدده الآن فإنه لا يترك لدى قارئه أى شك فى ماهية المعايير التى يستخدمها للتقدم والتأخر الإنسانى، وماهية القيم التى يعتبرها ـ دون غيرها ـ جديرة بالتحقيق والاحترام. إنها ليست إلا المعايير والقيم التى يرضى عنها برنامج الأمم المتحدة للإنماء.

وهذا هو ما يجعل هذا التقرير مثالاً صارخاً للتغريب والاغتراب معاً، وهو مثال يصيب المرء منا بخيبة أمل مضاعفة لأن الأمر يتعلق هنا ليس بمجرد «نمو اقتصادى»، أى زيادة حجم السلع والخدمات، بل بشىء أعظم وأهم وهو ما يسمى «بالتنمية الإنسانية» الذى يفترض أن يتسع للاهتمام بالقيم والثقافة وآدمية الإنسان.

* * *

بقيت ملاحظتان:

الأولى: تتعلق بتفسير صدور التقرير بكل هذه النقائص رغم كثرة الأسماء المرموقة التى وردت فى مطلع التقرير باعتبارها أسماء «المشاركين فى إعداد التقرير»، إما كأعضاء فى «الفريق الاستشارى» أو «الفريق الرئيسى» أو باعتبارهم «مؤلفين مشاركين» أى «معدّى الأوراق الخلفية»، أو من «فريق القراء» (وهى ترجمة للفظ إنجليزى معناه هنا من يطلب إليه قراءة التقرير بعد الانتهاء من وضعه لإبداء ملاحظات عليه بغرض تقويمه وإصلاح عيوبه).

والتفسير الذى أقدمه لهذا اللغز هو أن المعتاد فى كتابة مثل هذه البحوث المعدة بتكليف من هيئة دولية أن تترك درجة عالية من الحرية للمؤلفين الرئيسين، أو للمؤلف الرئيسى ومعاونيه المباشرين، فى الأخذ أو عدم الأخذ بما يجرى إبداءه من ملاحظات، وكذلك فى تحديد حجم الإفادة من الأوراق الخلفية، وكثيراً ما يحدث ألا تستخدم هذه الأوراق الخلفية على الإطلاق، فيبقى الموقف الأيديولوجى (والسياسى) فى النهاية ليتحدد طبقاً لقرار المؤلف الرئيسى ومعاونيه المباشرين، ناهيك بالطبع عن المسئولين الكبار الذين قاموا باختيار المؤلف الرئيسى ابتداء ولابد أن يقروا التقرير ويرضوا عنه فى صورته النهائية قبل أن يسمحوا بإصداره. الخلاصة إذن أن من الممكن أن تظهر الصورة النهائية للتقرير فى شكل يفاجأ به كثيرون من هؤلاء «المشاركين» المرموقين مثلما فوجئنا نحن بالضبط.

والملاحظة الثانية، والأهم: هى أن كل ما عبرت عنه فى هذا الفصل لا يعنى رفض توجيه أى نقد أو اتهام للعرب، أفراداً أو مؤسسات أو حكومات. إنما العبرة هى بالهدف من النقد والاتهام كما يتبدى من لهجة النقد وطريقة الاتهام، وهل

يصب هذا النقد وذلك الاتهام فى نفس الوعاء الذى لا يكف المعادون لنهضة العرب والمسلمين عن ملئه . إن عيوبنا كثيرة وأخطاءنا عديدة ، وأوجه التقصير من جانبنا لا نهاية لها ، وفى كل ميدان من الميادين . ولكن الاعتراف بكل هذا شيء ، وترديد الاتهامات بالحق والباطل بهدف الإذلال والإضعاف و «تمكين» الأجنبى منا ، شيء مختلف تماماً .

نحن نريد بالطبع أن ينهض العرب إنسانيا ، ولكن على أن يكون هذا بطريقتنا وطبقا لقيمنا الخاصة . نعم نحن نحتاج إلى نشر المعرفة ، ولكن معايير التقدم فى هذا المجال كثيرة وليس أهمها استخدام الإنترنت والحاسوب .

نعم نحن نحتاج إلى رفع شأن المرأة ، ولكن ليس بالضرورة بزيادة عدد أصوات النساء فى مجالس نيابية لا تمثل أحداً ، لا النساء ولا الرجال ولا حتى الأطفال .

نعم نحن نحتاج إلى ارتفاع بالمستوى التعليمى ، ولكن رفع مستوى تعليم اللغة العربية لا يقل أهمية عن رفع مستوى تعليم الإنجليزية أو الفرنسية ، وهناك مقاييس لقياس مستوى التعليم والمعرفة أفضل بكثير من المقياس الذى ذرف واضعو التقرير من أجله الكثير من الدموع ، وهو عدد الكتب المترجمة إلى العربية من الإنجليزية والفرنسية . نعم نحن نريد حريات أكثر ، ولكن ليس بالضرورة حرية الاختيار بين خمسين قناة تليفزيونية تذيع كلها نفس الكلام الفارغ وتقوم كلها بعملية مستمرة من غسيل المخ .

[٣]

سوف أركِّز الآن على جانب واحد من الجوانب المتعددة التى تناولها التقرير ، وإن كان على قدر كبير من الأهمية . وهو جانب اقتصادى ويتعلق بموقف التقرير من مؤشر مهم من مؤشرات التنمية وهو متوسط الدخل . وقد أثار موقف هذا التقرير من «متوسط الدخل» دهشة العديد من الاقتصاديين وغير الاقتصاديين ممن تناولوا التقرير بالتحليل ، إذ إنه موقف لا هو بالمألوف ولا بالمتوقع ، وفى رأيى ورأى كثيرين ليس موقفا مقبولاً أو مبرراً . وهذا هو ما سأحاول أن أبيِّنه الآن .

* * *

عندما بدأ الاهتمام بموضوع التنمية فى الكتابات الاقتصادية، وبموضوع التخلف والتقدم الاقتصادى، منذ نحو خمسين عاماً، كان المؤشر الذى حظى بأكبر قدر من الاتفاق بين الاقتصاديين لقياس التقدم والتخلف هو مؤشر متوسط الدخل، أى حجم الدخل الحقيقى المتاح للفرد الواحد من السكان. والمقصود بوصف «الحقيقى»، الإشارة إلى السلع والخدمات وليس إلى قيمتها النقدية التى قد تتقلب من وقت لآخر دون أن يعكس هذا التقلب بالضرورة تقدما أو تخلفا. والمقصود «بالفرد الواحد»، الإشارة إلى «المتوسط»، أى حجم الدخل القومى مقسوما على عدد السكان، إذ إن الدخل القومى قد يزيد دون أن يعكس هذا تقدما إذا زاد السكان بنفس النسبة أو بنسبة أكبر.

كان هذا الاتفاق على اتخاذ متوسط الدخل مؤشراً للتقدم والتخلف مفهوماً من حيث إنه يقيس شيئاً مهما للغاية، وهو مدى تمتع الفرد بالسلع والخدمات المختلفة، وهو شىء قريب جداً، وإن لم يكن مطابقاً بالضبط، لمستوى «الرفاهية الاقتصادية»، وحيث إننا نتكلم عن «التنمية الاقتصادية» أو عن التقدم والتخلف الاقتصاديين، فإن استخدام مقياس للرفاهية الاقتصادية يبدو مسلكا معقولا ومبررا.

كان الاقتصاديون الذين قدموا مؤشر «متوسط الدخل» كمقياس للتنمية واعين تمام الوعى لأوجه القصور فيه، بل وكثيراً ما عبّروا هم أنفسهم عن أوجه القصور هذه ونبهوا إليها وحذروا من نسيانها. كانوا يعون مثلا أن متوسط الدخل هو، كأى متوسط، لا يعكس مدى التفاوت فى مستوى المعيشة بين فئات السكان المختلفة، فقد يزيد هذا التفاوت بشدة ويبقى المتوسط على حاله. والتفاوت فى الدخول يؤثر بالطبع فى مستوى الرفاهية. كذلك كانوا يعون تماماً أن ليس كل زيادة فى الدخل لها نفس الأثر على مستوى الرفاهية. ففضلا عن اعتبار توزيع الدخل الذى ذكرناه حالاً (والذى يعنى أن زيادة دخل الغنى قد لا تكون بنفس أهمية الزيادة فى دخل الفقير) فإن السلع والخدمات تتفاوت فيما بينها فى أهميتها للإنسان. فالمكنسة الكهربائية ليست بأهمية رغيف الخبز، والتليفزيون الملون ليس بأهمية المسكن الملائم أو الملبس الضرورى.. إلخ. كما كان هؤلاء الاقتصاديون واعين تماماً للحقيقة الآتية: وهى أن الرفاهية الإنسانية هى مفهوم أشمل وأوسع بكثير من مفهوم الرفاهية

الاقتصادية، أى أن مسببات الرفاهية أو الشعور بالحرمان تتجاوز بكثير عوامل الرفاهية المادية المستمدة من السلع والخدمات أو الحرمان من هذه السلع والخدمات. فهناك مثلا البطالة والعمالة (أى ما إذا كان للشخص عمل أو ليس له، بصرف النظر عما إذا كان يأتيه دخل كاف أو لا يأتيه)، وهناك حجم وقت الفراغ الذى يتمتع به، ومستوى الحرية، ونوع العلاقات الاجتماعية السائدة، ومدى الاطمئنان أو الخوف من المستقبل.. إلخ، وكلها أشياء قد تتفاوت تفاوتا شديداً مع ثبات متوسط الدخل.

كان الاقتصاديون الذين قدموا إلينا مؤشر متوسط الدخل كمقياس للتقدم والتخلف واعين لكل هذا ومع هذا استمروا فى الاعتماد على هذا المؤشر لا باعتباره مؤشراً خالياً من النقص أو أوجه القصور، وإنما باعتباره مؤشراً تقريبيا لا يقيس كل شيء وإنما يقيس شيئاً بعينه هو مستوى الرفاهية الاقتصادية للفرد فى المتوسط، فإذا أردنا مقياسا أكثر دقة للرفاهية الاقتصادية كان علينا النظر، إلى جانب متوسط الدخل، إلى نمط توزيع الدخل. وإذا أردنا مفهوما للرفاهية الإنسانية أوسع وأشمل من مفهوم الرفاهية الاقتصادية فلابد من إضافة أشياء أخرى كثيرة. ومع هذا الاستعداد للإقرار بهذا النقص وهذا القصور فقد كان مما ساعد على شيوع استخدام مؤشر متوسط الدخل، أن مستوى الدخل هو شرط مهم إلى حد كبير (وإن كان ليس كافياً) للحصول على أشياء أخرى كثيرة من طيبات الحياة التى تدخل فى تكوين الرفاهية الإنسانية بوجه عام، دون أن تدخل فى حساب متوسط الدخل نفسه. فدرجة الحرية المتاحة للفرد مثلا، تتأثر إلى حد كبير بمستوى دخله، وإن كان من المتصور بالطبع أن تزيد الحرية أو تقل مع بقاء مستوى الدخل ثابتاً. وقل مثل هذا عن حجم المعرفة المتاحة، أو عن مركز المرأة فى المجتمع، أو عن مدى الاطمئنان أو الخوف من المستقبل.. إلخ. فى كل هذه الأمور وغيرها يعتبر ارتفاع متوسط الدخل، فى معظم الأحوال، تطوراً إيجابياً ومطلوباً، وإن كان بالطبع ليس كافياً.

* * *

فى أوائل السبعينيات ظهر اتجاه جديد بين الاقتصاديين يسلط الضوء على شىء آخر غير متوسط الدخل، وهو ما سمى «بإشباع الحاجات الأساسية»، واعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن هذا المعيار الجديد أفضل بكثير من معيار متوسط الدخل كمقياس للتقدم والتخلف، وللحكم على مدى نجاح أو فشل التنمية، وذلك لسببين:

الأول: أن الحاجات الإنسانية ليست متساوية فى الأهمية، وزيادة الدخل قد تستخدم لإشباع هذه الحاجة أو تلك، ومن ثم فالانشغال بزيادة الدخل قد يعنى الانشغال بإشباع حاجات قليلة الأهمية (كمطالب القلة المترفة مثلا) على حساب إشباع حاجات أكثر أهمية بكثير (كتوفير الغذاء الضرورى أو الملبس أو المسكن الملائمين.. إلخ).

والثانى: أن هناك من الحاجات الإنسانية ما لا يدخل فى حساب متوسط الدخل، فالدخل قد يزيد ولكن يزيد أيضاً معدل البطالة أو يقل وقت الفراغ، فلا تدل زيادة الدخل على ارتفاع مستوى الرفاهية.

شاع فى السبعينيات إذن الاهتمام بمفهوم إشباع الحاجات الأساسية واعتباره هدفا أجدى وأهم من مجرد الارتفاع فى متوسط الدخل، ومع ذلك فلابد أن نلاحظ أن مفهوم إشباع الحاجات الأساسية لم يتنكر قط لمؤشر متوسط الدخل، ولا أراد أصحابه التقليل من أهميته. فقد كان من الواضح للجميع أن الارتفاع بمتوسط الدخل ضرورى فى معظم الأحوال لتحقيق أى تقدم فى إشباع الحاجات الأساسية المختلفة.

* * *

ثم حدث فى مطلع التسعينيات تطور آخر، إذ رفع شعار جديد هو شعار «التنمية البشرية» (Human Development)، تبنّاه برنامج الأمم المتحدة للإنماء وأعلن تفضيله له على معيار إشباع الحاجات الأساسية، وقدمه كمعيار للحكم بمدى تقدم أو تأخر الأمم، وليحل محل المقياسين القديمين: متوسط الدخل وإشباع الحاجات الأساسية. كان هذا المعيار الجديد (التنمية البشرية) معياراً مركبا يتكون من ثلاثة عناصر:

١- متوسط الدخل.
٢- العمر المتوقع عند الميلاد.
٣- مستوى التعليم.

وهكذا رتبت بلاد العالم، بعضها فوق بعض، على حسب مدى نجاحها أو فشلها فى الارتفاع بمتوسط الدخل، وزيادة العمر المتوقع عند الميلاد، وفى محو الأمية وزيادة نسبة المقيدين بالمدارس والجامعات، وأخذ برنامج الأمم المتحدة للإنماء، منذ ذلك الوقت، ينشر تقريراً سنوياً يعلن فيه ترتيب بلاد العالم طبقاً لهذا المعيار الجديد.

حاز هذا المعيار الجديد للتقدم والتخلف شهرة كبيرة وقبولاً واسعاً على الرغم من بعض النقائص الخطيرة. فهو أولاً معيار أضيق من اللازم للتقدم والتخلف، وهو أيضاً أوسع من اللازم.

هو أضيق من اللازم لأنه لا يقيس إلا عدداً محدوداً من الحاجات الإنسانية تم اختيارها اعتباطا، واستبعد أشياء لا تقل أهمية فى التأثير على الرفاهية والشعور بالكرامة الإنسانية، مما سبق لنا ذكره، كالبطالة والعمالة، وحجم وقت الفراغ، ونمط العلاقات الاجتماعية ومدى الشعور بالاستقرار والطمأنينة للمستقبل، والحريات السياسية والفردية ومدى انتشار الجريمة، أو أنواع معينة منها. . إلخ.

ولكنه أيضاً أوسع من اللازم لأن زيادة الدخل وإن كانت مهمة فى زيادة قدرة المرء على تحقيق بعض حاجاته الأساسية، ومن ثم فى الارتقاء بمستوى رفاهيته وشعوره بالكرامة والرضا عن النفس، فإنها (أى زيادة الدخل) قد تكون فى بعض الأحيان ضعيفة الأثر فى تحقيق هذا الارتقاء، بل وقد تؤدى إلى عكسه، وذلك حينما تؤدى وفرة الدخل إلى استهلاك سلع وخدمات قليلة الأثر فى الارتفاع بمستوى الرفاهية أو تؤدى حتى إلى تخفيضه، كما لو اقترنت زيادة الدخل بزيادة تلوث البيئة أو انتشار الجريمة.

بالإضافة إلى ذلك رأى البعض، بحق فى رأيى، خطراً آخر فى محاولة ضم كل هذه الأشياء فى مقياس واحد يُعطى هذا الاسم الفخم «التنمية البشرية» ويستخدم فى الإيحاء بالتقدم أو التأخر فى مضمار النهضة الإنسانية بوجه عام، وهى شىء

يصعب أو يستحيل قياسه وله جوانب متعددة يصعب أو يستحيل حصرها، بل ويصعب حتى تعريفها والاتفاق على تحديد كنهها، ناهيك عن إعطاء كل منها قيمة رقمية، والزعم بإمكانية جمع هذه القيم الرقمية بعضها إلى بعض وتقديم ملخص لها جميعا فى رقم واحد يعبر عن التقدم أو التأخر فى شىء يسمى «التنمية البشرية». إن مثل هذه المحاولة لابد أن تحدث من التضليل أكثر مما تحدثه من تنوير، ولا بد أن تستخدم استخدامات خاطئة للإيحاء بأشياء بعيدة عن الحقيقة. ومهما قال أصحاب هذا المعيار والمدافعون عنه من أنه لم يقصد به الإحاطة بكل جوانب التقدم الإنسانى، ومهما قيل إن هناك مجالاً واسعاً لتحسينه وزيادة حظه من الدقة، فسيظل هذا المؤشر خطراً من حيث إنه يمكن أن يستخدم لإخفاء أشياء مهمة وتضخيم أشياء أقل أهمية.

لم يكن الأمر كذلك من قبل: لا فى ظل استخدام مقياس متوسط الدخل أو فى ظل معيار إشباع الحاجات الأساسية. ففى ظل متوسط الدخل كان الخطر محدوداً جداً واحتمال استخدامه للتضليل أقل بكثير، فقد كان من الواضح للجميع أنه مؤشر اقتصادى بحت، وأنه يرتب الأمم «اقتصاديا» ولكنه لا يرتبها «ثقافيا» أو «إنسانياً». وكان من السهل على الاقتصادى أن يتبرأ من أى محاولة لإقحامه فى قضايا لا يعتبر نفسه مؤهلاً للبحث فيها.

وخطر الجمع والطرح، فى حساب متوسط الدخل، أقل بكثير منه فى حساب «التنمية البشرية»، ففى متوسط الدخل يجرى الجمع والطرح بين قيم سلع وخدمات، مادية أو معروضة فى الأسواق، فلها فى العادة قيمة نقدية معروفة. صحيح أن هناك احتمالات للخطأ، حتى فى هذه الحالة، فتعطى أشياء قيمة أكبر أو أقل من قيمتها الحقيقية، أو يفترض أن المنفعة التى تجلبها السلعة أو الخدمة مساوية - بغير حق - لقيمتها النقدية، ولكن الخطأ فى حالة متوسط الدخل لا يمكن مقارنته بالخطأ الذى لابد أن يقع فى حالة إعطاء قيم رقمية لأشياء مثل مستوى التعليم والعمر المتوقع لدى الميلاد، والذى لابد أن يترتب على جمعها معاً ومع متوسط الدخل فى مقياس واحد. أما معيار إشباع الحاجات الإنسانية، فإن أصحابه لم يقعوا فى مثل هذه الأخطاء، فهم فى حدود علمى، لم يستخدموه لترتيب الأمم طبقاً لمقياس واحد يجمع بين ما يزعم أنه يشمل مختلف الحاجات الإنسانية. بل لقد كان أصحاب هذا المعيار يدركون دائماً

استحالة التعبير عن كثير من هذه الحاجات تعبيراً رقمياً، ناهيك عن محاولة جمع هذه الحاجات بعضها إلى بعض أو طرح بعضها من بعض.

* * *

والآن جاء تقرير «التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢» ليزيد الطين بلّة حتى بأكثر مما فعلته تقارير التنمية البشرية. فقد بدأ أولا بالزعم بأنه سيقدم الآن مقياسا أكثر شمولا من مقياس التنمية البشرية، لقياس رفاهية الإنسان، ومن أجل ذلك قرر أن يستبدل بتعبير «التنمية البشرية» تعبيرا أكثر فخامة هو «التنمية الإنسانية». فكيف حقق هذه الدرجة الأكبر من الشمول؟.

احتفظ التقرير بمؤشرى العمر المتوقع عند الميلاد ومستوى التعليم، وأضاف إليهما، كما سبق أن أشرنا، أربعة مؤشرات جديدة هى: الحرية، ومركز المرأة (أو ما أسماه «تمكين النوع») ودرجة الاتصال بشبكة الإنترنت، ودرجة نظافة أو تلوث البيئة، فأصبحت المؤشرات ستة بعد أن كانت ثلاثة. ولكن المهم أن نلاحظ أنه استبعد تماماً ذلك المؤشر القديم والمشهور وهو متوسط الدخل، وهذا هو الذى أثار الاستغراب الشديد لدى الاقتصاديين من قرّاء التقرير. إذ كيف يستبعد ذلك المؤشر الذى ظل فترة طويلة يعتبر مرادفاً أو حتى تعريفا للتنمية؟ نعم كنا نعرف دائماً أن هذا المؤشر قاصر عن الإحاطة بكل جوانب الرفاهية وكل معايير التقدم والتخلف، ولكن علاج هذا القصور هو باستكمال النقص وليس باستبعاد ما كان موجوداً. وتظهر أهمية هذا فيما سبق أن أشرنا إليه من أن ارتفاع مستوى الدخل فوق حد معين يكاد أن يكون شرطا جوهريا لتوفر كل الشروط الأخرى للارتفاع بمستوى الرفاهية بل وبالشعور بالكرامة الإنسانية أيضاً، فالحصول على مستوى لائق للدخل ضرورى للحصول على المستوى اللازم من الغذاء والكساء والمسكن وسائر السلع والخدمات الضرورية للحياة، وهو ضرورى، فى معظم الأحوال للارتفاع بمستوى التعليم والمعرفة، وبالقدر المتاح من الحريات السياسية وللنهوض بأحوال المرأة.. إلخ.

كيف برّر التقرير هذا الاستبعاد لمتوسط الدخل من مؤشرات التنمية؟ جاء هذا التبرير فى فقرة غريبة ننقلها هنا بنصّها:

«وقد كان استبعاد الدخل مقصوداً للتشديد على قصور القدرات الإنسانية نسبة

إلى الدخل فى البلدان العربية من ناحية، إضافة إلى إنهاء الاعتماد على متوسط الدخل فى مؤشر للتنمية الإنسانية، حيث يفرض الفهم الصحيح لفلسفة التنمية الإنسانية اعتبار القدرات الإنسانية، خاصة الحرية، وليس التمكن من السلع والخدمات عن طريق الدخل، الوسيلة الأساسية لتمكين البشر. ولهذا فإن استبعاد الدخل من مؤشرات التنمية الإنسانية يمثل فراقا جوهرياً مع مقياس التنمية البشرية، وفى منظور مفهوم التنمية الإنسانية، تحسينا أكيداً».

ويضيف إلى ذلك هامشا فى نفس الصفحة يقول:

«فى الأذهان الاقتصادية، يعد هذا المنحى (ويقصد استبعاد مؤشر الدخل) ضرباً من الهرطقة، رغم أن فساد مؤشر الدخل كمقياس للرفاه الإنسانى أمر مستقر بلا أدنى شك» (صفحة ١٨ من النسخة العربية).

ولنا على هذه الفقرة وهذا الهامش الملاحظات الآتية: ما معنى القول بأن «استبعاد الدخل كان مقصوداً للتشديد على قصور القدرات الإنسانية نسبة إلى الدخل فى البلاد العربية»؟.

هل معناه أنه كان يخشى لو لم يستبعد الدخل أن تظهر التنمية الإنسانية فى البلاد العربية بصورة أفضل مما يظهرها التقرير؟

– وما معنى القول «إضافة إلى إنهاء الاعتماد على متوسط الدخل فى مؤشر التنمية الإنسانية؟» هل يزيد هذا عن القول بأننا استبعدنا الدخل لأنه يجب أن يستبعد الدخل؟.

– وما معنى القول بأن الحرية هى «الوسيلة الأساسية لتمكين البشر»؟ وما قيمة الحرية إذا لم تقترن بالحصول على الدخل؟.

– أما بقية الفقرة فلا تزيد على أن تقول إن التقرير باستبعاد الدخل قد اختلف اختلافا جوهرياً عن مقياس التنمية البشرية (هل هذا الاختلاف ضرورى وحتمى؟) وأنه يتضمن «تحسيناً أكيداً»، لماذا بالضبط؟.

– أما الهامش فلا يزيد على أن يقرر أن مؤشر الدخل للفرد هو مقياس «فاسد» وأن فساده «أمر مستقر بلا أدنى شك» دون أن يقول لنا لماذا.

الحقيقة هى أن عيب مؤشر متوسط الدخل، كمقياس للرفاهية الإنسانية ليس هو أنه «مقياس فاسد بلا أدنى شك» مما يحتم استبعاده، بل عيبه الأساسى أنه مؤشر غير دقيق، ومن ثم يتعين ضبطه، وغير كاف، مما يحتم الإضافة إليه. ولكن هذا لا يعنى استبعاده والاستغناء عنه. قد يكون من الواجب استبعاد أشياء معينة منه كالأسلحة والمخدرات، ولكن استبعاده كله هو من قبيل «إلقاء الطفل مع الماء بعد الاستحمام»، كما يقول المثل الإنجليزى.

* * *

عندما يتأمل المرء الآن قصة التطور الذى مرت به محاولات قياس التنمية، وترتيب الأمم من حيث التقدم والتأخر، من استخدام مقياس متوسط الدخل وحده، إلى مقياس إشباع الحاجات الأساسية، إلى مقياس التنمية البشرية، وأخيراً ما يسمى الآن بمقياس التنمية الإنسانية، فإنه لا يملك إلا الشعور بالحنين إلى المقياس القديم البسيط، متوسط الدخل، لا لأنه كان مقياسا كاملاً أو كافياً، بل لأننا كنا جميعاً نعرف أوجه قصوره وعدم كفايته، ومن ثم كانت الغالبية العظمى منا تعرف أنه لا يقيس إلا الجوانب الاقتصادية للتنمية (وإن كانت تشوبه بعض العيوب حتى فى قياس هذه الجوانب)، ولم يزعم مستخدموه قط أنه يحيط بكل جوانب الرفاهية الإنسانية، ناهيك عن مختلف جوانب نهضة أو تخلف الإنسان، ثقافية كانت أو اجتماعية أو سياسية أو نفسية.

[٤]

ليس هناك أى مبرر للاعتقاد بأن العرب أو المسلمين بوصفهم عرباً أو مسلمين، أقل قدرة من غيرهم على تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة، أو ما يسمى الآن بالتنمية الاقتصادية أحياناً، وبالتنمية البشرية أو الإنسانية فى أحيان أخرى. ولا يحتاج المرء إلى الرجوع إلى فترة تاريخية سحيقة للتدليل على ذلك، بأن يذكر بأن العرب والمسلمين ظلوا لعدة قرون أكثر أمم الأرض تقدماً، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. ففى القرنين الأخيرين أيضاً ثمة شواهد بأنه لا يكاد أن يكون هناك بلد عربى واحد لم يشهد تجربة واعدة بالنهضة أجهضها تدخل الأجنبى،

من تجربة محمد على فى مصر والسودان وسوريا، إلى تجربة الأمير شهاب فى لبنان، إلى داود باشا فى العراق، إلى الحركة المهدية فى السودان، إلى الوهابية فى الجزيرة العربية، إلى السنوسية فى ليبيا، ثم إلى تجربة جمال عبد الناصر فى مصر والعالم العربى بصفة عامة . . إلخ.

ليس فى التاريخ ولا فى نظريات علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا ما يؤيد الزعم بأن هناك شعوباً أقدر على تحقيق مثل هذه النهضة الاقتصادية والاجتماعية من غيرها، وإنما هناك فى التاريخ الاقتصادى والسياسى عشرات الأمثلة على أن تدخلاً خارجياً، إذا توفرت له درجة كافية من القوة، قادر على وأد أكثر محاولات النهضة حيوية.

ولقد ابتلى العرب فى نصف القرن الماضى باجتماع ظرفين جعلاهم مطمعاً لقوى خارجية أشد منهم بأساً وأسبق منهم فى مضمار التقدم الاقتصادى والتكنولوجى. هذان الظرفان هما وجود احتياطيات هائلة من النفط فى الأراضى العربية من ناحية، والمشروع الصهيونى لاحتلال فلسطين من ناحية أخرى. وفى غياب أى رادع كاف للاعتداء الغربى والصهيونى على العالم العربى، بعد أن توقفت الكتلة الاشتراكية عن القيام بهذا الدور منذ أواخر الستينيات، تحول العالم العربى إلى ساحة مفتوحة للاعتداء والسطو من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفائهما، بل ومن المنظمات الدولية العاملة فى خدمتهم، مما أصاب أى محاولة عربية لتحقيق نهضة اقتصادية فى الصميم، كما عطل أى نوع من التوحد أو الاندماج أو حتى التعاون الجدى بين البلاد العربية.

هكذا أقرأ الأداء الاقتصادى العربى خلال الثلاثين عاماً الأخيرة، وهكذا أفسره. ولكن ليست هذه هى نظرة «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢».

من زاوية معينة يمكن ألا يرى المرء أى شىء جديد فى طريقة تناول هذا التقرير للأداء الاقتصادى العربى. فالتقارير الصادرة من منظمات الأمم المتحدة تحمل دائماً سمات معينة، من بينها التجنب التام لأى إشارة، من قريب أو بعيد، إلى علاقات القوة بين الدول، أو الإيحاء بأى صورة من الصور بمسئولية دولة عن أى ضرر اقتصادى أو سياسى وقع لدولة أخرى. لا يمكن إذن أن نتوقع أن نرى فى أى تقرير

صادر عن إحدى منظمات الأمم المتحدة عن الأداء الاقتصادى العربى فى فترة ما (إلا إذا كانت هذه الفترة موغلة فى القدم) إشارة إلى مسئولية تدخل أو ضغط خارجى عن أداء مخيب للآمال، سواء اتخذ هذا التدخل صورة اعتداء مسلح، كالاعتداء الإسرائيلى مثلاً على مصر وسوريا والأردن فى ١٩٦٧، أو تخفيض مفاجئ لمعونة خارجية أدى إلى زيادة كبيرة فى أعباء ميزان المدفوعات، أو ضغوط من جانب صندوق النقد الدولى أدت إلى تخفيض معدلات الاستثمار.. إلخ. هذا التجنب الصارم للخوض فى مثل هذه الأمور هو الذى جعل تقارير هذه المنظمات تكتسب ذلك الطابع الخاص الذى يمكن وصفه بفقدان الطعم واللون والرائحة، وقلّل بشدة من فائدة هذه التقارير فى إلقاء الضوء على العوامل المحددة للأداء الاقتصادى فى هذه الدولة أو تلك، وطبعها بطابع وصفى محض لا يذهب فى التفسير إلى أبعد بكثير من السطح أو من ذكر الأسباب المباشرة جداً، والتى يكاد ذكرها أن يكون مجرد إعادة لوصف الظاهرة نفسها المطلوب تفسيرها. إن هذا هو بالضبط ما نجده فى هذا التقرير الأول عن «التنمية الإنسانية العربية»، وهو ما أتناوله الآن بالتفصيل.



فى الفصل السادس من هذا التقرير، والذى يحمل عنوان «توظيف القدرات الإنسانية: استعادة النمو الاقتصادى وتخفيف حدة الفقر الإنسانى»، يتناول التقرير معدلات نمو الناتج القومى ومتوسط الدخل فى البلاد العربية فى ربع القرن الماضى، فيقول إنه فى الفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٩٨، حقق العالم العربى نمواً فى الناتج المحلى الإجمالى بلغ فى المتوسط ٣,٣٪، وحيث إن حجم السكان زاد بمعدل ٢,٨٪، فقد بلغ معدل نمو الناتج الحقيقى للفرد (أى متوسط الدخل) فى هذه الفترة، نحو ٠,٥٪ (أى نصف فى المائة)، بينما تجاوز متوسط الزيادة على الصعيد العالمى ١,٤٪ سنوياً، «ويعنى ذلك وجود ارتفاع طفيف للغاية فى متوسط مستوى معيشة السكان، إن لم نقل بوجود شبه ركود فى هذا المجال» (الطبعة العربية من التقرير، ص ٨٤).

كيف يمكن تفسير هذا الأداء السيئ؟. إن عوامل كثيرة تتوارد على الذهن، ولابد أنها لعبت دوراً مهما. من هذه العوامل بالطبع الانخفاض الشديد فى أسعار

البترول، فالفترة التى يغطيها هذا التقرير تبدأ من سنة ١٩٧٥ وهى السنة التالية للارتفاع المدهش فى أسعار النفط، إذ تضاعفت هذه الأسعار فى الشهور القليلة التالية لحرب ١٩٧٣ ما بين ثلاث وأربع مرات، ولكن أسعار النفط مالت إلى الانخفاض بشدة فى الثمانينيات وعلى الأخص ابتداء من ١٩٨٦، مما دفع بإيرادات وقيمة الناتج الإجمالى للدول المصدرة للنفط إلى الانخفاض الشديد، كما أثر هذا بشدة على تحويلات المهاجرين من الدول العربية الأخرى مما انعكس بدوره فى حجم الادخار والاستثمار فى هذه الدول فأثر بالتالى فى معدلات النمو.

هناك أيضاً ما تعرضت له كثير من الدول العربية من حروب عصفت باقتصادها وأثرت تأثيراً بالغ السوء على معدلات النمو فيها، كأثر الحرب العراقية / الإيرانية على الاقتصاد العراقى، وحرب الخليج الثانية على اقتصاديات العراق والأردن والكويت وسائر دول الجزيرة العربية، والحرب الأهلية فى لبنان التى استمرت طوال الجزء الأكبر من الفترة التى يغطيها هذا الجزء من التقرير، والحرب الأهلية فى السودان، بالإضافة إلى أحداث العنف وأعمال الاعتداء الإجرامية (التى يطلق عليها عادة اسم الإرهاب) والمنسوبة لجماعات إسلامية فى مصر والجزائر.. إلخ. ترتب على كل هذا ليس فقط تبديد مباشر وكبير للموارد الاقتصادية، ولكن أيضاً تحويل موارد أخرى كان يمكن أن تتجه إلى بناء طاقات إنتاجية جديدة فاتجهت بدلاً من ذلك إلى استخدامات عسكرية، وتخفيض معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى العالم العربى، وتأثير سلبى على حركة السياحة وإيراداتها.

من الممكن أيضاً تفسير الأداء الاقتصادى السيئ لبعض البلاد العربية، ولو جزئياً، بالأثر السلبى الذى أحدثه نمط الانفتاح الاقتصادى على الخارج، والتحرير المفاجئ وغير المنضبط للواردات، مما عرّض بعض الصناعات الوطنية لمنافسة شديدة من منتجات أجنبية لم تستطع هذه الصناعات الصمود أمامها، فى الوقت الذى خفضت فيه الدولة بشدة من استثماراتها، مما أدى إلى تراخى معدل الاستثمار فى القطاعات الإنتاجية، صناعية وزراعية، حيث لم تعوض زيادة الاستثمار الخاص فى هذه القطاعات ما حدث من نقص فى استثمارات القطاع العام، ودفع بنسبة كبيرة من الاستثمارات الجديدة إلى قطاعات قليلة الإنتاجية وذات قدرة محدودة للغاية على دفع الاقتصاد القومى إلى الأمام.

تضافرت كل هذه العوامل لإنتاج هذا المعدل المتواضع للغاية للنمو فى العالم العربى ككل (نصف فى المائة خلال الفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٩٨). ولكن البلاد العربية المختلفة تفاوتت فيما بينها تفاوتاً كبيراً فيما يتعلق بالأهمية النسبية التى يحتلها هذا العامل أو ذاك. فانخفاض أسعار النفط أثر بالطبع على الدول الغنية بالنفط أكثر بكثير مما أثر على دولة مثل لبنان أو تونس. والانفتاح بأقل قدر من الضوابط أثر على أداء الاقتصاد المصرى أكثر مما أثر على دول النفط التى كانت دائماً تمارس الانفتاح الاقتصادى بأقل قدر من القيود. والحروب الخارجية والأهلية أثرت بالطبع على العراق ولبنان أكثر مما أثرت على سوريا ومصر. والاعتداءات الإرهابية على السياح أثرت على مصر أكثر مما أثرت على تونس مثلاً.. إلخ.

يترتب على ذلك أن تقديم صورة صحيحة لأداء الاقتصاد العربى، وتفسير هذا الأداء يتطلب على الأقل الأمرين الآتيين:

الأول: إبراز الاختلاف فى ظروف بعض الدول العربية عن غيرها، من حيث العوامل الأساسية المؤثرة فى أداء الاقتصادى.

والثانى: التمييز، فى داخل العوامل المؤثرة على الأداء الاقتصادى، بين العوامل الخارجية التى لا حيلة للدولة معها أو التى يصعب عليها التحكم فيها، والتى قد تصل أحياناً إلى حد الضغط المباشر من مصالح خارجية تستهدف توجيه المسار الاقتصادى توجيهاً معيناً، وبين العوامل التى تدخل فى تكوين ما يسمى بالسياسة الاقتصادية، والتى تخضع لإرادة السلطات المسئولة فى داخل الدولة محل البحث.

ولكن «تقرير التنمية الإنسانية العربية» الذى نناقشه فى هذا الفصل، لم يراع هذين الأمرين بدرجة كافية أو مرضية. فنادراً جداً ما قام هذا التقرير بالتمييز الكافى بين ظروف دولة عربية (أو مجموعة من الدول العربية) وظروف دولة أو مجموعة أخرى، أو بين التفسير الذى يصلح لإلقاء الضوء على أداء بعض الدول والتفسير الذى يصلح لغيرها. فإذا قام بهذا التمييز أشار إليه على عجل ودون الإفاضة اللازمة لتوضيح الفوارق الحاسمة بين هذه الدول. والتقرير بدا حريصاً على عدم الخوض فى شرح العوامل (والضغوط) التى قد تكون مسئولة عن هذا الفشل أو

ذاك، بل كثيراً ما تجاهل ذكرها أصلاً. نعم، إنه يذكر على عجل أثر انخفاض أسعار النفط فى الثمانينيات، أثناء حديثه عن تفسير «عدم انتظام النمو الاقتصادى فى العالم العربى» (ص ٨٢)، ولكنه لا يعطى هذا العامل حقه فى تفسير سوء الأداء الاقتصادى العربى فى المدى الطويل، ولا يكاد يذكر الآثار البعيدة لهذا العامل (انخفاض أسعار النفط) على الدول العربية غير الغنية أو غير المنتجة للنفط. والتقرير يتجنب بالطبع أى إشارة إلى ما يمكن أن يكون قد أحدثه الانفتاح الاقتصادى غير المنضبط على أداء بعض القطاعات الاقتصادية المهمة، ولا يكاد يتعرض لأثر الحروب الخارجية والداخلية وحوادث الإرهاب (التى قد لا تكون كلها ولا حتى معظمها نتيجة قرارات عربية مستقلة). بل إن طريقة تناول التقرير لأثر اعتداءات دولة إسرائيل وتهديدها للدول العربية المحيطة بها على الأداء الاقتصادى العربى، تبدو لنا مدهشة حقاً. صحيح أن التقرير يذكر إسرائيل فى موضع مبكر من التقرير، إذ يأتى ذكرها فى أول صفحة فيه، ولكن إسرائيل تصوّر هنا وكأن خطرها وأثرها ينحصران فى واقعة «احتلالها» لأرض عربية، وليس فى كونها، بالإضافة إلى ذلك، تهديداً مستمراً بالاعتداء على من حولها ووسيلة مستمرة للضغط على صانعى القرار الاقتصادى والسياسى فى الدول العربية المجاورة لإسرائيل.

إن التقرير يصف أثر إسرائيل على الأداء الاقتصادى العربى بأنه «غمامة سوداء»، وعندما يقوم بشرح ما يقصده بهذه «الغمامة السوداء» يذكر أولاً احتلال إسرائيل لأجزاء من الدول المجاورة، ثم يدمج كل ما عدا هذا من آثار فى عبارات عامة ومبهمة يختمها بالعبارة الآتية: «فى أحيان معينة يمكن أن تستخدم الحاجة إلى تعبئة الشعب ضد المعتدى الخارجى مبرراً لكبح الخروج عن الصف فى وقت يتطلب فيه التحول الديمقراطى قدراً أكبر من التعددية فى المجتمع ومزيداً من الحوار العلنى حول سياسات التنمية الوطنية. بكل هذه الطرق يجمد الاحتلال النمو والازدهار والحرية فى العالم العربى» (ص ٢).

فليلاحظ القارئ أولاً حرص التقرير على استخدام كلمة «الاحتلال» بدلاً من تسمية إسرائيل باسمها، وتصويره للخطر الإسرائيلى على أنه مجرد تهديد للديمقراطية، وكأن مصدر الخطر ليس هو إسرائيل نفسها، أو ما تفعله، أو ما تهدد بفعله، بل خطرها هو أن الحكومات العربية تتخذها ذريعة، وكأن الخطأ ليس هو

خطأ إسرائيل بل خطأ الحكومات العربية، وكأن الكارثة التى وقعت بالعرب من جراء إسرائيل تتلخص فى حرمانهم من «التحول الديمقراطى» ومن «الحوار العلنى»!.

هذا الميل الواضح فى التقرير لتجنب الخوض فى العوامل المهمة والمسئولة عن سوء الأداء الاقتصادى، ليس بالظاهرة الجديدة - كما سبق أن أشرت - فى التقارير الصادرة من هيئات الأمم المتحدة. والمرء يميل إلى الاعتقاد بأنه إذا حدث وقام الكاتب الأصلى للتقرير، أو لجزء منه، بالتعرض لمثل هذه القضايا الشائكة فإن المسئول عن الصياغة النهائية للتقرير (أو من يسمى عادة «بالمحرر» - (editor) لابد أن يتكفل بمهمة الحذف وإعادة الصياغة بما يضمن إهمال هذه القضايا إهمالاً تاماً أو على الأقل تمييعها.

الأسلم لكاتب التقرير، فى مثل هذه الظروف، اللجوء إلى شىء يشبه التفسير ولكنه ليس تفسيراً على الإطلاق، وسأحاول الآن أن أوضح للقارئ هذا الأمر الذى لا يخلو من طرافة.

* * *

كثيراً ما يعبر الاقتصاديون عن نمو الناتج الإجمالى لدولة ما فى صورة معادلة تحلل النمو إلى عنصرين: معدل الاستثمار وكفاءة الاستثمار، فلا تقول المعادلة أكثر من أن معدل النمو فى دولة ما يتوقف على عاملين: الأول: هو النسبة التى تقتطعها هذه الدولة من دخلها لتوجهها إلى تكوين رأس مال إضافى (أى إلى الاستثمار). والثانى: هو مدى كفاءة هذا الرأس مال الإضافى. هذا القول ليس إلا تحصيل حاصل أو هو بديهية لا يختلف فى الحقيقة عن القول، مثلاً، بأن ارتفاع الهرم الأكبر فى الجيزة يساوى ارتفاع هرم خوفو، فالهرم الأكبر هو نفسه هرم خوفو. ذلك أن من البديهى أن النمو (أى نمو) لا يمكن أن يحدث دون استثمار، ومن ثم فإن درجة النمو (أو معدله) لابد أن تتوقف على حجم هذا الاستثمار ودرجة إنتاجيته (أو كفاءته). وإنتاجية أو كفاءة الاستثمار لابد أن تشمل كل شىء تحت الشمس مما يمكن أن يؤثر فى النمو، من إنتاجية العامل إلى توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة إلى الظروف النفسية التى تحكم صانع القرار.. إلخ.

وقد تندر مرة أحد الاقتصاديين (هو الاقتصادى الإنجليزى الشهير هانز سينجر (Hans Singer) على كون هذه المعادلة مجرد بديهية، وأنها لا تزيد على تحصيل الحاصل، فقال إن من الممكن أيضاً للمرء أن يقول، دون خشية الخطأ، وبنفس الدرجة من الصحة، أن نمو الناتج الإجمالى يتوقف على النسبة التى تخصصها الدولة لإنتاج الكراريس بشرط أن نضيف إلى ذلك عاملاً آخر وهو درجة «كفاءة» هذه الكراريس، أى درجة قدرتها على المساهمة فى زيادة الناتج الإجمالى، إذ إن هذا العامل الثانى (كفاءة الكراريس) لابد أن يتضمن كل العوامل المؤثرة فى النمو، اقتصادية كانت أو اجتماعية أو نفسية . . إلخ .

ولكن الاستثمار، أو الإضافة إلى رأس المال، يمكن أن يحلل بدوره إلى إضافة إلى رأس المال «المادى» أو إضافة إلى رأس المال «البشرى»، وذلك إذا قبلنا وصف العمال بأنهم نوع من أنواع «رأس المال»، ومن ثم يصبح من الممكن القول بأن نمو الناتج القومى يتوقف على حجم الإضافة إلى رأس المال المادى، وحجم الإضافة إلى رأس المال البشرى (أى العمالة) وعلى مدى كفاءة هذا وذاك. إذا قلنا هذا فنحن أيضاً لا نفعل أكثر من تحصيل الحاصل، أى تقرير بديهية من البديهيات، تصف أو تحلل ولكنها لا تفسر، ولا تختلف عن قولنا إن العدد ٤ يتكون من إضافة ٢ إلى ٢، أو إن طلبة جامعة من الجامعات يتكونون من جمع الذكور إلى الإناث، أو جمع التلاميذ الذين تزيد سنهم على العشرين إلى هؤلاء الذين تقل سنهم عن العشرين والذين تساوى سنهم العشرين بالضبط، مما يمكن أن «يكتشفه» أو يتوصل إليه أى شخص دون حاجة إلى الذهاب إلى هذه الجامعة ليتحقق من صدق هذه المقولة أو كذبها، فهى صحيحة بالضرورة ولكنها لا تضيف أى شىء إلى معلوماتنا.

مثل هذا بالضبط ما فعله تقرير التنمية الإنسانية العربية عندما قدّم لنا تفسيره «لانخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى العالم العربى»، فتفسيره لا يكاد يزيد على القول بأن هذا الانخفاض يعود إلى انخفاض «كفاءة رأس المال المادى» وانخفاض «كفاءة رأس المال البشرى» (٨٢ـ٨٣) صحيح أنه يخبرنا فضلاً عن ذلك بأن معدل زيادة رأس المال المادى كان عالياً فى بعض الفترات ومنخفضاً فى غيرها، ولكن «التفسير» بعد هذا لا يزيد عما ذكرته حالاً، وهو كما لابد أن يلاحظ القارئ، تفسير صحيح بالطبع، ولكنه لا يقول لنا شيئاً على الإطلاق، ولا يفتح باباً

للتفكير أو النقاش، بل يغلق جميع الأبواب «فكفاءة رأس المال» وكذلك «كفاءة رأس المال البشرى» يثيران جميع قضايا التنمية: اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية.. إلخ، ومن ثم فالاقتصار على الإحالة إلى «مستوى الكفاءة» بصفة عامة، هو من قبيل الصمت التام والامتناع عن الخوض فى أى محاولة جدية للتفسير.

هناك عامل واحد اختاره التقرير من بين مختلف العوامل المحددة «لكفاءة رأس المال البشرى»، ووجده يحتاج إلى أن يذكر بالاسم، وهو التعليم. فيقول التقرير: «ويمكن تعليل الانخفاض النسبى فى النمو والإنتاجية بكون البلدان العربية تتخلف عن البلدان سريعة النمو فى تكوين رأس المال البشرى (مقاساً بمتوسط سنوات التعليم). والمقارنة مع ثلاثة من النمور الآسيوية (هونج كونج وكوريا الجنوبية وتايوان)، تظهر العديد من الأمور. ففى عام ١٩٦٠ كان متوسط ناتج الفرد فى البلدان العربية أعلى من مثيله فى بلدان النمور الثلاثة، وبالمقابل كان متوسط سنوات التعليم للفرد فى النمور الثلاثة أعلى منه فى البلدان العربية بنحو ثلاث سنوات. ولقد تضاعف هذا الفارق إلى ست سنوات خلال الفترة (٦٠ ـ ١٩٩٢) والأمر كذلك، فلا غرابة أن يهبط الناتج للفرد فى البلدان العربية إلى أقل من نصف مثيله فى كوريا الجنوبية، بعد أن كان يتجاوزه فى بداية الفترة» (ص ٨٤).

ولابد أن يلاحظ القارئ أن هذه الطريقة فى الاستنتاج هى طريقة معيبة للغاية. فالتقرير يختار عاملاً واحداً اختياراً عشوائياً، وهو التعليم، لينسب إليه الانخفاض النسبى فى النمو والإنتاجية فى العالم العربى ككل، رغم اختلاف البلاد العربية اختلافاً كبيراً فيما بينها فى مدى التقدم الذى أحرزته كل منها فى هذا الصدد، ورغم التنوع الشديد فى أنواع التعليم، والاختلاف الكبير فيما بين هذه الأنواع من حيث صلة كل منها بمعدلات النمو وتأثيره فيها، ورغم قصور المقياس الذى اتخذه التقرير كمؤشر لحالة التعليم، وهو «متوسط سنوات التعليم» دون اعتبار لنوعه أو كفاءته أو ملاءمته.. إلخ. وبنفس هذه الطريقة المتسرعة فى الاستنتاج يمكن للمرء أن يزعم نفس الزعم لأى عامل آخر، كشخصية الحاكم أو الحالة النفسية للعمال أو لنمط توزيع الدخل أو طبيعة المناخ الثقافى أو نوع البرامج التليفزيونية أو حالة المواصلات.. إلخ. فيقول إن الحالة فى البلدان العربية، فى أى أمر من الأمور كانت مختلفة عنها فى النمور الآسيوية الثلاثة، ويستنتج من ذلك مسئولية هذا

العامل عن ضعف الأداء الاقتصادى العربى. ويختم هذا بقوله «فلا غرابة أن يهبط الناتج للفرد فى البلدان العربية إلى أقل من نصف مثيله فى كوريا الجنوبية، بعد أن كان يتجاوزه فى بداية الفترة».

* * *

لا تختلف طريقة مناقشة التقرير لقضية «التعاون الاقتصادى بين البلاد العربية» عن طريقته فى مناقشة معدلات النمو. فالفصل الثامن المخصص لمناقشة هذه القضية يبدأ بفقرة يعبر فيها كاتبو التقرير عن الحزن والأسف، إذ إنه: «ربما لا تتاح لمجموعة من دول العالم مقومات التعاون والتكامل، بل والتوحد، قدر ما يتوافر للبلدان العربية. وعلى حين تسعى بلدان العالم جميعها للانتماء لكيانات كبرى خاصة فى عصر العولمة والمنافسة الشرسة، فمازالت الدول العربية تواجه العالم الخارجى وتحديات المنطقة فرادى، الأمر الذى يفوّت على العرب ثمار التعاون الوثيق فى مضمارى التنمية الإنسانية والأمن القومى». (ص ١١٧).

والذى يقرأ قصة الفشل العربى فى تحقيق أى صورة فعّالة من صور الاندماج الاقتصادى، رغم الطموحات العالية والآمال العريضة التى كان يعلقها العرب على تحقيق الوحدة الاقتصادية منذ السنوات الأولى التالية للحرب العالمية الثانية، لا يمكن أن يعجز عن رؤية الدور الحاسم الذى لعبته العوامل الخارجية لإفساد أى مشروع وحدوى وإحباط أى خطوة يخطوها العرب فى هذا الاتجاه، من الاعتداء الإسرائيلى فى عام ١٩٦٧، الذى أفقد مصر فعاليتها وقدرتها على قيادة المشروع الوحدوى العربى، إلى الضغط على بعض الدول العربية لعقد اتفاقات منفردة مع إسرائيل، إلى الضغط على دول عربية غنية للامتناع عن تقديم معونات اقتصادية تحتاجها دول عربية أخرى بشدة لإجبار هذه الأخيرة، بعد توريطها فى الديون، على الارتماء فى أحضان قوى خارجية، إلى تشجيع إنشاء تجمعات إقليمية صغيرة بمعزل عن المحيط العربى الأوسع، إلى تعطيل أى محاولة تبذل، رغم كل ذلك، للتنسيق بين الدول العربية لاتخاذ مواقف مشتركة إزاء أخطار محققة تهددها جميعاً، إلى التدخل لمنع عقد مؤتمرات للقمة العربية فى ظروف كانت تحتم عقد مثل هذه المؤتمرات.. الخ. كانت النتيجة الحتمية لكل ذلك هى التفكك

والتشتت والعجز التام عن إحراز أى تقدم جدى فى مضمار التعاون العربى يساهم فى تحقيق الآمال القومية. وقد قام بوصف هذه الحالة من التفكك والتشتت والعجز، عدد كبير من المعلقين العرب والأجانب خير قيام، طوال العشرين أو الثلاثين عاماً الماضية.

لم نكن بحاجة إذن إلى أن يأتى تقرير جديد عن التنمية الإنسانية العربية لينضم إلى جوقة المعلقين ليعلن مرة أخرى فشل العرب وعجزهم عن تحقيق أى صورة فعالة للتعاون العربى. ولكن هذا هو ما حدث. فها هو التقرير يذرف الدموع، هنا أيضاً، على فشل العرب حيث نجح الآخرون، ثم يشرع التقرير، فى جزء قد يبدو لأول وهلة وكأنه سيقدم تحليلاً للأسباب التى أدت إلى هذا الفشل والعجز، ويحمل عنوان «معوقات التعاون العربى» (ص ١٢٤ ـ ١٢٥)، فى تقديم ما لا يزيد فى الحقيقة على إعادة وصف ما حدث ولكن بعبارات جديدة، دون أن يقدم ما يصلح لاعتباره تفسيراً لما حدث. «فالمعوقات» أو أسباب الفشل فى تحقيق التعاون العربى، فى نظر التقرير، تنحصر فى سبعة معوقات هى:

١ - «المحاكات لتجارب التكتلات الأخرى كالسوق الأوروبية المشتركة دون النظر إلى واقع الدول العربية، ومدى ملاءمة هذه النماذج وإمكانياتها وظروفها الخاصة، من ذلك على سبيل المثال الاقتصار على مدخل تحرير التجارة والتبادل السلعى. . دون الأخذ بعين الاعتبار قصور الطاقة الإنتاجية العربية وتشابه السلع العربية وتنافسها، بدلاً من تكاملها».

٢ - «اختلاف الأنظمة السياسية».

٣ - «التأثير السلبى للخلافات السياسية الظرفية بين الدول العربية والتوازنات القطرية».

٤ - «إن العمل العربى صاغ أحياناً أهدافاً طموحة وعاطفية ثم حكم على نفسه بالفشل لعدم تحقيقها».

٥ - «انشغال الحكومات بالقضايا الداخلية وضغوطاتها وضعف متابعة تحقيق غايات الاتفاقيات وهدف التكامل».

٦ - «إن الواقع العربى حدّ من فاعلية المنظمات وتحقيق أهدافها».

٧ - «تأثير النفط العربى والتفاوت الاجتماعى الكبير جداً فى بعض الأحيان نتيجة تفاوت الدخول ومستويات المعيشة».

لا أظن أن القارئ يمكن أن يجد فى هذه البنود السبعة أكثر من إعادة وصف الواقع العربى دون أن تنطوى على أى تقدم، ولو بخطوة واحدة، نحو فهم أسباب العجز العربى عن تحقيق التعاون الاقتصادى المأمول. «فتشابه السلع العربية وتنافسها بدلاً من تكاملها» ليس سبباً لتعطيل التعاون العربى بل هو أحد عناصر الواقع العربى الذى كان من المأمول أن يؤدى التعاون العربى إلى تغييره. وقل مثل هذا عن «اختلاف الأنظمة السياسية» وعلى «التفاوت الكبير جداً بين مستويات المعيشة».. إلخ. أما «التأثير السلبى للخلافات السياسية الظرفية» و«اقتصار العمل العربى على تحديد أهداف طموحة وعاطفية» و «انشغال الحكومات بالقضايا الداخلية» فلا يصلح لأن تكون تفسيرات لأنها هى بالضبط ما نريد تفسيره.

* * *

ليس فى كل ما تقدم، من تجنب أى محاولة لتقديم تفسير حقيقى للفشل أو النجاح، وتجنب الخوض فى مسئولية الضغوط الخارجية عن العجز عن تحقيق الآمال، ليس فى كل هذا شيء يشذ عما تعودنا أن نراه فى التقارير الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة عندما تتناول قضايا التنمية والتخلف. بل وليس هناك شيء غير مألوف فى هذا الميل إلى الوقوف عند السطح دون الخوض فى أعماق الظاهرة فى محاولة جدية للفهم والإفهام. ذلك أن أى خوض فى مثل هذه الأمور وأى محاولة جدية للفهم والإفهام لابد أن تنتهى بشيء يشبه الفضيحة، والكشف عن أمور يحسن أن تظل مختبئة.

ولكن الجديد حقاً فى (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢)، إذ يصدر من هيئة دولية هى برنامج الأمم المتحدة للإنماء، هو هذه القسوة غير المعتادة فى الحديث عن أداء الحكومات العربية خلال ربع القرن الماضى وحتى الآن. هذه القسوة، أو ما يمكن أن يسميه كاتبو التقرير والمعجبون به «بالصراحة»، تبدو لنا مسلكاً غير مألوف من جانب منظمة من منظمات الأمم المتحدة التى تعودنا منها مراعاة منتهى الأدب

واللطف فى الحديث عن أى دولة من الدول، مهما كان ما عرف عنها من نقائص. الدول فى نظر الأمم المتحدة سواء، ولابد أن تحظى كل منها بالاحترام الواجب بصرف النظر عن التقييم الأخلاقى أو السياسى لتصرفاتها، أو رأى المجتمع الدولى فيها. ولكن ها نحن الآن نرى شذوذاً عن هذه القاعدة فى هذا التقرير الصادر عن الدول العربية، مما لابد أن يلفت النظر ويثير الاستغراب.

ولكن تصادف أن صدر هذا التقرير فى وقت دأبت فيه وسائل الإعلام الغربية ـ وخاصة الأمريكية ـ على توجيه مختلف أنواع النقد، مهما بلغ من القسوة والظلم ومجافاة الحقيقة، إلى هذه الدولة العربية أو تلك، وإلى العرب عموماً والمسلمين، دون مراعاة للدقة الواجبة فى التمييز بين الإرهابى منهم وغير الإرهابى، بل وتستخدم ألفاظاً جديدة على الخطاب السياسى، أقرب إلى السب والقذف منها إلى الوصف أو الإعلام، كوصف بعض الدول «بالمارقة»، وأخرى باحتراف أعمال الإرهاب أو الشر، فكيف لا يخطر بالبال الربط بين ذلك السلوك غير المألوف من جانب برنامج الأمم المتحدة للإنماء، وبين هذا الأسلوب الجديد فى الكلام عن العرب والمسلمين؟. بل ألا يرى المرء تغيراً ملحوظاً فى سلوك منظمة الأمم المتحدة بأسرها منذ انتهاء الحرب الباردة ورفع شعارات مكافحة الإرهاب والصراع بين الحضارات كبديل لشعارات مكافحة الشيوعية والصراع بين النظم الديمقراطية والنظم الشمولية؟. فهل لنا إذن أن نتوقع أن يكون هذا التقرير عن «التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢» مجرد بداية لتطور مهم فيما يصدر عن منظمات الأمم المتحدة من تقارير ودراسات، وأن يرافق هذا التدهور الذى شهدنا بدايته فى درجة الاستقلال السياسى الذى تتمتع به منظمة الأمم المتحدة، تدهور مواز فى المستوى العلمى للتقارير والدراسات الصادرة عنها؟.

(١٠)
عن محاولات
«تحسين صورة العرب والمسلمين»

لم يعجبنى منظر لفيف من كبار كتّابنا ومثقفينا، وقد اجتمعوا فى صالة فخمة فى واحد من أكبر فنادق القاهرة ليناقشوا كيف يمكن تحسين صورة الإسلام فى أعين الغرب؟.

فحتى فى أحسن الظروف، عندما تكون العلاقة بيننا وبين الغرب علاقة وئام وصداقة، ما الذى يجعلنى أبذل جهداً إضافياً لتحسين صورة الإسلام فى الغرب، بعد كل ما كتب ونشر عن الإسلام فى الغرب والشرق طوال القرون الماضية؟ ولماذا لا يأتى إلىّ من يريد مزيداً من العلم والفهم للإسلام بدلاً من أن أذهب أنا إليه؟ نحن لا نزيد شرفاً بأن تتحسن صورتنا فى أعينهم، والإسلام لا يحتاج إلى أن يتزيّن ويتجمّل من أجل أن يحصل على إعجاب الغرب.

إذا كان هذا صحيحا فى أحسن الظروف، فما بالك به فى ظروفنا الحالية، حيث يشبعنا الساسة ووسائل الإعلام فى الغرب إهانة وتحقيراً، ولا يكفّون عن الكلام عن الإسلام والمسلمين بما نكره وبما يخالف الحقيقة مخالفة صارخة؟ هل يجوز فى هذه الحالة أن أتطوّع بالذهاب إليهم فى محاولة لتحسين رأيهم فىّ، وطمعاً فى الحصول على رضاهم عنى وعن دينى؟.

فى الأمر شىء تعافه النفس بلا شك. فكيف تصعب رؤيته على كبار مثقفينا وكتّابنا؟ وكيف ينساقون بهذه السهولة وراء من يرفع شعار «تحسين صورة الإسلام فى عيون الغرب»، دون تروّ أو كياسة؟.

فلنضع جانبا من قد يكون هدفه أنانياً بحتا وشخصيا مائة بالمائة، فدفعه إغراء

ما قد يمكن تحقيقه من كسب مادى أو أدبى فى غمار تلك الموضة الجديدة «موضة تحسين صورة الإسلام فى عيون الغرب» . دعنا من هؤلاء ، فهم إن وجدوا لابد أن يكونوا قليلى العدد ولا يمكن أن تكون لهم أهمية تذكر . فما بال الباقين إذن؟ وكيف وقعوا فى هذا الخطأ؟ .

هناك بالطبع الظن بأن أى جهد يشيد بالإسلام ويبرز مواطن قوّته لابد أن يكون عملا محموداً ، بصرف النظر عن طبيعة الجماعة التى يوّجه إليها الكلام . ولكن هل هذا صحيح؟ هل يجوز حقاً تجاهل الفرق بين مخاطبة من كان حسن النية ويريد حقاً أن يستمع إليك ، وعلى استعداد لتصحيح ما قد يكون قد وقر فى ذهنه من أخطاء ، وبين مخاطبة شخص سيئ النية خبيث الطوية ، على استعداد لاستخدام كافة الوسائل للتشويش عليك وإفساد خطتك ، بل واستخدام ما يمكن أن تبذل من جهد للإيقاع بك وللإضرار بقضيتك؟ فإذا أنت بعد أن شددت الرحال إلى بلادهم وبذلت كل ما فى وسعك فى محاولة إقناعهم ، قد تمادوا فى إهانتك والإساءة إليك ، كأن يعملوا ما فى جهدهم لمنع صوتك من الوصول إلى من أردت الوصول إليه ، أو تأجير من يستثير غضبك فتندفع إلى قول ما لم تكن عزمت على قوله ، إلى غير ذلك من وسائل كثيرة يمكنهم بها أن يضيعوا جهدك سدى . هل يجوز فى مثل هذه الظروف أن تقول إن أى جهد لمحاولة تحسين صورة الإسلام لابد أن يكون عملا محموداً؟ .

أو فلننظر إلى مختلف الاستراتيجيات التى يمكن أن يطبقها ذلك الذى يذهب إلى الغرب بغرض «تحسين صورة الإسلام» ، وما يمكن أن يؤدى إليه كثير منها من ضرر فادح بالإسلام وبمن يحاولون تحسين صورته .

فمن بين هذه الاستراتيجيات أن يحاول المبعوث إلى الغرب أن يثبت لسامعيه أو قارئيه أن مبادئ الإسلام «شبيهة» بمبادئ الغرب ، أو أن الإسلام فى الحقيقة لا يختلف كثيراً عن المسيحية ، وأن يحاول إقناع الجمهور بأنه ليس هناك ما يوجب القلق من الإسلام ، ذلك لسبب بسيط وهو أن ما تظنونه شيئاً مختلفاً عنكم ليس شيئاً مختلفاً على الإطلاق .

هذه الاستراتيجية ، فضلاً عن أنها تقوم على خطأ محض ، لا تعنى فى النهاية إلا

التنازل عن خصوصيتك، بل إذا استخدمنا عبارة أصرح، التنازل عن الإسلام أصلاً. ذلك أن هوية الشئ تتحدد باختلافه عن غيره، فإن لم يكن هناك ما يميزه عن غيره زال وجوده أصلا. هذه الحقيقة البسيطة أدركها وعبّر عنها منذ مائة عام اللورد كرومر، المعتمد البريطاني فى مصر، عندما قال هذه العبارة التى قد تفهم بأكثر من معنى، ولكنى أفهمها بالمعنى الذى ذكرته حالاً. قال اللورد كرومر «إن إسلاما تجرى عليه عملية الإصلاح لا يعود بعد ذلك إسلاماً» (Islam reformed is Islam no longer) فهو لم يكن يقصد فى رأيى أكثر من أن يقول إن كل من يحاول، باسم الإصلاح، أن يفسّر الإسلام تفسيراً يجعله أقرب إلى مبادئ الأوروبيين، إنما يتخلى فى الحقيقة عن الإسلام.

إنى لا أنفى بالطبع أن هناك أوجه شبه مهمة بين بعض المبادئ الإنسانية التى تتبناها الحضارة الغربية، وبعض المبادئ الإسلامية، ولكن هناك أيضاً وبالطبع اختلافات كثيرة ومهمة. وهذا لا يجعل المبادئ الإسلامية «أقل قدراً» من مبادئ الحضارة الغربية وإنما يجعلها فقط «مختلفة»، والمسلم يعتز بمبادئه الإسلامية مهما كان اختلافها عن مبادئ الحضارات والثقافات الأخرى. فإذا حاول مسلم أن يتجاهل هذه الاختلافات أو يتغاضى عنها، إما بعدم ذكرها أصلا، أو بأن يحاول أن يعطى بعض النصوص الإسلامية معانى تتفق مع مبادئ الغير، لمجرد أن يكسب رضا هذا الغير، فهو لابد ظالم للحقيقة وظالم للإسلام وظالم لنفسه.

من الاستراتيجيات الأخرى التى يلجأ إليها من يحاول «تحسين صورة الإسلام» محاولة التبرؤ من هؤلاء المسلمين الذين يكرههم الغرب فيقول إنهم «ليسوا مسلمين حقيقيين أو ينتمون للإسلام، وأن الإسلام الحقيقى لا يقول هذا بالمرة، ومن ثم فنحن نتبرأ منهم ونعتبرهم مجرمين ومارقين مثلما يعتبرهم الغربيون بالضبط».

هذا الاتجاه فى محاولة الدفاع عن الإسلام بالتمييز بين ما يسمى بالإسلام الحقيقى والإسلام غير الحقيقى، أو بين المسلم «والمتأسلم»، كما يسمح بعض كتابنا لأنفسهم أن يقولوا، هو أيضاً اتجاه بغيض فى نظرى، كما أنه اتجاه خطير قد يؤدى بالسائر فيه إلى التهلكة. أما أنه بغيض فلما يتضمنه من ادعاء وغرور إذ يزعم قائله إن هناك إسلاما «حقيقيا» لا يفهمه إلا هو، وكل ما عدا هذا الإسلام هو إسلام «غير حقيقى».

إنى لا أنكر بالطبع أن هناك نصوصا إسلامية كثيرة تحتمل أكثر من تفسير ولا يجب أن يعترض أحد على هذا، بل وما أكثر ما صدر من كتب تحمل عناوين تتضمن بصراحة هذا المعنى، إذ تقدم هذه الكتب نفسها على أنها تفسير المؤلف للنصوص الإسلامية وكيفية فهمه. وإنما أعترض على طريقة التعبير عن هذه الاختلافات فى التفسير. إذ لا يجوز فى رأيى، ولو من باب الالتزام بالأدب وحده، ومهما سمحنا باختلاف التفسيرات، أن نقول إن هذا هو الإسلام «الحقيقى»، وذلك إسلام «غير حقيقى أو زائف»، كما أن من سوء الأدب أيضاً أن نصف شخصاً، مهما كان اختلافنا معه، بأنه «متأسلم»، أى أنه مدّع وأفّاق. نعم، كان رجل مثل الشيخ محمد عبده يقدّم تفسيراً جريئاً وجديداً فى عصره لكثير من النصوص الإسلامية، ولكنى لا أظن أن رجلا مثله كان يمكن أن يستخدم فى الدفاع عن رأيه، عبارات من نوع «الإسلام الحقيقى» و«الإسلام غير الحقيقى»، أو أن يصف شخصاً بأنه مسلم حقيقى وآخر بأنه «متأسلم»، إذ كان أدبه يمنعه من ذلك.

ولكن هذا المنحى فى «الدفاع عن الإسلام»، هو أيضاً منحى خطير إذ إنه يتيح لخصوم الإسلام فرصة القول بأنه إذا كان هذا رأيك فما الذى يضمن لنا أن كثيرين غيرك يرون مثل رأيك ويفهمون الإسلام كما تفهم؟ وخاصة أن الذين يرتكبون هذه الأعمال الإجرامية يقولون بأعلى صوت وبمنتهى الثقة إن هذا دون غيره هو «الإسلام الحقيقى»؟.

كذلك فإنى لا أشعر بأى ارتياح عندما أجد هؤلاء الذين يحاولون «تحسين صورة الإسلام» فى أعين الغرب، يلجئون إلى محاولة بيان فضل المسلمين على الحضارة الغربية، وأنه لولا المسلمين ما أطلع الغربيون على كتب أرسطو وسائر علوم اليونان، ومن ثم فالحضارة واحدة فى الحقيقة ونحن شركاء فيها، وبهذا نكون أصحاب فضل عظيم فى إنشاء هذه المبادئ الرائعة التى ينادى بها الغربيون اليوم. إن كل هذا صحيح بلا شك ولكنى لا أحب بالمرة أن أستدرج إليه كطريقة لتبرئة الإسلام مما يوجه إليه اليوم من اتهامات وما يشاع عنه من أكاذيب. نعم، لقد نقل المسلمون حضارة اليونان إلى الغرب، ولكن الإسلام لا ينحصر فضله فى القيام بدور الوسيط بين جزء من الغرب وجزء آخر منه، والمسلمون لديهم أكثر من سبب يبرر استحقاقهم للحياة غير قيامهم بهذه الخدمة للغرب فى يوم ما فى الماضى. وفهم المسلمين لما قرأوه عند اليونان لم يكن

على أى حال مطابقاً تمام التطابق لفهم الغربيين له، وكان اختيارهم لما يستحق البقاء من علوم اليونان وفكرهم، مختلفا عن اختيار الغربيين، فقد اختاروا منه ما يناسبهم ويتفق مع دينهم ومزاجهم، وليس هذا بالضرورة مما يتفق مع دين الغربيين ومزاجهم. فإذا كان المسلمون قد توقفوا عن التقدم فى لحظة تاريخية تالية فلهذا أسباب كثيرة ليس من بينهم أنهم متخلفون بالطبيعة أو أغبياء بالسليقة. وإذا كانوا قد مرّوا بفترة من الانحطاط الحضارى بعد فترة من الازدهار، فكل الأمم يحدث لها هذا. ووصول الغربيين إليهم بعد ذلك بجيوشهم ومدافعهم قد زادهم بعد هذا انحطاطاً على انحطاط. وعلى أى حال فإن الغربيين قد أساءوا استخدام الكثير مما وصلهم من علوم وأفكار اليونان عن طريق المسلمين، فما أكثر ما أساءوا تطبيق شعارات الحرية والمساواة، وما أكثر ما أطلقوا هذه الشعارات على نقيضها، وما أكثر ما استخدموا العلم والتكنولوجيا فيما يضرّ ولا ينفع.

* * *

بعض الذاهبين إلى الغرب بقصد «تحسين صورة الإسلام» بعد أحداث ١١ سبتمبر، يظنون أنهم يحسنون صنعا بقولهم إن السبب الحقيقى وراء هذه الأحداث هو انحياز السياسة الأمريكية انحيازاً صارخا لإسرائيل. وهو قول قد يبدو للوهلة الأولى قليل الضرر، ولكن الحقيقة أنه يسيئ إلى الإسلام والمسلمين من حيث لا يدرى قائله. فهذا القول يتضمن أولاً استعدادا من جانب قائلة للاعتراف بأننا نحن الذين ارتكبنا جريمة ١١ سبتمبر، وهو ما لم يقدم عليه أى دليل قاطع حتى الآن. وكلما مرت الأيام بعد ١١ سبتمبر ورأينا حجم المخطط الأمريكى لمواقع مختلفة من العالم، كما تسفر عنه تحركات القوات الأمريكية والتصريحات المتتالية من الإدارة الأمريكية، وكلما رأينا عدم التناسب الصارخ بين الأهداف المعلنة من جانب الإدارة الأمريكية (كالظفر برأس بن لادن مثلا) وبين حجم تحركاتها العسكرية والإنفاق العسكرى المخطط لها، كلما رأينا ذلك زادت لدينا الشكوك حول تحديد طبيعة وهوية المخططين الحقيقيين لجرائم ١١ سبتمبر. لماذا إذن هذا الإسراع بالاعتراف بما لم يثبت بالدليل القاطع؟ ولماذا نسرع بتقديم المبررات والأعذار لشيء ربما لم نكن نحن الذين ارتكبناه أصلا؟.

أضف إلى ذلك أن مثل هذا القول، بأن ما حدث فى ١١ سبتمبر إنما يرجع

لانحياز أمريكا لإسرائيل، يتضمن إيحاء بالموافقة على ما حدث فى ذلك اليوم المشئوم وتأييده، مع أن من الممكن جداً، والواجب، أن ندين كلا الأمرين: أن ندين الاعتداءات ١١ سبتمبر على برجى مركز التجارة ووزارة الدفاع، وندين فى نفس الوقت انحياز السياسة الأمريكية لإسرائيل.

* * *

والذاهبون لتحسين صورة الإسلام والمسلمين فى عيون الغرب لا يتوقفون كثيراً لتأمل المعنى الحقيقى لعناوين الندوات والمؤتمرات التى يدعون للاشتراك فيها. فهم يقبلون الاشتراك فى أى ندوة وأى مؤتمر، مهما كان عنوان الندوة أو المؤتمر، ومهما كان جدول أعمالها، طالما يُسمح لهم فيهما بالثناء على الإسلام. ولكن تأمل العناوين المختارة لهذه الندوات والمؤتمرات، وتأمل جدول أعمالها، يبينان أنها أبعد ما تكون عن الحياد، وأنها تتضمن توجيه الاتهام للإسلام والمسلمين والإيحاء من باب خفى بتخلفهم ونقصهم وعدم تحضرهم.

انظر مثلا إلى العناوين الآتية للندوات التى يطلب للكتاب والمفكرين المسلمين الاشتراك فيها: «دور المرأة فى العالم الإسلامى»، أو «الإسلام فى عصر الحداثة» حيث يثار السؤال: «هل هناك تناقض أصيل بين الإسلام والحداثة؟».

والسؤال هو: لماذا يختارون موضوع المرأة بالضبط؟ أو لماذا يفترض ابتداء أن هناك تناقضاً أصيلاً أو غير أصيل، بين الإسلام من ناحية وقيم الحداثة التى يفترضون ضمنا أنها قيم جديرة بالاعتناق؟ فهل دعوناهم نحن للقدوم إلينا للكلام عن «دور المرأة فى المجتمع الأمريكى الحديث مثلا؟» وعن «أثر استخدام المرأة كرمز للجنس فى التليفزيون الغربى أو فى الإعلام الأمريكى، على كرامة المرأة واحترامها لنفسها؟».

وهل عقدنا عندنا مؤتمراً ودعوناهم للاشتراك فيه حول ما إذا كان هناك «تناقض أصيل بين تصرفات الحكومة الأمريكية الأخيرة والمبادئ الديمقراطية العريقة، أو بينها وبين القيم الأخلاقية الراسخة؟» فإذا كنا لم نسمح لأنفسنا بدعوتهم إلى مثل هذه المؤتمرات، فلماذا يسمحون لأنفسهم بمثله؟.

* * *

خلاصة القول إن لهجة الغربيين اليوم فى كلامهم عن الإسلام والمسلمين ليست من النوع الذى يثير الرغبة فى محاولة تحسين صورة الإسلام والمسلمين فى أعينهم، بل من النوع الذى يثير الغضب والحنق. لقد أساءوا الأدب فى الكلام عن شىء نبيل وعزيز لدينا مما لا يترك مجالاً لتبادل الحديث معهم. ومحاولة تبرئة النفس فى مواجهة ظلم صارخ من هذا النوع، هى من قبيل الإمعان فى إذلال النفس واحتقارها. ويزيد الغضب والحنق عندما تجىء هذه الاتهامات والإهانات من سياسيين فى الغرب لا يعرف عنهم الكثير من صفات التحضّر إلا فى أتفه الشكليات، كنوع ما يرتدونه من ثياب مثلا أو طريقة تناولهم للطعام، فلا يعرف عنهم سموّ الأخلاق فى معاملتهم لغيرهم من الشعوب، أو الترفع عن الصغائر عندما يتعاملون مع خصومهم، أو الحلم والصبر وضبط النفس عند الشدائد، أو الاستعداد للعفو عندما يكونون قادرين عليه. وكلها صفات أظهر العرب والمسلمون فى تاريخهم الطويل قدراً وافراً منها.

كتب أخرى للمؤلف

أ- باللغة العربية:

١ ـ مقدمة إلى الاشتراكية، مع دراسة لتطبيقها فى الجمهورية العربية المتحدة ـ مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦ .

٢ ـ مبادئ التحليل الاقتصادى ـ مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٦٧ .

٣ ـ الاقتصاد القومى: مقدمة لدراسة النظرية النقدية ـ مكتبة سيد وهبة، القاهرة ١٩٦٨، ١٩٧٢ .

٤ ـ الماركسية: عرض وتحليل ونقد لمبادئ الماركسية الأساسية فى الفلسفة والتاريخ والاقتصاد ـ مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٧٠ .

٥ ـ المشرق العربى والغرب: بحث فى دور المؤثرات الخارجية فى تطور النظام الاقتصادى العربى والعلاقات الاقتصادية العزبية ـ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٧٩، ١٩٨٣ .

٦ ـ محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر ـ المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢ .

٧ ـ تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية؟ خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية ـ مطبوعات القاهرة، ١٩٨٣، والهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٦ .

٨ ـ الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح ـ مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٤ .

٩ ـ هجرة العمالة المصرية ـ بالاشتراك مع إليزابيث تايلور عونى (مركز البحوث للتنمية الدولية) أوتوا، ١٩٨٦ .

١٠- قصة ديون مصر الخارجية، من عصر محمد على إلى اليوم- دار على مختار للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٧ .

١١- نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر- مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٩ .

١٢- مصر فى مفترق الطرق- دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٩٠ .

١٣- العرب ونكبة الكويت- مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٩١ .

١٤- السكان والتنمية : بحث فى الآثار الإيجابية والسلبية لنمو السكان، مع تطبيقها على مصر- المؤسسة الثقافية العمالية، معهد الثقافة السكانية، القاهرة، ١٩٩١ .

١٥- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة المصرية- المؤسسة الثقافية العمالية، معهد الثقافة السكانية، القاهرة ١٩٩١ .

١٦- الدولة الرخوة فى مصر- دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣ .

١٧- معضلة الاقتصاد المصرى- دار مصر العربية للنشر، القاهرة، ١٩٩٤ .

١٨- شخصيات لها تاريخ- رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧، الطبعة الثانية ٢٠٠٠ .

١٩- ماذا حدث للمصريين؟- كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة ١٩٩٨، ومكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩ . الطبعة الثالثة، دار الهلال، فبراير، ٢٠٠١ .

٢٠- المثقفون العرب وإسرائيل- دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨ .

٢١- العولمة- سلسلة (أقرأ)- دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠، الطبعة الثالثة ٢٠٠٢

٢٢- التنوير الزائف- سلسلة (أقرأ)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩ .

٢٣- العولمة والتنمية العربية- مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، الطبعة الثانية، ٢٠٠١ .

٢٤- وصف مصر فى نهاية القرن العشرين ـ دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠.

٢٥- عولمة القهر: الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢.

٢٦- كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، فبراير ٢٠٠٢.

٢٧- عصر الجماهير الغفيرة (١٩٥٢ ـ ٢٠٠٢)، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣.

٢٨- شخصيات مصرية فذة، سلسلة أقرأ، دار المعارف، القاهرة، يناير ٢٠٠٣.

٢٩- كتب لها تاريخ، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ٢٠٠٣.

ب ـ باللغة الإنجليزية:

1 - Food Supply and Economic Development, with Special Reference to Egypt, F. Cass, London 1966.

2 - Urbanization and Economic Development in the Arab World, Arab University in Beirut, Beirut, 1972.

3 - The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab countries, 1954-1970, Brill, Leiden, 1974, 2d edition, 1980.

ترجم إلى اليابانية فى سنة ١٩٧٦ وحاز جائزة الدولة التشجيعية فى ١٩٧٦).

4 - Project Appraisal and Income distribution in Developing Countries, (Coedited with J. Mac Arthur, a special issue of World Development, Oxford, February, 1978).

5 - International Migration of Egyptian Labour, (with Elizabeth Taylor Awny), International Development Research Center, Ottowa, 1985.

6 - Egypt's Economic Predicament, Brill, Leiden, 1995.

7 - Whatever Happened to The Egyptian? American University in Cairo Press, Cairo, 2001 (5th printing, 2003)

جـ ـ كتبة مترجمة:

١ ـ التخطيط المركزى : تأليف جان تنبرجن ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٦ .

٢ ـ مقالات مختارة فى التنمية والتخطيط الاقتصادى (بالاشتراك) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٨ .

٣ ـ أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، تأليف راجنار نيركسه ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٩ .

٤ ـ الشمال ـ الجنوب : برنامج من أجل البقاء ، تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلى برانت (بالاشتراك) الصندوق الكويتى للتنمية ، الكويت ، ١٩٨١ .

الفهرس

رقم الإيداع ٢٧٢٢ / ٢٠٠٤
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 09 - 1046 - 5

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)